المجلد: 5
العـدد: 10

UNIVERSITY OF HAMA
سورية 2014 syria

مجلة جامعة حماة

2022 ميلادي / 1444 هجري

ISSN Online(2706-9214)

المجلد: الخامس

العدد: العاشر

مجلة جامعة حماة

2022/ ميلادي
1444 / هجري

مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق سالم رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: أ.م.د. مها السلوم.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

أعضاء هيئة التحرير:

أ. د. حسان الحلبية.
د. نصر القاسم.
أ. د.محمود الفطامه.
د. إيهاب الضمان.
أ. د. محمد زهير الأحمد.
د. عبد الحميد الملقي.
أ.م. د. رود خباز.
د. نورا حاكمة.
د.عثمان نقار.

الهيئة الاستشارية:

أ.د. هزاع مفلح.
أ.م. د. محمد أيمن الصباغ.
أ.د. محمد فاضل.
أ.م. د. جميل حزوري.
أ.د. عبد الفتاح المحمد.
د. مرعي غضنفر
أ.د. رباب الصباغ.
د. بشر سلطان
د. محمد مرزا

الإشراف اللغوي:

أ.د. وليد سراقبي.
أ.م.د. مها السلوم.

مجلة جامعة حماة

أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1- نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتميز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2- نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3- نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلميّ، وتمييز الأصيل من المزيّف، بعرض البحوث المقدّمة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحفّز الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلّة.
- تعميم الفائدة المرجوّة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشابكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

أ- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

ب- ألا تكون منشورةً أو مقبولةً للنشر في مجلات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.

ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.

ث- لغة النشر هي العربية أو الإنجليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً – تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو االباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة

على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 297×210 مم (A4) . وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن **خمس عشرة صفحة** (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، ومحفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً – تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً – يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً – تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً – يرسل البحث المودع للنشر بسريّة تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملحوظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً – يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

– إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:

أولاً – يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

– **العنوان:**

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفاصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانيةً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص.Abstract خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12) ، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

– **الملخص أو الموجز:**

يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبوقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

– **المقدمة:**

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

- **المواد وطرائق البحث**:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المتري والعالمي في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

- **النتائج والمناقشة:**

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجداول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

- **الاستنتاجات:**

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

- **الشكر والتقدير:**

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

ثانياً– الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز * و** و*** للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1 ،2.،3.....) في الجداول وفي متن النص أينما وردت.

ثالثاً – الأشكال والرسوم والمصورات:

يجب تحاشي تكرار وضع الأشكال التي تستمد مادتها من المعطيات الواردة في الجداول المعتمدة، والاكتفاء إمّا بإيراد المعطيات الرقمية في جداول، وإما بتوقيعها بيانياً، مع التأكيد على إعداد الأشكال والمنحنيات البيانية والرسوم بصورتها النهائية، وبالمقياس المناسب، وتكون ممسوحة بدقة 300 بكسل/أنش. ويجب أن تكون الأشكال أو الصور المظهرة بالأبيض والأسود بقدر كاف من التباين اللوني، ويمكن للمجلة نشر الصور الملونة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويعطى عنوان خاص لكل شكل أو صورة أو مصوّر في الأسفل وتأخذ أرقاماً متسلسلة.

رابعاً – المراجع:

تتبع المجلة طريقة ذكر اسم المؤلف – صاحب البحث أو مؤلفه – وسنة النشر داخل النص ابتداءً من اليمين إلى اليسار أياً كان المرجع، مثال: وجد ناجح وعبد الكريم (1990)، وأورد Basem و Samer(1998)، وأشارت العديد من الدراسات.... (Sing، 2008؛ Hunter وJohn، 2000؛ Sabaa وزملاؤه، 2003) ولا ضرورة لإعطاء المراجع أرقاما متسلسلة. أما في ثبت المراجع عند كتابة المراجع العربية، فيجب كتابة نسبة الباحث (اسم العائلة)، ثم الاسم الأول بالكامل، وفي حال كون المرجع لأكثر من باحث يجب كتابة أسماء جميع الباحثين بالطريقة السابقة الذكر. وفي حال كون المرجع غير عربي فيكتب أولاً اسم العائلة، ثم يذكر الحرف الأول أو الحروف الأولى من اسمه، يلي ذلك سنة النشر بين قوسين، ثم العنوان الكامل

للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلدVolume ، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من – إلى)، مع مراعاة أحكام التنقيط وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15:(3) 33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع) المداولات العلمية Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

- **تلحظ النقاط الآتية:**

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C) .
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو [a] (1998) أو [b] (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد – وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ( ).
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.

- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمةً.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتيين:

أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

- توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتيين:

أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.

ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.
- يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.
- أن يتضمن البحث المُعادِلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.

ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.

ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.

- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم يكن البحث محكماً فتسرى عليه شروط النشر المعمول بها.
- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا يزيد عدد الصفحات على عشر.

عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية نفقات أو أجور إذا تقيد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار إليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاقبة المخالف بحسب القوانين الناظمة.

الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية – حماة– شارع العلمين – بناء كلية الطب البيطري – إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : hama.journal@gmail.com
  magazine@hama-univ.edu.sy
- عنوان الموقع الالكتروني:www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

****

فهرس محتويات

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
دور التسويق الإلكتروني في تنمية المشروعات الصغيرة (الأعمال الحرفية إنموذجاً)	د. سناء هاشم الشوا	1
قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركز ومؤشر هيرشمان) وغير الهيكلية (منهج بانزر– روز)	مصطفى مرتظى د. منى بيطار	17
دور تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف (دراسة حالة في معمل الديماس للصناعات الدوائية)	رنا العايدي أ.د نواف فخر	42
تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين	عفراء عدنان عجين د. كندة علي ديب د. لينا فياض	60
أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية)	عبد القادر الشعار د.زينب مهنا د. هيفاء غدير	76
تأثير بيئة العمل في نية ترك العمل (دراسة ميدانية في جامعة تشرين)	إيليا العباس د. سوما سليطين	91
إمكانية التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي	ولاء لطفي د.كنجو كنجو د.عثمان نقّار	106
العبء الاقتصادي للديون الخارجية في سورية دراسة تحليلية للفترة (2011 – 2020)	ذوالفقار خضور د. ريم محمود	120
دور المسؤوليَّة الاجتماعيَّة في تحقيق التَّنمية المستدامة "دراسة ميدانيَّة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سوريَّة"	يامن دبس أ.د.سامر قاسم د.أحمد السكري	141
استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية ومساهمتها في الحد من تهرب المكلفين " دراسة ميدانية في مديرية مالية حماه "	طه حيان الحاج زين د.ماهر الأمين	161

دور التسويق الإلكتروني في تنمية المشروعات الصغيرة (الأعمال الحرفية إنموذجاً)

د. سناء هاشم الشوا*

(الايداع:7 آذار 2022،القبول:18 أيار 2022)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحديد دور التسويق الإلكتروني في تنمية المشروعات الصغيرة مستهدفاً مشروعات الحرف اليدويَّة تحديداً، وذلك من خلال دراســـة دور أدوات الترويج الإلكتروني كأحد عناصـــر المزيج التســـويقي والمتمثلة: بالموقع الإلكتروني، منصـات التواصـل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، التسـويق عبر محركات البحث. في تنمية هذه المشـاريع مقارنةً بالتسـويق التقليدي، واعتمدَت الباحثة على المنهج الوصـفي كمنهج عام للبحث، حيثُ تمّ تصـميم اسـتبيان وتوزيعه على عينة قصـدية (عددها 100، اسـتردَت 70 اسـتبيان صـالح للتحليل الإحصـائي) من مشـروعات الحرف اليدويَّة، واستخدمَت الباحثة البرنامج الإحصائي Spss في إجراء التوصيف الإحصائي واختبار فرضيات البحث. وتوصل البحث إلى وجود تأثير معنوي ايجابي للتســـويق الإلكتروني في تنمية مشـــروعات الحرف اليدويَّة، وكان ترتيب أدوات الترويج الإلكتروني من حيث قوة التأثير في تنمية المشروعات محل البحث، وفق الترتيب الآتي: منصـات التواصـل الاجتماعي، الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني، محركات البحث، وقدمت الباحثة تفسيراً لهذه النتائج.

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني، الحرف اليدويَّة، المشروعات الصغيرة، أدوات الترويج الإلكتروني.

* دكتوراه –قسم إدارة الأعمال –اختصاص تسويق – كلية الاقتصاد –جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

The Role of E-Marketing in Developing Small Projects (Crafts as a Model)

*Dr. Sanaa Hashem Alshowa

(Received:7 March 2022,Accepted:18 May 2022)

Abstract:

This research aimed to determine the role of e-marketing in the development of small projects, specifically targeting handicraft projects, by studying the role of e-promotional tools as one of the elements of the marketing mix, namely: the website, social media platforms, e-mail, marketing through search engines. In the development of these projects compared to traditional marketing, the researcher relied on the descriptive analytical approach as a general approach to research, where a questionnaire was designed and distributed to an intentional sample (100, which retrieved 70 valid questionnaires for statistical analysis) from handicraft projects, and the researcher used the statistical program Spss to perform the characterization Statistical and hypothesis testing. The research found a positive moral effect of e-marketing in the development of handicraft projects, and the arrangement of electronic promotion tools in terms of the strength of influence on the development of the projects in question, according to the following order: social media platforms, website, e-mail, search engines, and the researcher provided an explanation for these results.

Keywords: E-Marketing, Handicrafts, Small Projects, E-Promotional Tools.

* PHD, Department Of Business Administration, Faculty Of Economic, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.

1. مقدّمة:

يُعدّ إنتاج الحرف اليدوية التقليدية جزءاً مهماً اقتصـــادياً واجتماعياً وثقافياً في العديد من البلدان، إذ يُعدّ أكبر قطاع لتوليد فرص العمل بعد الزراعة، ويمثل المصـــدر الرئيس للدخل للعديد من البلدان النامية. ولكن بســـبب نقص المعرفة الفنية التكنولوجية والتســويقية (أبرزها التســويق عبر الإنترنت)، يُعدُّ هذا القطاع بعيداً عن المنافســة. فقد أبرزت العولمة منتجات الحرف اليدوية كسلع أساسية حيث يواجه الحرفيون منافسة ضخمة من جميع أنحاء العالم. ومع تقنيات التسويق الحديثة المتزايدة باستمرار، أصبح من الضروري للحرفيين اعتماد أحدث تقنيات التسويق، إذ يلعب التسويق دوراً هاماً للغاية في السيناريو الحالي للسوق لأن المنتجين يريدون جعل منتجاتهم أكثر دراية بين العملاء. ويُعدّ التســويق عبر الإنترنت أحد الجوانب الرئيســة للتســويق. لأن عدد مســتخدمي الإنترنت يزداد يوماً بعد يوم والجميع يريدون أن يكتمل عملهم بنقرة واحدة بالإضـــافة للخيارات التي يوفرها لهم الإنترنت وهو متاح بســـهولة في أي جزء من البلاد. الأمر الذي يجعله من أســـهل وأرخص طرق التسويق، وهذا ما دفعنا لدراسة دور التسويق الإلكتروني في تنمية مشاريع الحرف اليدوية السوريَّة خاصة وأن منتجات الحرف اليدويَّة الســوريَّة تحظى بتقدير جيد في الســوق العالمية بســبب مزيجها الرائع من الغرابة الفنية والحرفية الفريدة.

2. مصطلحات البحث:

التسويق الإلكتروني: مجموعة الجهود والنشاطات لتسويق المنتجات وبناء علاقات مع العملاء على الإنترنت. (Kotler and Armstrong, 2006).

التسويق عبر محركات البحث: محرّكات البحث ما هي إلاّ مواقع إلكترونية تهتم بفهرسة المواقع بطريقة عمليّة يسهل معها الوصول إلى هذه المواقع عبر ما يعرف بالكلمات المفتاحية، والتسويق عبرها تقنيّة مثالية لترويج المبيعات، لأنّ المتسوقين يبحثون عن معلومات ومنتجات محدّدة عندما يستخدمون محرّكات البحث (غدير، 2017، ص 178)

الموقع الإلكتروني: هو بوابة لمعلومات وخدمات المنظمة من خلال مساحات إلكترونية يتم شراؤها من قبلها تستضيفها حاسبة من نوع خادم، بهدف خدمة مصالح المنظمة المالكة. (Singla and Aggarwal, 2017, p 370)

الحرف اليدوية أو الصـــناعات التقليدية: هي الحرف التي تعتمد على اليد أو اســتخدام الأدوات البســيطة ويقوم بمزاولتها الحرفي معتمداً في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتســـبها من تطور ممارســـته للعمل الحرفي، وذلك باستخدام الخامات الطبيعية المتوافرة في البيئة الطبيعية أو الخامات الأولية المستوردة (الأخرس، 2019، ص 147)

الحرفيون: هم الأشخاص الذين يمارسون الصناعات التقليدية وهم فنانون فصناعتهم هي تعبير عن فن وتقنيات جماعة من الناس وكذلك تعبير عن مواهبهم في إنتاج ما يمثل ثقافتهم وما ورثوه من أجدادهم (جماعي، 2018، ص 189)

3. مشكلة البحث:

فرضت الأزمة التي تعيشها البلاد منذ عام 2011 وحالة الحصار الجائر والعقوبات المفروضة واقع اقتصادي صعب وفقدان العديد من المواد والمنتجات، الأمر الذي دفع العديد من الأشخاص إلى إعادة إحياء العديد من الصناعات الحرفية القديمة كالمنسوجات اليدوية والمواقد المعدنية وقطع الزينة، وأعمال القصب والفخار، وأعمال المرأة الريفية، ... وبعد دراسة استطلاعية قامت بها الباحثة على الصناعات اليدوية والمشاكل المرتبطة بالحرفيين، وجدت أنه لم يكن لدى الحرفيين أي طريقة مباشرة لبيع وتسويق منتجاتهم، إذ عليهم دائماً الاعتماد على الوكلاء أو الوسطاء الذين يتركونهم مع هوامش ربح بسيطة على حرفهم الثمينة. وترى الباحثة أن الحل الواضح لهذه المشكلة يتمثل في ربط الحرفيين ومنتجاتهم بالمشتري والمستخدمين النهائيين، وتمكين الحرفيين من عرض مجموعة منتجاتهم بالكامل أمام المشترين المحتملين جنباً إلى جنب مع

عملية التصنيع بأكملها والتي تعطي المشترين فكرة عادلة حول أن درجة الجهود التي ينطوي عليها بناء المنتج تتناسب مع الأسعار المعروضة. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس: ماهو الدور الذي يلعبه الترويج الإلكتروني كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في تسويق المنتجات الحرفية؟ يتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1) ما مدى معرفة الحرفيين بالتسويق الإلكتروني وأدواته؟
2) ماهي الأدوات التي يستخدمونها في التسويق لمنتجاتهم؟
3) ماهي أبرز المشكلات والمعوقات التي تقف في وجه تسويق منتجاتهم وترويجها؟

4. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) تحديد الدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني عموماً وعنصر الترويج خصوصاً في تسويق المنتجات الحرفية.
2) إبراز مدى معرفة الحرفيين بالتسويق الإلكتروني وأدواته.
3) تحديد أبرز المشاكلات والمعوقات التي تقف في وجه تسويق المنتجات الحرفية.

5. أهمية البحث:

1.5 الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث من أهمية قطاع الحرف اليدوية كونه من أهم الصناعات الريفيَّة ويُعدّ أكبر قطاع لتوليد فرص العمل بعد الزراعة، بالإضافة لأهميته للاقتصاد من خلال عائدات النقد الأجنبي وإمكانات التصدير الهائلة غير المُستغلة. حيث من المفترض أن تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً لواقع التسويق لأعمال الحرف اليدوية وأبرز المشاكل والمعوقات التي تعترضه.

2.5 الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها من الدراسات القليلة حسب علم الباحثة التي درست التسويق الإلكتروني للأعمال الحرفية في بيئة الدراسة (استخدام أدوات الترويج الإلكتروني خاصة)، كما أنها ستستعرض أبرز المعوقات التي تواجه تسويق الأعمال الحرفية، وستسعى لتقديم الحلول التي من شأنها أن تنهض بهذه الصناعات الحيوية.

6. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات الترويج الإلكتروني كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام موقع إلكتروني كأحد أدوات الترويج الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام المجتمعات الافتراضية كأحد أدوات الترويج الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام البريد الإلكتروني كأحد أدوات الترويج الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر محركات البحث كأحد أدوات الترويج الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

7. منهجية البحث:

اعتمدَت الباحثة في هذا البحث على المقاربة الاستنباطيّة كمنهج عام في التفكير، حيثُ قامَت بوضع الفرضيّات، كما اعتمدَت على المنهج الوصفي كمنهج عام للبحث، من خلال الرجوع إلى المصادر، والدوريات الَّتي تناولت المفاهيم، والعناصر الَّتي تضمنها البحث، عن طريق قيامها بمراجعة أدبيّة للعديد من المقالات العلميّة؛ وذلك من أجل توصيف متغيرات البحث وتحليلها اعتماداً على البيانات الَّتي تمَّ جمعها، وقد اعتمدَت الباحثة على أسلوب العينة القصدية في توزيع استبيان البحث، حيثُ تمَّ توزيع (100) استبيان، كان منه (70) استبيان صالح للتحليل الإحصائي، ومن ثمَّ اعتمدَت الباحثة على برنامج التحليل الإحصائي Spss، كأداة لتحليل البيانات المتوافرة، وإجراء التوصيف الإحصائي واختبار فرضيّات البحث.

8. حدود البحث:

الحدود الزمنية: عام 2021 حتى 2022/1/20.

الحدود المكانية: منشآت الأعمال الحرفية في الساحل السوري.

الحدود الموضوعية: أدوات الترويج الإلكتروني، كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني، وعليه أينما وردت عبارة أدوات التسويق الإلكتروني يقصد بها الترويج تحديداً.

9. الدِّراسات السابقة:

1.9 دراسة (الأخرس، 2019) بعنوان: "التسويق الإلكتروني للصناعات الحرفية التقليدية في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الحرف التقليدية في مصر، وإبراز المشكلات والمعوقات التي تقف عائقاً أمام تسويق الحرف التقليدية، بالإضافة لإبراز دور التسويق الإلكتروني لمنتجات الحرف اليدوية، وتمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ماهو دور التسويق الإلكتروني للصناعات الحرفية التقليدية في مصر في تنمية النشاط السياحي، واعتمدت الدراسة في محاولة الإجابة على هذا التساؤل على المقابلة الشخصية مع بعض الخبراء بقطاع الحرف اليدوية بلغ عددها (15) مقابلة ، بالإضافة إلى توزيع (100) استبيان، وخلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام الإنترنت والتسويق الإلكتروني يسهم في تقديم الخدمة السياحية المتعلقة بالحرف التقليدية بسرعة ودقة وبكلفة أقل، وأوصت الدراسة بإقامة المعارض والدورات التدريبية للقائمين على هذه الحرف.

2.9 دراسة (لويزة وصفية، 2019) بعنوان: "مساهمة التسويق الإلكتروني في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يحققه التسويق الإلكتروني في التعريف والترويج للمنتجات الحرفية، وتمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: كيف يسهم التسويق الإلكتروني في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية؟، وخلصت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي إلى إمكانية اللجوء للتسويق الإلكتروني لتنشيط الطلب على المنتجات التقليدية الفنية ومنه تنشيط القطاع السياحي وبالتالي تحقيق جملة من الأهداف التنموية.

3.9 دراسة (Vaculčikova, et al., 2020) بعنوان: " Digital marketing access as a source of competitiveness in traditional Vietnamese handicraft villages"

"الوصول إلى التسويق الرقمي كمصدر للقدرة التنافسية في قرى الحرف اليدوية الفيتنامية التقليدية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الوضع المعاصر لاستراتيجيات وأدوات التسويق الرقمي المستخدمة في قرى الحرف اليدوية في مقاطعة ثوا ثين هيو الفيتنامية، وتمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ما هي أدوات التسويق الرقمي المستخدمة في قرى الحرف اليدوية الفيتنامية؟، وخلصت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي من خلال استبيان لـ 100

شركة للحرف اليدوية في 11 قرية إلى أنه على الرغم من اهتمام الباحثين بالتسويق الرقمي في قرى الحرف اليدوية، إلا أن هذه الشركات لا تستخدم التسويق الرقمي كأداة رئيسية لاكتساب العملاء.

4.9 دراســـة (Guha, et al., 2021) بعنوان: " The social media marketing strategies and its implementation in promoting handicrafts products: a study with special reference to Eastern India"

"استراتيجيات التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتنفيذها في الترويج لمنتجات الحرف اليدوية: دراسة مع إشارة خاصة إلى الهند الشرقية"

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الجزء الترويجي لمنتجات الحرف اليدوية الهندية من خلال مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وتمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ما هي فعالية أنشطة التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بمنتجات الحرف اليدوية في الوعي بالعلامة التجارية؟ وخلصت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي إلى وجود تأثيراً إيجابياً وهاماً للوعي بالعلامة التجارية وصورة العلامة التجارية للمنتجات الحرفية ونية الشراء لدى المستهلكين لمنتجات الحرف اليدوية في بيئة وسائل التواصل الاجتماعي. ولوجود دور كبير للتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لمنتجات الحرف اليدوية.

10. الإطار النظري للبحث:

1.10 الحرف اليدوية:

الحرف اليدوية، واحدة من مجموعة واسعة من أساليب العمل حيث يتم إنتاج العناصر المفيدة والزخرفية بالكامل باليد (ومن هنا جاءت كلمة الحرف اليدوية) أو باستخدام أدوات بسيطة غير متعلقة بالتكنولوجيا مثل مقصات أو معدات قطع أو خطافات. إنها مجال تصنيع رئيس نموذجي يشير إلى مجموعة واسعة من الممارسات الفنية والتصميمية المتعلقة بالتعامل مع الأشياء بيد المرء ومهاراته، مثل التعامل مع الأقمشة الصلبة والقابلة للتشكيل والورق والألياف النباتية وما إلى ذلك (Bilal,et al., 2021)

قسم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1974 الصناعة التقليدية إلى أربعة مجموعات وهي (جماعي، 2018):

1) الإبداعات ذات الطابع الفني ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة
2) الفنون الشعبية والفلكلورية: تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
3) الصناعات التقليدية تشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدوياً لكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها مواداً لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقاً محلياً وموجهاً إلى السوق الواسع.
4) الإنتاج الصناعي: تخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة

بناءً عليه يمكن إيجاز السمات التي تتمتع بها معظم المنتجات الحرفية بالآتي:

1) العملية الإنتاجية تعتمد على العنصر البشري أكثر منه على التكنولوجيا المستخدمة مما يجعله قطاع كثيف العمالة

2) المنتج التقليدي ينطلق من الثقافة المحلية والبنية الاجتماعية للمنطقة، وبالتالي فهو يعبر عن تراث حضـــاري خاص بأشكاله وألوانه فيصعب إيجاده بنفس المواصفات في منطقة أخرى وهذا ما يمنحه ميزة تنافسية مكتسبة من خلال التراكم الثقافي والاجتماعي لمنطقة محددة.

تميَّزت بيئة الدراسة بحرف يدوية ارتبطت بتراث وتاريخ الريف الساحلي، ورغم تطور التكنولوجيا والصناعات المتنوعة إلا أن هذا النوع من الصناعات الفنية مازال محافظاً على وجوده ومنها صناعة الصابون المنزلي، وغزل خيوط الصوف، وندف وتنجيد القطن، وتربية دودة القز، وأطباق القش، واللباد المزخرف المستخدم بديلاً للسجاد، وصناعة القصب والفخار الذي يُعدّ من الحرف القديمة والتراثية والتي دلت عليها اللقى الأثرية وهذه المهن محدودة بعائلات معينة.

وقد أولت الدولة السورية اهتماماً كبيراً بالأعمال الحرفية وخاصة في الآونة الأخيرة من حيث إقامة الندوات والورش والدورات التدريبية التي تعنى بتهيئة الحرفيين وتدريبهم، وخاصـــة فيما يخص تمكين المرأة الريفية إلا أن غالبية هذه التوجهات كانت نحو التدريب المهني وأغفلت الجاني التســـويقي وهذا ما أكدته الزيارة التي قامت بها الباحثة لاتحاد الحرفيين إذ أكدوا أن غالبية الدورات والندوات الموجهة للحرفين تكون حول آليات العمل وإتقانه وإنه نادراً مايتم تقديم تدريب بخصوص الأنشطة التسويقية ومايخصها.

يرى مشـــترو الحرف اليدوية أنها منتج فريد يمثل الثقافة والتقاليد والمهارة والمواد المحلية لبلد معين. على الرغم من أن صناعة الحرف اليدوية تساهم في الاقتصاد بكميات متواضعة، إلا أنها تلعب دوراً حيوياً لأنها تولد فرص عمل لعدد معقول من السكان ومع ذلك لا تزال لامركزية وغير منظمة (Agrawal, 2019).

2.10 التسويق الإلكتروني:

إنّ التسويق الإلكتروني كمفهوم عام يدل على أنه التسويق الذي يستخدم أي من الوسائل الإلكترونية المتاحة (تلفاز، راديو، لوحات طرقية إلكترونية... الخ)، أما مصطلح التسويق الإلكتروني المتداول حالياً في جميع الأدبيات الاقتصادية، فإنه يشير وفقاً لـ (غدير، 2017) إلى التسويق عبر الإنترنت، وذلك لأن هذه الشبكة هي أحدث تلك الوسائل الإلكترونية وأكثرها تطوراً ورقمية. التسويق مهم للشركات الصغيرة والمتوسطة كما هو مهم للشركات الكبيرة. الهدف الاستراتيجي للتسويق هو جلب المنتج المناسب إلى المكان المناسب بالسعر المناسب مع الترويج المناسب (Makhitha, 2016)، فالمنتج، والمكان، والسعر، والترويج تمثل عناصر المزيج التسويقي الأربعة الأساسية والتي تطورت إلى عشرة عناصر بعد دخول الإنترنت لتمثل عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني (تصميم الموقع، توفير الأمن، تصنيف المنتجات، المجتمعات الافتراضية، خدمة المستخدم، السعر، الترويج، التوزيع أو المكان، الخصوصية، التخصيص).

وبالتالي فإن عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني بشكل عام تهدف وفقاً لتحليل القيمة إلى تقديم قيمة متميزة ونوعية للعميل عبر اســـتخدام أدوات الثورة العلمية التكنولوجية والإنترنت. حيث يُعدّ رضـــا العميل هو الهدف الرئيس لهذا المزيج، لأن المفهوم التسويقي يعدّ المستهلك أو العميل نقطة البداية والنهاية لأي نشاط تسويقي.

3.10 التسويق الإلكتروني للحرف اليدوية:

إن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية للأعمال يعني تطوير استراتيجيات وابتكارات تسويقية جديدة. إحدى الأدوات الجذرية التي غيرت عالم التسويق هي ظهور العصر الرقمي الذي غيّر بشكل كبير عالم التسويق والمبيعات وسلوك المستهلك، أصبح الآن الاتصال بالإنترنت أمراً ضرورياً لتسويق منتجات الحرف اليدوية يمكن أن يكون استخدام التسويق الإلكتروني أحد الخيارات التي لا يتم استخدامها كثيراً في هذا المجال.

يؤثر التسويق عبر الإنترنت على طريقة الاتصال التجاري، فهو أحد أسهل الطرق لتقديم المعلومات المتعلقة بالمنتجات ويغطي عدداً كبيراً من السكان بنقرة واحدة.

1.3.10 طرق التسويق الإلكتروني (تحديداً عنصر الترويج):

إنشاء موقع ويب: يمكن التعبير عن موقع الويب بأنه مجموعة من الصفحات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو المترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل، يهدف إلى عرض ووصف المعلومات والبيانات عن المشروع، بحيث يكون الوصول إليه غير محدد بزمان، ولا مكان، وله عنوان فريد محدد يميزه عن بقية المواقع على الشـــبكة، لذلك تُعدّ مواقع الويب أحد الخطوات التي قد يلجأ إليها الحرفي أو أصـحاب المؤسـسـات الحرفية الصـغيرة، بحيث يعمد إلى إنشـاء موقع ويب خاص به على الإنترنت، على أن يكون ذو تصـــميم جذاب ويســـهل الوصـــول إليه، حتى يعمل على تحفيز الأفراد ودفعهم لزيارة الموقع والإبحار فيه لفترة طويلة، فالدور الرئيس للموقع هو تحويل زائريه إلى مشـــترين وبالتالي يجب العمل على المواقع بعناية فائقة ابتداءً من تصـميم الشـكل الخارجي لأنه المؤثر الأول في الزائر إن كان سـيسـتمر في الاطلاع على باقي تفاصـيل الموقع.

التسـويق عبر محركات البحث: تمثل محركات البحث وسيلة تسمح بالبحث عن المواقع الإلكترونية للاطلاع على البيانات والوثائق والدراسات والمعلومات، إذ تسمح بالوصول إلى مصادر متعددة وتظهر نتائج البحث في المحرك وفق الطريقة التي يعتمدها كل محرك بحث، لذلك تُعدّ محركات البحث من المصـــادر الرئيســـة لعدد من زوار مواقع المؤســـســـات المختلفة والباحثين عن المنتجات، ووفقاً لطبيعة التســـويق الإلكتروني ومنظوره فإن محركات البحث هي إحدى الركائز الأســـاســـية لنجاح تنفيذ العملية التسويقية عبر شبكة الإنترنت من أجل تسويق المنتجات وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصـميم وتحديد محتوى الموقع ســـهولة الحصـــول عليه عبر محركات البحث لضـــمان النجاح في الحصـــول على أكبر عدد من الزائرين.

التسـويق عبر البريد الإلكتروني: يُعدّ البريد الإلكتروني من أحدث وسائل الاتصـال، والبريد الإلكتروني هو تقاطع إلكتروني بين الرسـائل والمكالمات الهاتفية، ورسـائل الفاكس أو نموذج إلكتروني عنها. ويمكن أن تتضـمن الرسـالة صـوراً ورسـومات، إن إسلوب المراسلة عبر البريد الإلكتروني يحقّق الكثير من الميزات مثل سرعة وصول الرسالة إلى الطرف الآخر، إذ تصل الرسالة إلى أي مكان في العالم خلال ثوان. وأسلوب المراسلة بالبريد الإلكتروني يتيح للمرسل الواحد إرسال الرسالة الواحدة إلى أكثر من شخص. ومن ميزات البريد الإلكتروني أن كلفته بسيطة حتى للمسافات البعيدة

التسـويق عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي: تتطور وسـائل التواصـل الاجتماعي وتتغير أيضـاً باسـتمرار لأنها جزء من تقنيات الإنترنت العالية، والتي يتم تعديلها بانتظام بميزات إضـافية أو اسـتبدالها. وبالتالي تتيح للأشـخاص إنشـاء المحتوى بطريقة تشـاركية متى أرادوا إضـــافة أي معلومة إضـــافية. وبالتالي تمثل أحد أبرز قنوات التســـويق الإلكتروني لأنها تزود المستخدمين بمجموعة متنوعة من مصادر المعلومات الرقمية التي تم إنشاؤها ومشاركتها عبر الإنترنت، مما يجعل الوصول إلى المعلومات أكثر سـهولة ويصـبح أكثر اسـتجابة لاحتياجات المسـتخدم من المعلومات فيما يتعلق بالمنتجات، كما تؤدي لزيادة ظهور العلامة التجارية وإدارة السمعة، وزيادة حركة المرور المستهدفة وتحسين محرك البحث، وتوليد الكلمات الشفهية (الكلمة المنطوقة)، والعملاء المحتملين، ورؤى السوق المتعلقة بالجمهور المستهدف، والمنافسة.

وقد أكدت دراسـة (Hammou, et al., 2020) على وجود علاقة قوية بين التواصـل عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي وتعزيز التراث الثقافي للحرف اليدوية، وكذلك الاهتمام باسـتخدام هذه الوسـائط لأنها تشـكل وسـيلة حقيقية للتنمية تقدم عدة طرق لتحسين التراث وتعليمه وتفسيره.

ومن العوامل الواجب مراعاتها في اختيار طريقة التســـويق الإلكتروني: الميزانية المحددة لعملية التســـويق والمبالغ المالية المرصـودة للبدء في الحملات الدعائية للمنتج، إذ أن بعض هذه الطرق غير مجانية. بالإضـافة للخبرات الشـخصـية للحرفي

أو لرجل التسويق نفسه في التعامل مع الآليات، والبرمجيات المختلفة للعملية التسويقية ولبيئة التسويق الإلكتروني عموماً (لويزة، 2019)

2.3.10 ميزات التسويق الإلكتروني للحرف اليدوية:

يقدم التسويق الإلكتروني في مجال الحرف اليدوية العديد من الميزات أجمع عليها الباحثون الواردون في قائمة مراجع هذا البحث منها:

1) تخفيض التكلفة وتوفير الوقت: مثل تكلفة البحث عن المنتجات ومراقبتها، وتكلفة المزيد من نفقات البيع بالتجزئة، وتكلفة الحصول على المواد، وإدارة سلسلة التوريد، للحصول على معلومات محدّثة بشأن منتجات الحرف اليدوية وتكاليف المعاملات الأخرى المنتجات.
2) الوصول للعالمية: من خلال التسويق عبر الإنترنت، نقوم بتوسيع سوق منتجات الحرف اليدوية من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني ومنه إلى المستوى الدولي. وخاصة بظل وجود منتج عالي الجودة وبأسعار معقولة فإن وسيط الإنترنت سيكون أفضل الحلول.
3) فرصة أكبر لزيادة المبيعات: إذا قدمت المنشأة معلومات صحيحة بشأن منتجات الحرف اليدوية، مع موظفين أكثر كفاءة واستجابة فورية، خاصة إذا كانت المنشأة تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لعملائها، سواء كانت عبر الإنترنت، أو الإعلان، أو البيع المباشر، مما يساعد على زيادة مبيعات منتجات الحرف اليدوية ويزيد من ربحية المنشأة.
4) تحسين أبحاث التسويق: من خلال الحصول على تعليقات واقتراحات العملاء فيما يتعلق بجودة المنتجات والخدمات ونظام التسليم والتنوع، حيث تكون التغذية العكسية لحظية وفورية.
5) يوفر التسويق عبر الإنترنت فرصاً متساوية لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للترويج لمنتجاتها.
6) الراحة وسهولة الوصول: بمساعدة مرافق الإنترنت، يطلب العملاء المنتجات وفقاً لاحتياجاتهم ورغباتهم، دون زيادة أي نفقات. يمكن الوصول إليه بسهولة بنقرة واحدة. ويمكن الوصول إلى أي موقع ويب بنقرة واحدة في 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع وعلى مدار السنة. ليست هناك حاجة إلى أي متجر ونفقات في المدينة فيما يتعلق بمنتجات الحرف اليدوية ويمكنك شراء أي منتجات حرفية، والتي قد تنتج أو لا تنتج في مدينتك أو حتى دولتك.

3.3.10 خصائص الحرف اليدوية وتأثيرها على التسويق:

تُعدّ مشروعات الحرف اليدوية مهمة للنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتنمية المهارات والتخفيف من حدة الفقر. إلا أن الخصائص المشتركة لها كونها تصنف غالباً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سهولة وبساطة متطلبات إنشاء المشروع لانخفاض رأسمال تأسيسه بالإضافة لاستخدام أدوات إنتاج بسيطة وموارد محلية، كما أنها صغيرة الحجم وأن مالكها يديرها. وهذا يؤدي إلى وضع يكون فيه المديرون المالكون مسؤولون عن جميع الأنشطة التجارية التي تشمل إدارة الأعمال، والشراء، والإنتاج، والموارد البشرية، والمبيعات، والتسويق والإدارة المالية وما إلى ذلك. نتيجة لذلك، تواجه هذه المشروعات تحديَّات في تسويق منتجاتها، ويجمع غالبية الباحثين الواردين في قائمة مراجع هذا البحث أن أبرز هذه التحديَّات هي:

1) الافتقار إلى فهم السوق وعدم القدرة على إجراء تحليل احتياجات السوق، وصياغة استراتيجيات تسويق مناسبة وتنافسية. نتيجة النقص في المعرفة والخبرة التسويقية والاستخدام المحدود للاستراتيجيات.

2) الافتقار إلى مهارات التسويق وتكنولوجيا المعلومات خاصة في المشروعات الحرفية المملوكة لحرفيين مزارعين كون المزارعين عموماً ليس لديهم مؤهلات في المهن الصناعية، وأنهم يتعلمون بأنفسهم، مما يعني أن إنتاجهم يتركز بشكل أساسي على إمكانيات العمل التقليدية.
3) نقص الموارد المالية وصغر حجم التشغيل؛ تجعلهم غير قادرين على تكاليف الترويج بالإضافة إلى التغيرات السريعة في تفضيلات المستهلكين وأذواقهم، وعدم كفاية الدعاية والإعلان، والتسعير غير المكافئ، والاستغلال من قبل الوسطاء.
4) المنافذ غير الكافية لتسويق المنتجات، والتغلغل الأقل في الصناعة المحلية، عدم وجود علامة تجارية، كما أن تطوير تصميم المنتجات لا يعتمد على احتياجات السوق.
5) غالباً ما يبيع منتجو الحرف اليدوية منتجات مماثلة لا تلبي متطلبات السوق ويواجهون صعوبة في الوصول إلى الأسواق. يفتقر المنتجون الحرفيون أيضاً إلى المهارات في تصميم المنتجات، والتوزيع، وإدارة التنظيم، ولديهم معرفة محدودة بأنماط الحياة وتفضيلات المنتجات لعملائهم المحتملين والاستراتيجيات الترويجية اللازمة لاستهدافهم.
6) يقوم الحرفيون بنسخ تصاميم منتجات بعضهم البعض والتي غالباً ما تفتقر إلى الابتكار والتفرد. لأنهم غير مطّلعين على السوق وغير قادرين على إنتاج الجودة والكمية المرغوبة.
7) قدرة ضعيفة على تصميم المنتجات لعدة أسباب، وهي انخفاض مستوى التعليم، وعدم إتاحة فرص التدريب، وعدم وجود مساعدين لتوجيه الحرفيين.

11. المواد وطرائق البحث مع المناقشة:

1.11 مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الساحل السوري.

عينة البحث: تمّ اختيار عينة قصدية مؤلفة من 70 مشروع صغير ومتوسط يعمل في الساحل السوري.

2.11 أداة الدراسة:

قامَت الباحثة بتصميم استبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة للبحث. وقد تمّ الاعتماد في تصميمها على المقاييس المستخدمة في البحوث السابقة، وبما يتفق مع موضوع البحث الحالي، وإطاره النظري. حيثُ تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي؛ لقياس مدلول العبارات المستخدمة في الاستبانة، كالآتي: غير موافق بشدة (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق بشدة (5).

3.11 اختبار صدق الاستبيان:

1. **صدق المحتوى:** تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين. وفي ضوء توجيهاتهم تمت صياغة العبارات والتعديل فيها، وصولاً إلى تحقيق الاستبيان لشروط الملاءمة المطلوبة لقياس متغيرات الموضوع المدروس.
2. **اختبار ثبات الاستبيان:** قامت الباحثة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس (غدير،2012: ص234-246)، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار الثبات

المقاييس	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الموقع الإلكتروني	4	0.926
التواصل الاجتماعي	11	0.902

البريد الإلكتروني	4	0.923
محركات البحث	4	0.926
نمو المشاريع	3	0.902
كامل عبارات الاستبيان	34	0.989

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يوضّح الجدول السابق أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 في جميع حالات القياس، ولجميع المقاييس المستخدمة؛ وهذا يؤكد على قبول الاستبيان بجميع عباراته ومقاييسه، وعدم الحاجة إلى حذف أية عبارة من عباراته.

4.11 اختبار الفرضيات:

من أجل اختبار الفرضيات تمّ إجراء تحليل الانحدار المتعدد بين أدوات التسويق الإلكتروني (المتغيرات المستقلة) ونمو المشروع (المتغير التابع). وقبل البدء في اختبار الفرضيات تمّ إجراء اختبار أنموذج الانحدار للتأكد من صلاحيته:

الجدول رقم (2): تحليل الانحدار (ملخص الأنموذج)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.927[a]	.860	.851	.408
a. Predictors: (Constant), محركات البحث ,الموقع الإلكتروني ,منصات التواصل الاجتماعي ,البريد الإلكتروني				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (3): تحليل الانحدار (جدول تحليل التباين)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	66.337	4	16.584	99.754	.000[b]
	Residual	10.806	65	.166		
	Total	77.143	69			
a. Dependent Variable: نمو مشروعات الحرف اليدوية						
b. Predictors: (Constant), محركات البحث ,الموقع الإلكتروني ,منصات التواصل الاجتماعي ,البريد الإلكتروني						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (3) أنّ قيمة احتمال الدلالة (sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإنّ أنموذج الانحدار معنوي، أيّ هناك علاقة بين أدوات التسويق الإلكتروني (المتغيرات المستقلة) ونمو المشروع (المتغير التابع)، والأنموذج المقترح صالح لتفسير تلك العلاقة. كما يتبين من الجدول رقم (2) أنّ قيمة معامل الارتباط الخطي بلغت (0.927) وهي قيمة عالية تشير إلى وجود ارتباط قوي جداً بين أدوات التسويق الإلكتروني، ونمو مشروعات الحرف اليدوية، وكانت قيمة معامل التحديد المصحح (0.860) وبالتالي فإنّ استخدام التسويق الإلكتروني يفسّر 86% من التباينات في نمو مشروعات الحرف اليدوية، و14% يعود لعوامل أخرى.

الجدول رقم (4): تحليل الانحدار (جدول المعاملات)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.712	.152		4.693	.000
	الموقع الإلكتروني	.122	.069	.138	1.763	0.03
	منصات التواصل الاجتماعي	.679	.087	.685	7.845	.000

	البريد الإلكتروني	.115	.012	.118	1.466	.022
	محركات البحث	.111	.043	.107	1.315	.023
a. Dependent Variable: نمو مشروعات الحرف اليدوية						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات الترويج الإلكتروني كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموقع إلكتروني كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

يتضح من الجدول رقم (4) أنّ قيمة احتمال الدلالة (sig) لأداة الموقع الإلكتروني (0.03) وهو أصغر من (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة معنوية بين استخدام موقع إلكتروني كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية. ويتضح من الجدول أيضاً أنّ قيمة معامل الانحدار لأداة الموقع تساوي (0.122)؛ وبالتالي العلاقة بين استخدام أداة الموقع الإلكتروني في التسويق لمشروعات الحرف اليدوية ونمو هذه المشروعات هي علاقة تأثير ايجابي (علاقة سببية). وبناءً عل ما سبق، يمكن القول بأنّ هناك تأثير معنوي ايجابي لاستخدام أداة التسويق الإلكتروني (الموقع الإلكتروني) ونمو مشروعات الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التواصل الاجتماعي كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

يتضح من الجدول رقم (4) أنّ قيمة احتمال الدلالة (sig) لأداة منصات التواصل الاجتماعي (0.000) وهو أصغر من (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة معنوية بين استخدام منصات التواصل الاجتماعي كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية. ويتضح من الجدول أيضاً أنّ قيمة معامل الانحدار لأداة المنصات تساوي (0.679)؛ وبالتالي العلاقة بين استخدام أداة منصات التواصل الاجتماعي في التسويق لمشروعات الحرف اليدوية ونمو هذه المشروعات هي علاقة تأثير ايجابي (علاقة سببية). وبناءً عل ما سبق، يمكن القول بأنّ هناك تأثير معنوي ايجابي لاستخدام أداة التسويق الإلكتروني (منصات التواصل الاجتماعي) ونمو مشروعات الحرف اليدوية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام البريد الإلكتروني كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

يتضح من الجدول رقم (4) أنّ قيمة احتمال الدلالة (sig) لأداة البريد الإلكتروني (0.022) وهو أصغر من (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة معنوية بين استخدام التسويق عبر البريد الإلكتروني كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية. ويتضح من الجدول أيضاً أنّ قيمة معامل الانحدار لأداة البريد الإلكتروني تساوي (0.115)؛ وبالتالي العلاقة بين استخدام أداة البريد الإلكتروني في التسويق لمشروعات الحرف اليدوية ونمو هذه المشروعات هي علاقة تأثير ايجابي (علاقة سببية). وبناءً عل ما سبق، يمكن القول بأنّ هناك تأثير معنوي ايجابي لاستخدام أداة التسويق الإلكتروني (البريد الإلكتروني) ونمو مشروعات الحرف اليدوية.

الفرضـية الفرعية الرابعة لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصـائية بين اسـتخدام التسـويق عبر محركات البحث كأحد أدوات التسويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصناعة الحرف اليدوية.

يتضـح من الجدول رقم (4) أنّ قيمة احتمال الدلالة (sig) لأداة التسويق عبر محركات البحث (0.023) وهو أصـغر من (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضـية العدم ونقبل الفرضـية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة معنوية بين اسـتخدام التسـويق عبر محركات البحث كأحد أدوات التسـويق الإلكتروني ونمو الأعمال فيما يتعلق بصـناعة الحرف اليدوية. ويتضـح من الجدول أيضاً أنّ قيمة معامل الانحدار لأداة محركات البحث تساوي (0.111)؛ وبالتالي العلاقة بين استخدام أداة محركات البحث في التسويق لمشروعات الحرف اليدوية ونمو هذه المشروعات هي علاقة تأثير ايجابي (علاقة سببية). وبناءً عل ما سبق، يمكن القول بأنّ هناك تأثير معنوي ايجابي لاستخدام أداة التسويق الإلكتروني (التسويق عبر محركات البحث) ونمو مشروعات الحرف اليدوية.

وبناءً على قيم معامل الانحدار لأدوات الترويج الإلكتروني كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني الواردة في الجدول رقم (4) ونتائج اختبار الفرضيات، يمكن ترتيب أدوات الترويج الإلكتروني من حيث قوة التأثير في نمو مشروعات الحرف اليدوية، وفق الترتيب الآتي: منصـات التواصـل الاجتماعي (0.679)، الموقع الإلكتروني (0.122)، البريد الإلكتروني (0.115)، التسويق عبر محركات البحث (0.111).

12. الاستنتاجات

1) أصـبحت المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة حلاً حاسـماً لبدء وتطوير مسـتوى المعيشـة بسـبب النمو الاقتصـادي المنخفض والبطالة المرتفعة ومستوى الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. كما أن المشـاريع الصـغيرة، والمتناهية في الصغر، والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية لأي بلد.
2) حتى الآن، التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج الحرف بسيطة للغاية. كما أن الطرق التي يتبعها الحرفيون طرق متوارثة من الأسـلاف وتسـتخدم الأدوات البسـيطة كالسكاكين والمناجل. وهذا يوضـح أن جودة إنتاج الحرف اليدوية غير كافية بسبب انخفاض مستوى التعليم. وضعف آليات التدريب الذي تنظمه الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.
3) يلعب التسـويق الإلكتروني دوراً كبيراً في تنمية المشـروعات الحرفية نتيجة لكونه يلغي حلقة احتكار الوسـطاء وبالتالي يقدم العديد من الحلول الناجعة للمشاكل التي يعاني منها التسويق التقليدي.
4) من خلال أدوات التسويق الإلكتروني يستطيع الحرفي عرض الكيفية التي يقوم من خلالها بصناعة منتجاته خطوة بخطوة انطلاقاً من تأمين المادة الأولية حتى المنتج الجاهز للاسـتخدام الأمر الذي يؤدي إلى ربط تكلفة المنتج بالسعر الحقيقي له مع هامش الربح المستحق.
5) نتيجة مقابلة الباحثة لعدد من المسـتجوبين بعد تعبئة الاسـتبيان ومناقشـتهم بالإجابات المختارة أجمع الغالبية أنهم يدركون أهمية التسـويق الإلكتروني، وضـرورة اسـتخدامه إلا أنهم عبروا عن وجود ضـعف لديهم باسـتخدام تقنياته لذلك لجأ العديد منهم للاستعانة بمن يظنونهم من أصحاب المعرفة بهذا الاختصاص.
6) جهل العديد من المستجوبين بأدوات التسويق الإلكتروني مع إدراكهم لأهمية التسويق الإلكتروني دفعهم للاستعانة بمن يظنونهم من أصـحاب المعرفة بهذا الاختصـاص، مما أدى لخسـارتهم نسـبة معينة من هوامش الربح لصـالح هؤلاء الاختصاصيين.
7) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يجعل من الممكن الوصول إلى جمهور مثير كماً ونوعاً، لذلك اعتمد الأغلبية على وسـائل التواصـل الاجتماعي في تسـويق منتجاتهم لاعتقادهم بأنها أسـهل اسـتخداماً وأكثر وصـولاً. ومع ذلك يفتقر الكثير منهم لمعرفة كيفية إدارة هذه المنصات.

8) المستوى الأعلى من التعليم يمكن أن يحسن قدرة العمال على إنتاج منتجات الحرف اليدوية، وتسويقها. إذ أظهرت نتائج الاستبيان أن من يمتلكون درجة تعليم أعلى تمكنوا من استخدام أدوات التسويق الإلكتروني بطريقة أفضل وحققوا نتائج أفضل.

9) تقوم الحكومة والجمعيات الأهلية بجهود مشكورة في سياق دعم المشروعات الحرفية إلا أن هذه الجهود متركزة في مجال التدريب المهني ولاتزال ضعيفة ومغيبة في مجال التسويق، فبعد أن دعمت هذا الحرفي ودربته على تقنيات الإنتاج لابد أن أدربه على الآلية الفضل لتسويق هذا الإنتاج

10) التدريب المنتظم مهم للغاية لتنمية المشاريع على محورين المحور الأول يتركز على التدريب المهني لزيادة إتقان العمل، والمحور الثاني التدريب التسويقي لتعلم تقنيات التسويق ودراسة السوق واحتياجاته والمنافسين.

13. المقترحات:

1) مستقبل صناعة الحرف اليدوية يبدو واعداً. كل ما تحتاجه هو زيادة جهد الحكومة في تبني هذه الصناعة وتذليل العقبات التي تواجهها. وأهمها عقبة التسويق من خلال تبني آلية متكاملة لتوفير التدريب الخاص بالتسويق الإلكتروني لمنتجات الحرف اليدوية.

2) زيادة مستخدمي الإنترنت في المناطق الريفية يُعدُّ أمراً مساعداً في تسويق المنتجات الريفية لذلك، هناك حاجة إلى مناهج التسويق الحديثة مثل التسويق عبر الإنترنت لأنها تساعد على تغطية عدد كبير من السكان بنقرة واحدة.

3) تمكّن إستراتيجية التسويق عبر الإنترنت الشركات من قياس تكلفة الحصول على عميل على وجه التحديد، وتكاليف الشراء والقنوات التي تعمل بشكل أفضل يمكن اقتراح إستراتيجية التسويق عبر الإنترنت للأعمال اليدوية في أربع نقاط رئيسية: (1) إنشاء المحتوى، (2) تحسين محرك البحث من أجل الظهور، (3) التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و (4) التسويق عبر البريد الإلكتروني. كما أن أفضل استراتيجية تسويق إلكتروني هي بناء محتوى وصور على المنصة التي تجذب العديد من المستخدمين مثل Facebook وInstagram. هذه طريقة فعالة من حيث التكلفة وسهلة لأن إنشاء ملف تعريف ليس بالأمر الصعب والمكلف، ومن السهل جداً إدارتها من الهواتف المحمولة، مما يجعل وقت الاتصال والاستجابة أسرع وأسهل للمشروعات والعملاء.

14. الأبحاث المقترحة:

اختص هذا البحث بدراسة أدوات التسويق الإلكتروني بالتركيز على أدوات عنصر واحد من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني وهو عنصر الترويج، لذلك تقترح الباحثة إمكانية التوسع في دراسة واقع تسويق المنتجات الحرفية ومشاريعها من خلال أبحاث تتطرق للعناصر الأخرى من المزيج التسويقي الإلكتروني.

15. المراجع:

1) الأخرس، هبة عاطف (2019). التسويق الإلكتروني للصناعات الحرفية التقليدية في مصر. مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، (16)، (1)، ص 146-155.

2) جماعي، أم كلثوم (2018). التسويق الحرفي مدخل لتنمية وتطوير المنتجات التقليدية والحرفية. مجلة المدبر، (6)، ص 187-203.

3) جماعي، أم كلثوم (2018). تسويق المنتجات التقليدية والحرفية في ظل حماية الملكية الفكرية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، (6)، ص 556-570.

4) غدير، باسم غدير (2012). تحليل البيانات المتقدم باستخدام IBM SPSS Statistics 20 آلية استخدام البرنامج في إجراء البحوث العلمية عن طريق الأمثلة الجزء الثاني. سورية.
5) غدير، باسم غدير (2017). التسويق الإلكتروني. سورية: منشورات جامعة تشرين.
6) فوزي، أيت سعيد (2013). دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، (20)، (1)، ص 51-74.
7) لويزة، بوشعيرة (2019). مساهمة التسويق الإلكتروني في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية. Revue d'Economie et de Statistique Appliquee، (16)، (2)، ص 59-72.

1. Agrawal, Avani. Agrawal, Abhishek (2019). A STUDY ON PROBLEMS FACED BY INDIAN HANDICRAFT INDUSTRY & SUGGESTIONS FOR GROWTH WITH SPECIAL FOCUS ON DIGITAL MARKETING. International Journal Accounting, Finance and Economics, V (1), (2), P34-43.
2. Andriani, Ni Luh Putu Triya., Suardana, Ida Bagus Raka (2021). The Strategy of Building Trust and Handicraft Products Marketing for People with Schizophrenia. Annals of R.S.C.B. V (25), (3), P 8317 - 8323.
3. Bilal, Mehvish; Bharti; Rani, Sita (2019). An Artificial Intelligence supported E-Commerce Model to Improve the Export of Indian Handloom and Handicraft Products in the World
4. Choudhury, Birinchi (2018). Product Adaptation: Popularizing Bell Metal Handicraft Product of Sarthebari as a Tourism Souvenir. Pacific Business Review International, V (10), (12), P 69-75.
5. Djata, B. T., Luciany, Y. P., & Rambut, K. (2021). The development of handicraft in Watunggere and Nida Village: Ende Regency. International Journal of Business, Economics & Management, 4(1), 16-27.
6. Hammou, I., Aboudou, S., & Makloul, Y. (2020). Social Media and Intangible Cultural Heritage for Digital Marketing Communication: Case of Marrakech Crafts. Marketing and Management of Innovations, 1, P 121-127.
7. Kotler, Philip (2006). Mraketing Insights from A to Z 80 Concepts Every Manager Needs To Know. United States of America: John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
8. Kazungu, Isaac; Ngugi, Patrick Karanja; Rotich, Gladys; Otieno, Romanus Odhiambo (2018). DYNAMICS OF MARKETING SUPPORT SERVICES AND, PERFORMANCE OF HANDICRAFT EXPORTING MICRO AND SMALL ENTERPRISES IN TANZANIA. International Journal of Economics, Commerce and Management, V (1), (2), P 54-78.

9. Kumar, Dilip., Rajeev, P. V (2019). A NEW STRATEGIC APPROACH FOR MARKETING OF HANDICRAFT PRODUCTS. Research Gate, P 540-543.
10. LIONG, MEI-YIN; CHONG, SHYUE-CHUAN (2021). DETERMINANT OF PURCHASE INTENTION OF HANDICRAFT: A CONCEPTUAL MODEL. Qualitative and Quantitative Research Review, V (6), (2), P 82-94.
11. Makhitha, KM (2016). Marketing Strategies Of Small Craft Producers In South Africa: Practices And Challenges. The Journal of Applied Business Research, V (32), (3), P 663-680.
12. Mariano, K C; Gustiana, I (2019). Benefits of E-Commerce Marketing For Handicraft Wayang Golek. IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering.
13. Nurhayani, Ulfa; Azis, Adek Cerah Kurnia; Nasution, Akmal Huda; Herliani, Rini; Purba, Erni Luxy (2012). AN INTRODUCTORY OF PRODUCT INNOVATION AND MARKETING STRATEGY INTO SHELL WASTE-BASED SOUVENIR CRAFTS INDUSTRY IN THE CITY OF TANJUNG BALAI. Journal Of community Service And Research, V (2), (2), P 226-230.
14. Paryanto, I Nurhayati, S Indartono (2020). Development of bamboo handicraft product from Brajan Sendanggung Minggrir Sleman, Journal of Physics: Conference Series, P 1-7.
15. Singla, Bhim Sain; Aggarwal, Himanshu (2017). *Scalability and Performance of Selected Websites of Universities: An Analytical Study of Punjab (India)*. International Journal of Advanced Computer Science and Applications. Vol. 8, No. **3**, PP 370-385.
16. S, Oza Megha (2019). Study of Handicraft Industry Strategies and Its Implications in Marketing. IJRAR- International Journal of Research and Analytical Reviews, v(6), (2), p 874-877.
17. Susanti, S.; Koswara, I.; and Rachmaniar. (2021) Marketing Communication of Bamboo Crafts in Garut Regency. Review of International Geographical Education (RIGEO), 11(4), P 1154-1161.
18. Vaculčikova, Zuzana., Tučkova, Zuzana., Nguyen, Xuan Thanh (2020). Digital marketing access as a source of competitiveness in traditional Vietnamese handicraft villages. Innovative Marketing Journal, (16), P 1-10.
19. Yadav, Rohit., Mahara, Tripti (2017). An Empirical Study of Consumers Intention to Purchase Wooden Handicraft Items Online: Using Extended Technology Acceptance Model. Global Business Review, P 1-18.

قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركز ومؤشر هيرشمان) وغير الهيكلية (منهج بانزر– روز)

مصطفى مرتظى♦ د. منى بيطار♦♦

(الايداع:11 آذار 2022،القبول:2 حزيران 2022)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنافسية وقياسها في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2008–2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نسبة التركز المصرفي CR_K ومؤشر هيرشمان HHI للمقاييس الهيكلية، ومنهج بانزر– روز (P–R) للمقاييس غير الهيكلية، وقد تم استخدام بيانات بانيل داتا سنوية للتوصل إلى قيمة إحصائية H لبانزر– روز، لكلٍ من نماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي والمفاضلة بينهم، وتبين أن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه للتوصل إلى قيمة إحصائية H لمنهج بانزر– روز بالنسبة إلى العائد الإجمالي والعائد على الأصول هو نموذج التأثيرات العشوائية. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي في سورية هو سوق احتكاري من قبل المصارف العامة، حيث يسيطر المصرف المصرف التجاري السوري على أكثر من 70% من هذه السوق وذلك وفقاً لنسب التركز، بينما مؤشر هيرشمان فقد تجاوزت قيمته 1800 والتي تدل على التركز المرتفع والحالة الاحتكارية السائدة، أما بالنسبة لمنهج بانزر– روز فقد بلغت إحصائية H قيمة سالبة وقدرها –0.003 (إذا كانت قيمة الإحصائية أقل من الصفر فهذا دليل على وجود احتكار)، وتعود حالة الاحتكار هذه إلى سيطرة المصارف العامة نتيجةً لأقدميتها، والأزمة التي رافقت دخول المصارف الخاصة إلى العمل في نهاية 2011، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي قيدت قدرة المصارف الخاصة على تحقيق ميزة تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، نسب التركز (CR_3)، مؤشر هيرشمان (HHI)، منهج بانزر– روز (P–R)، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية.

♦ طالب دكتوراه في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين.

♦♦ أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين.

Measuring Competitiveness in Syrian Banking Sector Using Structure and Unstructured Approaches

Mostafa murtaza♦ **D. Mona Betar**♦♦

(Received:11 March 2022,Accepted:2 June 2022)

Abstract:

This study aims to analyze and measure the competitiveness in the Syrian banking sector during the period (2008-2018), to achieve this goal, the research used bank concentration ratio (CR_K) and the Hirschman Index (HHI) provided by the structural approach, and Panzer-Rose (PR) approach presented by the non-structural approach. An annual panel data was used to reach the value of H- Statistic for Panzer-Rose (PR) for each of the fixed effect model (FEM), random effect model (REM), pooled regression model (PRM) and comparison between them, the result of the comparison shows that the best reliable model to reach the value of H- statistical in Panzer-Rose approach for total returns and return on assets is random effect model. The study concluded that the banking market in Syria is dominated by a state of monopoly by government banks, Where the Commercial Bank of Syria controls more than 70% of this market, according to the concentration ratios, While the Hirschman Index exceeded 1800, Which indicates the high concentration and the prevailing monopoly. as for Panzer-Rose approach, the H-statistical was -0.003 (if the value of the statistic is less than zero, this is evidence of the existence of a monopoly), This state of monopoly is due to the control of public banks as a result of their seniority, the crisis that accompanied the entry of private banks to work at the end of 2011, and the laws and legislations that restricted The ability of private banks to achieve a competitive advantage.

Keywords: competitiveness, concentration ratio (CR3), Hirschman index (HHI), Panzer-Rose method (P-R), pooled regression model, fixed effect model, random effect model.

♦ PhD Student, Department of Banking and Financial, Faculty of Economics, Tishreen University.

♦♦ Assistant Professor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University.

1-المقدمة:

يعد موضوع التنافسية من المواضيع الحديثة والمهمة التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في الأدب المصرفي، فالمصارف التي تعمل ضمن بيئة تنافسية تسعى إلى تحسين جودة خدماتها المقدمة وتخفيض أسعارها أو ابتكار خدمات جديدة تتميز بها، فضلاً عن تيسير إجراءات تقديم خدماتها، وذلك بغرض جذب المزيد من المتعاملين وزيادة حصتها السوقية من أجل تعظيم أرباحها مما يمكنها من التفوق على المنافسين، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الأداء ضمن القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد ككل. نظراً للأهمية المتوقعة للتنافسية المصرفية، فقد سعت الحكومة السورية إلى العمل على تعزيزها وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات المحفزة لإقامة المصارف الخاصة ضمن الجمهورية العربية السورية، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم /28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة تحت إشراف المصرف المركزي، والمرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية الخاصة إلى توافد المصارف للعمل ضمن السوق المصرفي، وبالفعل، فقد توافدت المصارف الخاصة للعمل إلى أن أصبح عددها 14 مصرفاً منها ثلاثة مصارف إسلامية تعمل إلى جانب المصارف التقليدية الخاصة والمصارف العامة، وتسعى إلى تعظيم قدرتها التنافسية للحفاظ على مكانتها في السوق.

نتيجةً لهذه الزيادة المضطردة في أعداد المصارف الخاصة، ونظراً إلى حداثة عهدها، كان لا بد من التعرف على واقع التنافسية المصرفية للاستفادة من المزايا الإيجابية الناتجة عنها.

2- مشكلة الدراسة:

أدت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السورية في المجال المصرفي إلى تطوير عمل المصارف العاملة وتزايد أعداد المصارف الخاصة خلال فترة قصيرة من عام 2008 إلى عام 2010 ليصبح عددها 14 مصرف، تعمل إلى جانب المصارف العامة في السوق المصرفي، ويهدف كلا النوعين من المصارف إلى زيادة قدرته التنافسية الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة. وفي ضوء هذه التطورات الحاصلة، ونتيجةً لزيادة الاقبال على التعامل المصرفي، كان لا بد من الوقوف والتعرف على درجة التنافسية التي خلقتها هذه الحالة المصرفية الجديدة. وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري؟

ويتفرع عنه:

- ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية (مؤشر هيرشمان HHI ونسب التركز CR_K) ؟
- ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكلية متمثلاً بمنهج بانزر– روز؟

3- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تقدم إطاراً نظرياً عن التنافسية ومفهومها وكيفية قياسها باستخدام المقاييس الهيكلية وغير الهيكلية بشكل عام، وتحليل واقع تنافسية القطاع المصرفي السوري وقياسها اعتماداً على المقاييس المذكورة. أما بالنسبة للأهمية العملية فتكمن في أن هذه الدراسة تقدم نتائج تساعد المهتمين والمسؤولين عن القطاع المصرفي السوري في التعرف على درجة التنافسية الموجودة فيه ومدى نجاح الإجراءات التي قامت بها الحكومة السورية في تعزيز التنافسية المصرفية ، للاستفادة من المزايا الإيحابية لها، مما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ككل.

4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- تحليل وقياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية.
- تحليل وقياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام منهج بانزر– روز ضمن المقاييس غير الهيكلية.

5– فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لاتوجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية.

الفرضية الثانية: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكلية ممثلة بمنهج بانزر روز.

6– مواد وطرائق الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في سورية خلال الفترة (2008– 2019) والبالغ عددها 6 مصارف عامة و 11 مصرفاً تقليدياً خاصاً و 3 مصارف إسلامية خاصة، وقد اقتصرت عينة الدراسة على المصارف الخاصة العاملة في سورية التقليدية منها والإسلامية بالإضافة إلى المصرف التجاري السوري وهو مصرف حكومي، وتم استثناء بقية المصارف العامة لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة وصعوبة الحصول عليها.

تم الاعتماد في هذاه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري ومفهوم التنافسية وطرائق قياسها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة وتحليل التنافسية باستخدام النسب المالية المتعلقة بالمنهج الهيكلي، وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (1): النسب المالية المستخدمة لقياس التنافسية وفقاً للمقاييس الهيكلية وكيفية حسابها

النسبة	كيفية حسابها	مصدر البيانات	ملاحظات على النسبة
نسبة التركز المصرفي CR_K	$CR_k = \sum_{i=1}^{k} S_i$	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	مجموع الحصص السوقية لأكبر k شركة (k قد تكون ثلاثة أو أكثر)
مؤشر هيرشمان HHI	$HHI = \sum_{i=1}^{k} MS_i^2$	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	مجموع مربعات الحصص السوقية لكل الشركات العاملة.

وقد تم استخدام أساليب الاقتصاد القياسي لإيجاد قيمة إحصائية H في منهج بانزر– روز، وذلك باستخدام نماذج الانحدار التجميعي والتاثيرات الثابتة والعشوائية والمفاضلة بينهم من أجل تطبيق النموذج الأمثل للدراسة، فقد تمت المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية باستخدام اختبار مضاعف لاغرانغ، والمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة باستخدام اختبار F المقيدة، والمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية باستخدام اختبار Hausman، ضمن حزم بيانات بانيل داتا Panel Data السنوية باستخدام برنامج eviews 8.

يمكن توضيح متغيرات الدراسة المعتمدة من أجل حساب منهج بانزر– روز من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المتغيرات المستخدمة لقياس التنافسية وفقاً لمنهج بانزر– روز وكيفية حسابها

اسم المتغير	نوعه	رمزه	كيفية حسابه	مصدر البيانات	ملاحظات على المتغير
نسبة العائد الإجمالي	متغير تابع	*REV*	العائد الإجمالي/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	
العائد على الأصول	متغير تابع	*ROA*	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	تم استبدال متغير Rev في معادلة بانزر– روز بهذه النسبة في مرحلة ثانية للتأكد من أن السوق يعمل في وضع توازن طويل الأجل.
تكلفة العمالة	متغير مستقل	W_1	نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	
تكلفة رأس المال المادي	متغير مستقل	W_2	التكاليف التشغيلية/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	
تكلفة التمويل	متغير مستقل	W_3	تكلفة الفوائد/ إجمالي الودائع	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	
نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول	متغير مستقل	*Cap*	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008–2019)	تأثيرها على التنافسية غير واضح فالمصارف ذات الدرجة العالية من حقوق الملكية قد تكون أقل مخاطرة من باقي المصارف وبالتالي قد يؤثر ذلك على ربحيتها، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع حقوق الملكية قد يحسن من سمعة المصرف وبالتالي قد تدفع فوائد أقل على القروض مما يخفض من مصاريفها.

التضخم	متغير ضابط	*INF*		تقارير التضخم الصادرة عن مصرف سورية المركزي للفترة (2008–2019)	يظهر تأثيره على التنافسية من خلال التأثير على معدلات الأرباح وقيمة إجمالي أصول، ودرجة اقبال الأفراد للتعامل مع المصارف.
الأزمة	متغير وهمي	*CRISES*	يأخذ القيمة صفر في السنوات خالية الأزمة، والقيمة واحد في حال وجود أزمة		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

7– حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري ولم تشمل باقي المصارف العامة لعدم توافر بيانات كافية عنها.
- اقتصرت مدة الدراسة على الفترة (2008–2019)، وذلك لعدم توفر بيانات عن المصرف التجاري السوري في المواقع الرسمية بعد العام 2019.

8– الدراسات السابقة

عالجت العديد من الدراسات موضوع التنافسية، واستخدمت مقاييس مختلفة للتعرف على الحالة التنافسية السائدة، نذكر منها **دراسة (Jawad, 2020)** حيث هدفت إلى قياس درجة التنافسية في الصناعة المصرفية في فلسطين خلال الفترة 2006–2010، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام مؤشر Lerner لقياس القوة السوقية ثم تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه من مؤشرات الاقراض متمثلة بإجمالي القروض، ومؤشرات الأداء متمثلة بالعائد على الأصول، حيث تم الاعتماد على بيانات ل 18 مصرفاً عاماً. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ضمن نماذج بانيل للوصول إلى هدف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية في فلسطين يسيطر عليها عدد قليل من المصارف، حيث أن نسب التركز في الأصول وصلت إلى 75%، وأن المصارف العاملة تتمتع بقوة سوقية كبيرة، وأن إجمالي القروض والعائد على الأصول لها تاثير إيجابي ومعنوي على القوة السوقية للمصارف المهيمنة.

بينما دراسة **(Li, *et.al*, 2019)** فقد هدفت إلى تقييم درجة المنافسة في القطاع المصرفي الهندي ككل خلال الفترة 2005–2018، حيث صنفت المصارف إلى ثلاث مجموعات وهي ذات ملكية أجنبية، ذات ملكية عامة، وذات ملكية خاصة. إلا أنه تم استخدام منهج بانزر– روز (P–R) للوصول إلى هدف الدراسة ومعرفة فيما إذا كانت المصارف المدروسة تعمل في سوق تسوده المنافسة التامة أو المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار التام، استناداً إلى نماذج بيانات بانيل داتا كوسيلة لقياس المنهج المذكور، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصارف لمرفة مدى تأثيرها على التنافسية وهي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، إجمالي القروض/ إجمالي الأصول، حجم المصرف. توصلت الدراسة إلى أن المصارف

تعمل ضمن منافسة احتكارية حيث بلغت قيمة إحصائية H لإجمالي المصارف 0.47[1]، أما عندما تقسيم المصارف حسب ملكيتها إلى عامة وخاصة وأجنبية وحساب قيمة الإحصائية لكل مجموعة على حدة، فقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة الاحصائية للبنوك العامة 0.5 والخاصة 0.65 والأجنبية 0.46، أي إن المصارف الخاصة هي أكثر تنافسية مقارنةً مع باقي المجموعتين، وأن تأثير المتغيرات الخاصة بالمصارف على التنافسية يختلف باختلاف ملكيته من عام أو خاص أو أحنبي.

وهناك أيضاً دراسة (Fah & Ariff, 2017) التي هدفت إلى قياس درجة المنافسة في القطاع المصرفي في ماليزيا بعد اندماج القطاع المصرفي خلال فترة 9 سنوات من عام 2006 إلى عام 2014 وذلك لمعرفة فيما إذا أدى هذا الاندماج إلى التخفيض من التنافسية المصرفية. إلا أنها اعتمدت على مقياسين رئيسيين من المقاييس غير الهيكلية من أجل التوصل إلى هدف الدراسة، وهما منهج بانزر– روز (P–R) ومؤشر ليرنر (Lerner Index). وقد تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية ونموذج الانحدار التجميعي ضمن بانيل داتا والمفاضلة بينهم من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H في منهج بانزر– روز وقيمة دالة التكلفة في مؤشر ليرنر. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها هي أن البيئة التنافسية التي يعمل فيها القطاع المصرفي هي اقرب للاحتكار حيث بلغت إحصائية H قيمة 0.05 وهي قريبة جداً من الصفر، أما بالنسبة إلى مؤشر ليرنر، فقد ارتفعت القوة السوقية للمصارف (انخفضت التنافسية) من 0.12– في عام 2006 إلى 0.43 في عام 2010، ثم اتخفضت إلى 0.22 في عام 2011، وارتفعت إلى 0.25 في عام 2012، أي تعد هذه القيمة مرتفعة بالنسبة لهذا المؤشر وتدل على انخفاض التننافسية المصرفية.

بالإضافة إلى دراسة (Neupane, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المنافسة المصرفية في نيبال خلال الفترة 2005–2014 لعينة مكونة من 18 مصرفاً تجارياً، لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على كلٍ من المقاييس الهيكيلة (نسبة التركز CR_K ومؤشر هيرشمان HHI)، والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر– روز P–R)، حيث تم تقسيم المصارف حسب ملكيتها إلى ثلاث مجموعات، الأولى تتضمن المصارف العامة، والثانية هي المصارف المشتركة، والمجموعة الثالثة هي المصارف الخاصة، وقد تم استخدام منهج بانزر– روز لقياس التنافسية في مرحلتين، المرحلة الأولى تم استخدامه لقياس التنافسية لإجمالي المصارف العاملة، المرحلة الثانية لقياس التنافسية لكل مجموعة من المجموعات السابقة على حدة. أظهرت النتائج أن هيكل السوق يتسم بوجود منافسة احتكارية عند قياس التنافسية بالنسبة إلى إجمالي المصارف، بينما عند تقسيم المصارف حسب ملكيتها، فإن قيمة إحصائية H بلغت 0.6 للمصارف العامة، و0.388 للمصارف المشتركة، و0.75 للمصارف الخاصة أي إن كل المصارف تعمل في بيئة ذات منافسة احتكارية، ولكن تختلف درجتها باختلاف ملكية المصرف.

ودراسة (الصمادي وآخرون، 2013)، التي هدفت إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني، ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الوافدة، وتحديد مدى تأثير المتغيرات الخاصة بالمصارف كالعمر، والحجم، وهيكل الودائع على تنافسيتها. اعتمدت الدراسة على نموذج Panzar–Rosse لقياس التنافسية حيث تم تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقاً لنماذج الانحدار التجميعي والأثر الثابت والعشوائي، تم تطبيق هذه النماذج الثلاثة بدون المفاضلة فيما بينها على بيانات متعلقة ب 19 مصرفاً تجارياً منها 6 مصارف أجنبية خلال الفترة 2000–2009. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف منافسة احتكارية وأن المصارف المحلية تتعرض لضغوط تنافسية كبيرة من قبل المصارف التجارية الوافدة، فقد أوضحت النتائج أن ربحية المصارف

[1]إذا كانت قيمة إحصائية H أقل أو تساوي الصفر فهذا دليل على وجود احتكار، أما إذا كانت تساوي الواحد فهذا دليل على وجود منافسة تامة، بينما إذا كانت بين الصفر والواحد فإن المصارف تعمل في بيئة تسودها المنافسة الاحتكارية

الوافدة كانت أعلى نسبياً من المصارف المحلية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة سعي المصارف المحلية إلى تخفيض تكاليفها لاسيما تكاليف التمويل ووضع سياسات كفيلة بضبط هذه التكاليف وتحسين مستويات الربحية بالإضافة إلى ضرورة استقطاب حجم أكبر من الودائع باعتبارها عنصراً إيجابياً في الربحية مع الاهتمام بتعزيز جودة خدماتها المصرفية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

طبق البعض من الدراسات السابقة المقاييس الهيكلية لقياس التنافسية كدراسة (Neupane, 2016) التي استخدمت نسبة التركز لأكبر ثلاثة وخمسة مصارف ومؤشر هيرشمان، ودراسة (صمادي، 2013) التي استخدمت نسبة التركز لأكبر ثلاثة مصارف، وطبق البعض الآخر منها المقاييس غير الهيكلية كدراسة (Jawad ,2020) حيث تم استخدام مؤشر ليرنر، ودراسة (Li, *et.al*, 2019) التي طبقت منهج بانزر– روز، بينما تعتمد الدراسة الحالية في قياس التنافسية على كلا النوعين من المقاييس، حيث ستطبق كلاً من نسبة التركز ومؤشر هيرشمان للمقاييس الهيكلية، ومنهج بانزر– روز للمقاييس غير الهيكلية، كما أن الدراسات السابقة جميعها قاست التنافسية على اقتصادات متنوعة، ولم تتناول أي منها التنافسية في القطاع المصرفي السوري، لذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى على حد علم الباحث التي تتناول قياس وتحليل التنافسية في القطاع المصرفي السوري، وبناء عليه، فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو ما يلي:

- تعد من أوائل الدراسات على حد علم الباحث التي تتناول قياس التنافسية في السوق المصرفي السوري باستخدام بانزر– روز كمقياس غير هيكلي.
- تعد من أوائل الدراسات على حد علم الباحث التي تتناول قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام مقاييس المنهج الهيكلي.

9– الإطار النظري للدراسة:

يعد موضوع التنافسية من المواضع الهامة جداً والتي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في الأدب المصرفي، لما لها من انعكاسات على كفاءة المصارف في ممارسة أعمالها وقدرتها على الاستمرار في السوق. فامتلاك المصارف للميزة التنافسية يعطيها القدرة على المنافسة ومواجهة الضغوط التنافسية المفروضة في السوق.

سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بالميزة التنافسية والقدرة التنافسية، وأهم الطرائق المستخدمة لقياس وتحليل التنافسية ضمن مقاييس التنافسية الهيكلية وغير الهيكلية.

9–1 الميزة التنافسية (تعريفها وخصائصها):

تعريف الميزة التنافسية

تتعرض الشركات في أي قطاع إلى ضغوط تنافسية تفرضها عليها الشركات القائمة أو الشركات الجديدة التي تسعى إلى الدخول إلى السوق وانتزاع جزء من حصتها السوقية، وهو ما يدفعها إلى البحث عن ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والصمود أمام هؤلاء المنافسين. وقد تم تقديم العديد من التعريفات للميزة التنافسية، منها:

الميزة لتنافسية هي: "المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزها عنهم من وجهة نظر العملاء الذين يقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه الأخرون" (قاسم وآخرون، 2014).

ووفقاً لبورتر[1] فإن الميزة التنافسية هي: "الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة، والتي تكون أكثر فعّالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين. بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً. بمعنى آخر إحداث عملية الإبداع بمفهومه الواسع" (مكاوي، 2018).

نلاحظ من التعاريف السابقة أن الميزة التنافسية تشكل عنصر التميز الذي تكتسبه المنظمة أو تطوره، وتحقق به أفضلية على باقي المنافسين في السوق، بحيث يمكنها من جذب المزيد من التعاملين وتعظيم حصتها السوقية.

خصائص الميزة التنافسية

من أهم خصائص الميزة التنافسية في أي منظمة هي (صافي، 2017):

- النسبية: أي تنبع من داخل المنظمة بحيث تتميز بها عن غيرها من المنظمات العاملة بالسوق ومن الصعوبة تقليدها أو محاكاتها من قبلهم، وتحقق لها التفوق والأفضلية.
- المرونة والنجدد: بحيث يمكن تطويرها بما يتناسب مع معطيات البيئة الخارجية وإمكانات المنظمة ومواردها.
- الاستمرارية والاستدامة: المقصود بها عدم اقتصار التفوق والتقدم الذي تحققه المنظمة من خلال هذه الميزة على المدى القصير، وإنما يمتد ليشمل المدى الطويل أيضاً.
- تنعكس في كفاءة المنظمة في أدائها لأنشطتها وفي القيمة التي تخلقها لعملائها.

2-9 القدرة التنافسية (تعريفها وخصائصها)

تعريف القدرة التنافسية

يعد امتلاك المنظمات للميزة التنافسية من أهم العوامل التي تمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية، فبمجرد امتلاك المنظمة للقدرة التنافسية تصبح أكثر قدرة على التعرف على الفرص المتاحة في السوق، وأكثر كفاءة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وبالتالي تعظيم مكانتها في السوق المصرفي.

تناولت العديد من الدراسات موضوع القدرة التنافسية، وقدمت العديد من التعريفات المتعلقة بهذا الموضوع، فقد تم تعريفها على أنها: "قدرة المنظمة على تزويد العميل أو المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية والدولية" (الحجرف، 2011)

وعرفت أيضاً بأنها: "قدرة المنظمة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق أهدافها من ربحية ونمو واستقرار، وتوسع وابتكار وتجدد" (خضور وشبانة، 2014)

بينما القدرة التنافسية في المصارف عرفت بأنها: "الوضع الذي يتيح للمصرف التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية وعناصر البيئة المحيطة بشكل أفضل من منافسيه، أي قدرة المصرف على الأداء بطريقة يعجز المنافسين القيام بمثلها" (زينب وهاجر، 2018).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن القدرة التنافسية تتجسد فيما تمتلكة المنظمة من إمكانيات وكفاءات تتبلور من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات، أي بما تمتلكه من ميزة تنافسية، والتي تمكنها من الصمود أمام المنافسين وتعظيم حصتها السوقية.

خصائص القدرة التنافسية:

هناك مجموعة من الخصائص التي يمكن عند توفرها الحكم بأن المنظمة تمتلك مقدرة تنافسية وهي (العازمي، 2012):

[1] مايكل بورتر هو بروفيسور إدارة أعمال في جامعة هارفارد للأعمال، وقد ألف العديد من الكتب في مجال التنافسية مثل الاستراتيجية التنافسية في عام 1980، وكتاب الميزة التنافسية في عام 1985، ويعد من معدي تقارير التنافسية الدولية.

- تؤدي إلى تحقيق التفوق والتقدم على المنافسين وتنعكس من خلال ارتفاع حجم الحصة السوقية التي تمتلكها.
- تتبع من داخل المنظمة وما تمتلكه من إمكانيات وقدرات مادية وتكنولوجية وبشرية وغيرها.
- تظهر من خلال كفاءة المنطمة في أداء أنشطتها وتقديم خدماتها.
- تستمر لمدة زمنية طويلة إذا تم تحديثها وتطويرها باستمرار.

9-3 قياس التنافسية في القطاع المصرفي:

تقاس التنافسية في الأدبيات الاقتصادية وفقاً لمدخلين رئيسيين، الأول هو المنظمة الصناعية التقليدية والثاني هو المنظمة الصناعية الحديثة.

يندرج تحت المدخل الأول المقاييس الهيكلية والتي تتضمن كلاً من نموذج الهيكل– السلوك– الأداء (SCP)، ونطرية الهيكل الكفؤ (EH)، تسعى هذه المدرسة إلى التحري فيما إذا كان هيكل السوق (درجة التركز فيه) تؤثر على سلوك المصارف العاملة (تنافسي أو إحتكاري) وبالتالي على أدائها، ومن أهم المقاييس ضمنها هي نسب التركز CR_k، ومؤشر هيرشمان HHI، بينما المدخل الثاني فهو يتضمن المقاييس غير الهيكلية، وتسعى إلى قياس السلوك التنافسي للمصارف بشكل مباشر دون الاستناد إلى العلاقية بين هيكل السوق وأداء الشركات العاملة ضمنه، ومن أهم المقاييس ضمنها هي منهج بانزر روز (P–R)، مؤشر ليرنر (Lerner index)، ومؤشر بوون (Boon index). (Poshakwale & Qian, 2011)

9-3-1 المقاييس الهيكلية للتنافسية:

تستند هذه المقاييس على هيكل السوق لتحديد درجة التنافسية فيه، فوفقاً للمنظمة الصناعية التقليدية التي تندرج ضمنها هذه المقاييس، هناك علاقة عكسية بين درجة التركز في السوق، ودرجة التنافسية، فارتفاع التركز سيؤدي إلى انخفاض التنافسية، ومن أهم النسب التي تعتمد عليها:

1- ***نسبة التركز المصرفي (CR_k)***: تستند هذه النسبة في حسابها لدرجة التركز في السوق إلى التعرف على مدى سيطرة أكبر ثلاثة أو أربعة أو خمسة مصارف على الحصص السوقية فيه، فكلما ارتفعت درجة التركز لدى المصارف الرائدة، كلما انخفضت درجة التنافسية، وبناءً على ذلك، يمكن حسابها من خلال جمع الحصص السوقية لأكبر k مصرف عامل.

يمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: $CR_k = \sum_{i=1}^{k} S_i$ حيث تعبر S_i عن الحصص السوقية من إجمالي الأصول أو الودائع أو القرض، K عدد المصارف الرائدة في القطاع، في حال كانت قيمة المؤشر أقل من 50% فإن الصناعة ذات تركز منخفض، من 51% إلى 70% تركز متوسط، ومن 71% إلى 100% فهي ذات تركز عالي. (Afandiyev, 2012)

2- ***مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index –HHI–)***: يعد هذا المؤشر أكثر دقة من المؤشر السابق، حيث لا يقتصر في حسابه لدرجة التركز على أكبر k مصرف، وإنما يشمل كافة المصارف العاملة في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في أحجامها، أي يقيس حجم المصرف بالنسبة إلى القطاع المصرفي ككل، ويمكن تعريفه على أنه مجموع مربعات الحصص السوقية لكل المصارف في السوق، وقد قسمت وزارة العدل الأمريكية [1](DOJ) قيمة مؤشر هيرشمان إلى ثلاثة تصنيفات، إذا كانت قيمة المؤشر أقل من واحد (أو أقل من 1000) فإن السوق غير مركز، بينما إذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فإن السوق مركز بشكل متوسط، وإذا كانت أكبر من

[1] DOJ هي إختصار لكلمة Department of Justice

0.18 أو (1800) فالسوق ذو تركز عالي، وتأخذ معادلته الصيغة التالية: $HHI = \sum_{i=1}^{k} MS_i^2$، حيث تعبر MS عن الحصص السوقية للمصرف i، وk هي عدد المصارف (palecova, 2014).

9-3-2 قياس التنافسية وفقاً للمنهج غير الهيكلي:

منهج بانزر- روز (Panzer- Rosse)

تم تطوير هذا المنهج من قبل John Panzar وJames Rosse كأحد المقاييس غير الهيكلية للتنافسية، والذي يقيس قيمة إحصائية H للتعرف على درجة التنافسية في السوق، حيث يفترض أن المصارف تستخدم استراتيجيات تسعيرية مختلفة استجابةً للتغير في أسعار المدخلات، وبالتالي سواءً أكان المصرف يعمل في سوق تنافسي أو يمارس بعض القوة السوقية، فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال تحليل تغير العائد الإجمالي نتيجةً للتغير في اسعار المدخلات (Simbanegavi, *et.al,* 2012)

هناك مجموعة من الافتراضات التي يستند عليها النموذج، وهي (Mulyaningsih, 2014):

- البنوك تعمل كشركات تقدم منتج وحيد وهو التسهيلات الائتمانية، حيث إن مخرجاتها هي إجمالي العوائد ولديها ثلاثة مدخلات والتي هي تكاليف التمويل، العمالة، ورأس المال، ومن خلال استخدام هذه المدخلات فإن المصارف تقدم التسهيلات الائتمانية والأنشطة الأخرى المدرة للدخل.
- السوق في وضع توازن طويل الأجل، ففي هذا الوضع، يكون معدل العائد المعدل بالمخاطر[1] متساوي عبر البنوك، أي معدل العائد غير مرتبط مع أسعار المدخلات، اختبار التوازن يمكن تحقيقة من خلال استبدال معدل المتغير التابع في المعادلة (1) والذي هو نسبة العائد الإجمالي REV بمتغير تابع جديد وهو العائد على الأصول ROA.
- الافتراض الثالث هو أن سعر الفائدة المرتفع غير مرتبط بزيادة جودة الخدمة المولدة للعوائد، وإلا قد يكون هناك تحيز في حساب H في حال وجود ارتباط.
- الافتراض الاخير هو أن المصارف هي مؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ولديها عوائد ودالة تكلفة محددين.

استناداً إلى الافتراض الأخير الذي يقوم عليه المنهج، فإن العوائد الحدية يجب أن تتعادل مع التكاليف الحدية، ويمكن التعبير عن ذلك وفقاً للمعادلة التالية: $\mathrm{R}_i(x_i, n, Z_i) - C_i(x_i, w_i, t_i) = 0$

حيث إن R_i و C_i هي العوائد الحدية والتكاليف الحدية للمصرف i، العوائد الحدية هي دالة لكلٍ من المخرجات x_i ومجموعة من المتغيرات التي تؤثر على العوائد خارجياً z_i، بالإضافة إلى أعداد المصارف n، بينما التكاليف الحدية، فهي دالة لكلٍ من المخرجات x_i، ومجموعة من عناصر أسعار المدخلات التي تواجهها المصارف w_i، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على دالة التكلفة خارجياً ti.

تحت إطار منهج P–R فإن االحالة التنافسية تنعكس من خلال التغيرات في وضع توازن الإيرادات نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات، وبالتالي فقد استخدم الباحثان إحصائية H للتعبير عن التغير في مرونات العوائد عند التغير في اسعار المدخلات، حيث تأخذ هذه الإحصائية المعادلة التالية:

$$H = \sum_{k=1}^{m} \left[\frac{\delta R_i^*}{\delta w_{k_i}} \cdot \frac{w_{k_i}}{R_i^*} \right],$$

[1] هي معدل العوائد المتوقعة بعد الأخذ بالاعتبار المخاطر التي يجب قبولها لتحقيق تلك العوائد

حيث إن R_i^* هي العوائد في وضع التوازن للمصرف i، وw_{ki} هي مجموعة عناصر أسعار المدخلات، أما بالنسبة لقيمة الاحصائية، فهي تتراوح بين الصفر والواحد، في حال كانت قيمتها أصغر من الصفر H<0 فهذا يدل على وجود احتكار، أما إذا كانت أكبر من الواحد H>1 فهذا يدل على وضع المنافسة التامة، بينما إذا تراوحت بين الصفر والواحد 0<H<1 فهذا يدل على وجود منافسة احتكارية (Vadym, 2010).

أما بالنسبة لتفسير هذه الإحصائية، فهو كالتالي:

إذا كان السوق احتكارياً، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستزيد كلاً من التكاليف الحدية والمتوسطة، مما يؤدي إلى تخفيض توازن المخرجات (العوائد) وارتفاع أسعار توازن المدخلات، مما يؤدي إلى القيمة السالبة ل H.

بينما في بيئة تنافسية تامة، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستؤدي إلى زيادة كلٍ من التكاليف الحدية والمتوسطة مع عدم وجود أي تغير في المخرجات. نظرياً، ومن أجل البقاء، فإن المصارف ستعمل على زيادة الأسعار من أجل تغطية التكاليف المتزايدة، مما يؤدي إلى خروج البعض منها من السوق، وبالتالي زيادة الطلب الذي تواجهه باقي البنوك، وهو ما يجب أن يؤدي إلى زيادة ملائمة في الأسعار والعوائد. الزيادة النسبية في العوائد يجب أن تعادل بشكل تام الزيادة النسبية في التكاليف الحدية في حالة أسواق التنافسية التامة، مما يعطي الإحصائية القيمة 1.

بالنسبة للمنافسة الاحتكارية، وبشكل مماثل للمنافسة التامة، فإن زيادة السعر ستخفض من الطلب وتؤدي إلى خروج بعض المنافسين من السوق، إلا أن الشركات الباقية لن تواجه الطلب الأصلي كون منتجاتهم بدائل غير تامة للشركات التي خرجت من السوق، وبالتالي فلن تزيد السعر بنفس زيادة التكاليف الحدية، أي إن الزيادة في العوائد ستكون أقل من الزيادة في أسعار المدخلات، مما يجعل قيمة الإحصائية تتراوح بين الصفر والواحد (Mustafa, 2014).

يأخذ التطبيق العملي للنموذج المعادلة التالية:

$$REV^1 = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \ldots . (1)$$

ولكن بما أن المنهج يفترض أن السوق في وضع التوازن طويل الأجل، فقد تم استبدال نسبة العائد الإجمالي بمعدل العائد على الأصول كالتالي:

$$ROA = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \ldots . (2)$$

حيث إن REV هي العائد الإجمالي، ROA العائد على الأصول، W_1, W_2, W_3 عن تكاليف العمالة ورأس المال المادي والتمويل على التوالي، تمت إضافة متغير ضابط وهو التضخم INF ومتغير وهمي وهو الأزمة CRISES، ومتغير خاص بكل مصرف وهو كفاية رأس المال Cap، وقد تم الاعتماد اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات السابقة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2019.

واقع التنافسية في القطاع المصرفي السوري:

مرّ القطاع المصرفي السوري منذ عام 1959 إلى عام 2001 بمجموعة من الأحداث والتغيرات الجذرية التي أدت إلى تحول جميع المصارف العاملة إلى شركات مساهمة، بالإضافة إلى تأميم المصارف وتصنيفها إلى مصرف زراعي وصناعي وتجاري وعقاري وتسليف شعبي (البساط 2001)، والسيطرة التامة للمصارف العامة على كامل العمل المصرفي، حيث تخصص كل مصرف من المصارف المذكورة في مجال معين، أي إن السوق المصرفي كانت تسوده حالة احتكار تام، وقد أدركت السلطات

[1] تم استبدال REV ب (1+REV) وذلك من أجل تجنب ظهور القيمة السالبة في حال تحمل المصرف خسارة، وتفس الأمر تم تطبيقة بالنسبة ل ROA.

السورية هذا الوضع، وحاولت خلق نوع من التنافسية في القطاع المصرفي، للاستفادة من مزاياها المتمثلة في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض أسعار الفوائد على القروض مما يحفز على إقامة المشاريع، بالإضافة إلى اللحاق بالتطورات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي وخلق روح الابداع والابتكار ضمن المصارف، وفي سبيل هذا الصدد قامت بإصدار قوانين وتشريعات لتسهيل دخول المصارف الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم /28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الجهود المبذولة إلى توافد المصارف الخاصة إلى العمل في سورية إلى أن بلغ عددها 14 مصرف منها 11 تقليدي و3 إسلامي، وقد بدأت هذه المصارف بالتنافس في السوق بشكل كبير لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وتحقيق أرباح عالية، إلا أن هذه الجهود وإن قللت من توجه الأفراد إلى المصارف العامة، إلا أنها لم تحقق أهدافها بشكل كامل، إذ لم تستطع المصارف الخاصة الوقوف في وجه المصارف العامة وخاصةً بسبب أقدميتها في العمل، وبالرغم من إحداث هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بموجب القانون رقم 7 لعام 2008، من أجل تحديد القواعد المنظمة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وبالرغم من أن القانون نص صراحةً على حرية تحديد أسعار السلع والخدمات، إلا أنه لم يطال الخدمات المصرفية، حيث بقيت أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وهو ما أثر أيضاً على قدراتها التنافسية.

10- نتائج قياس مؤشرات التنافسية في القطاع المصرفي السوري

10-1 نتائج قياس التنافسية وفقاً للمقاييس الهيكلية (نسبة التركز المصرفي ومؤشر هيرشمان):

كما ذكر سابقاً، فإن المنهج الهيكلي يستند على هيكل السوق ومدى تأثيره على سلوك الشركات وبالتالي على أدائها لتحديد درجة التنافسية الموجودة فيه، وقد تم تطبيق كلٍ من نسب التركز المصرفي ومؤشر هيرشمان في هذه الدراسة كونهما من أكثر النسب الهيكلية استخداماً.

بوضح الجدول التالي نتائج نسبة التركز المصرفي لأكبر ثلاثة مصارف (CR_3) ومؤشر هيرشمان (HHI) لكلٍ من إجمالي الأصول والودائع والقروض

الجدول رقم (3): نسبة التركز المصرفي ومؤشر هيرشمان للمصارف العاملة في سورية خلال الفترة (2008-2019)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التركز المصرفي CR_3 لإجمالي الأصول والودائع والقروض												
CR_3 لإجمالي الأصول	81.3%	75.6%	70.3%	67.65%	67.3%	67.1%	66.3%	64.7%	64.2%	70%	73.38%	76%
CR_3 لإجمالي الودائع	77.3%	70.5%	66.12%	63.3%	58.9%	59.7%	60.5%	60.9%	60.2%	65.7%	69.11%	70.7%
CR_3 لإجمالي القروض	91.8%	86.6%	78.12%	74.4%	73%	75.7%	73.6%	67.6%	64.6%	70.6%	65%	69.8%
مؤشر هيرشمان HHI لإجمالي الأصول والودائع والقروض												
HHI إجمالي الأصول	4840	4081	3388	3356	3141	3197	3102	2912	2826	3283	3676	3783
HHI إجمالي الودائع	3544	2842	2419	2428	2127	1951	2041	2164	2184	2555	2904	3478

HHI إجمالي القروض	7454	6231	4672	4185	4112	4561	4045	3035	2942	3598	2171	2009

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- نسبة التركز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول بلغت أعلى معدل لها في عام 2008 حيث تجاوزت 80%، ثم بدأت بالتناقص لتصل إلى 64.2% في عام 2016، وذلك بسبب تزايد أعداد المصارف الخاصة من جهة، وزيادة راس مالها من جهة أخرى، وقد بلغ متوسط النسبة خلال سنوات الدراسة 70.3%، أي إن السوق المصرفية السورية تتسم بدرجة عالية من التركز فيما يتعلق بالأصول[1].
- نسبة التركز بالنسبة إلى إجمالي الودائع لأكبر ثلاثة مصارف[2] كانت مرتفعة بشكل كبير في عام 2009 (تجاوزت 77%) ثم بدأت بالتناقص إلى نهاية عام 2012 لتصل إلى 59%، نتيجةً لتوافد ودخول مصارف جديدة إلى السوق المصرفية السورية، حيث دخل بنك سورية والخليج، بنك عودة، وبنك قطر في عام 2009، ثم بنك بركة في عام 2010، وتعد درجة التركز بالنسبة إلى إجمالي الودائع متوسطة، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 65.2%، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على معظم الودائع، والسبب في ذلك يعود إلى اعتياد الأفراد على التعامل مع المصارف العامة، وعدم قدرة المصارف الخاصة إيجاد استراتيجية مناسبة لتحويل المتعاملين إليهم، وخاصةً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.
- نسبة التركز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي القروض لأكبر ثلاثة مصارف عاملة[3] كانت مرتفعة للغاية في عام 2008 إذ تجاوزت 91%، ثم بدأت بالتناقص لتصل إلى 73% إلى نهاية عام 2012، فمن أجل زيادة حصتها السوقية وتعظيم أرباحها سعت المصارف العاملة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية بأفضل صورة وأداء، لجذب أكبر قدر من المقترضين، وخصوصاً مع ازدياد عدد المصارف العاملة. وبالرغم من ارتفاع النسبة في عام 2013 بشكل بسيط مقارنةً مع العام السابق، إلا أنها عادت وانخفضت خلال الفترة 2014– 2016، ومن خلال حساب متوسط هذه النسبة نجد أنه قد بلغ 74.5%، أي إنه ووفقاً لتقديرات هذه النسبة، فإن هناك درجة عالية من التركز فيما يتعلق بالقروض والتسهيلات الائتمانية.
- وفقاً لمؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول، فقد كان هناك درجة عالية من التركز في السوق المصرفية السورية خلال كافة سنوات الدراسة، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على معظم الحصص السوقية، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 3465.44. وهو ما يتسق مع النتائج التي توصلت لها نسبة CR_K.
- تظهر نتائج مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الودائع، أن السوق المصرفية السورية تسوده درجة عالية من التركز، وهو ما يتعارض مع نتائج نسبة CR_3 التي ترى أنه تسوده درجة متوسطة من التركز، إلا أنه يفضل

[1] تركزت معظم الحصص السوقية بالنسبة إلى إجمالي الاصول لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة كاملة، وبنك بيمو خلال الفترة (2008-2016)، وبنك سورية والمهجر 2008- 2011- 2014، وبنك عودة خلال عامي 2009 و2010، وبنك بركة خلال الفترة (2015-2019)، وبنك سورية الاسلامي للأعوام 2102- 2013- 2017- 2018- 2019.

[2] سيطر على السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي الودائع المصرف التجاري السوري وبنك بيمو خلال فترة الدراسة كاملة، بنك سورية والمهجر خلال الفترة (2008-2016)، وبنك بركة في الأعوام 2017، 2018، 2019.

[3] بالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد سيطر المصرف التجاري السوري وبنك سورية الدولي الإسلامي على الحصص السوقية لكامل فترة الدراسة، بنك عودة خلال الفترة (2008- 2011)، بنك بيمو (2012، 2019).

الاعتماد على مؤشر هيرشمان، فمن عيوب نسبة التركز CR أنها تأخذ الحصص السوقية فقط لأكبر ثلاثة أو أربعة أو خمسة مصارف وتهمل باقي المصارف العاملة، على عكس هذه النسبة التي تأخذ بالاعتبار الحصص السوقية لإجمالي المصارف العاملة في السوق.

- أما مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد كان التركز المصرفي مرتفع بشكل كبير في عام 2008 إلا أنه بدأ بالتناقص إلى عام 2012، ما يدل على ارتفاع التنافسية في السوق المصرفية لمنح المزيد من القروض وجذب المزيد من المتعاملين، سواء من ناحية فتح المزيد من الفروع في أماكن قريبة من المتعاملين، أو تقديم المزيد من أجهزة الصراف الآلي، أو من ناحية تبسيط إجراءات منح القروض إلا أنه وبشكل عام، فإن متوسط هذه النسبة تجاوز 4084 أي إن السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي القروض وفقاً لمؤشر هيرشمان يتسم بدرجة عالية من التركز، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها نسبة CR_k.

10-2 نتائج قياس التنافسية وفقاً للمقاييس غير الهيكلية:

1- قياس التنافسية باستخدام منهج بانزر- روز (P-R):

تم الاعتماد في هذه المرحلة لقياس التنافسية على أساليب الاقتصاد القياسي، فقد تم استخدام نماذج بانيل داتا وذلك من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H، وفقاً للخطوات التالية:

أولاً، وصف متغيرات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء الاحصاء الوصفي descriptive statistic لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التفلطح والالتواء، ويوضح الجدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2008-2019

	REV	W1	W2	W3	CRISES	INF	Cap	ROA
Mean	0.047132	−4.87017	−4.70534	−3.84378	0.771429	2.5833	−1.91	0.017321
Median	0.036542	−4.82220	−4.63252	−3.73581	1.000000	2.8948	−1.96	0.007704
Maximum	0.275484	0.079592	−2.95519	−2.48791	1.000000	4.4955	−0.14	0.252234
Minimum	−0.1144	−6.95954	−7.40317	−9.12843	0.000000	−0.105	−4.49	−0.13442
Std. Dev.	0.050614	0.692854	0.552375	0.82334	0.421117	1.3020	0.679	0.046990
Skewness	1.491912	1.236058	−0.59642	−2.29967	−1.29278	−0.537	0.376	2.004368
Kurtosis	8.058343	17.74529	6.091030	12.8668	2.671296	2.379	4.476	10.82465

Jarque–Bera	251.4898	1629.942	80.04329	864.1232	49.53398	11.233	20.04	563.6104
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.0036	0.000	0.000000
Sum	8.248078	−852.281	−823.435	−672.66	135.0000	452.079	−335	3.031092
Sum Sq. Dev.	0.445755	83.52811	53.09055	117.9537	30.85714	295.00	80.24	0.384203
Observations	175	175	175	175	**175**	**175**	**175**	**175**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 8.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مؤشر الالتواء (Skewness) لكلٍ من المتغيرات التالية: العائد الإجمالي (REV)، العائد على الأصول (ROA)، تكلفة العمالة (W1)، كفاية رأس المال (Cap) هو أكبر من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليمين. بينما بالنسبة للتضخم (INF)، تكلفة التمويل (W3)، تكلفة رأس المال المادي (W2)، الأزمة (CRISES) فهو أقل من الصفر، أي إن شكل االتوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليسار.

أما بالنسبة لمؤشر التفلطح (kurtosis) فيمكن ملاحظة أن قيمته بالنسبة لكل المتغيرات ما عدا (CRISES)، (INF)، أكبر من 3 أي إن شكل التوزيع مدبب ويحوي على قيم شاذة، أما قيمته بالنسبة للمتغيرات (CRISES)، (INF)، فهو أقل من 3 أي إن هناك تفرطح في شكل التوزيع.

ومن خلال النظر إلى القيمة الاحتمالية (P– value) لإختبار Jarque– Bera يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث إن احتمالية هذا المؤشر لها أقل من 5% .

بعد إجراء إختبارات الاحصاء الوصفي، والتوصل إلى أن المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي، تم إجراء اختبار الارتباط المتعدد للتأكد من عدم وجود ارتباط متعدد في البيانات.

ثانياً، اختبار الارتباط المتعدد (VIF):

قبل إجراء معادلات الانحدار، لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المدورسة، ومن أهم الاختبارات المطبقة هو معامل تضخم البيانات (Variance inflation factor– VIF)، حيث يشير النموذج إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد إذا كانت فيمة المعامل أكبر من 10 (إبراهيم، 2018).

يوضح الجدول التالي معامل تضخم البيانات ل REV و ROA كمتغيرين تابعين:

الجدول رقم (5): قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج REV ونموذج ROA

Cap	INF	CRISES	W3	W2	W1	المتغير
2.61E−05	7.01E−06	6.77E−05	1.51E−05	4.81E−05	2.77E−05	Coefficient variance
1.214582	1.198564	1.209792	1.029628	1.479712	1.337683	Centered VIF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 8 .

بالنظر إلى مخرجات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم البيانات لكل المتغيرات المستقلة أقل من 10، أي لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين البيانات وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة (1) و(2) بدون إلغاء أي متغير من المتغيرات المستقلة.

$$REV = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \ldots . (1)$$

$$ROA = a + B_1W_{1i,t} + B_2W_{2i,t} + B_3W_{3i,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \ldots . (2)$$

بعد التأكد من أن البيانات خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، سيتم إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من خلو البيانات من جذر الوحدة.

ثالثاً، اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة Unit Root Test):

تعد اختبارات الاستقرارية من أهم الاختبارات التي يجب تطبيقها، فقد يؤدي غياب الاستقرارية إلى حدوث انحدار وهمي للبيانات تحت التقدير وبالتالي انحياز في النتائج.

إذا كان المتغير مستقر عند المستوى يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة صفر I(0)، أما إذا كان مستقر عند الفرق الأول، يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة الأولى I(1). تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية للتأكد من أن البيانات مستقرة وهي: اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips– Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC).

تنص فرضية العدم لهذه الاختبارات على أن المتغيرات تتضمن جذر الوحدة، بينما الفرضية البديلة فتنص على أن المتغيرات لا تتضمن جذر الوحدة، ويمكن توضيح نتائج إختبارات الاستقرارية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات المعتمدة في الدراسة عند المستوى

المتغير	CRIESES	INF	W1	W2	W3	REV	ROA	Cap
	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت واتجاه عام	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت	P– value بوجود ثابت
اختبار ADF	0.013	(0.041)*	0.508	(0.0028)*	(0.039)*	0.164	(0.0063)*	0.09
اختبار PP	(0.0005)*	(0.028)*	(0.0025)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.021)*	(0.0000)*	(0.0001)*
اختبار LLC	(0.000)*	(0.000)*	(0.0003)*	(0.0000)*	0.76	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0017)*

تشير الأرقام بين قوسين إلى القيم الاحتمالية لاختبارات الاستقرارية في الدراسة، وتدل الرموز * و** على المعنوية عند مستويات دلالة 1% و5% على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EVIEWS 8.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة، إلا أن بعضها كان مستقر بوجود ثابت واتجاه عام، والبعض الآخر بثابت فقط.

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية والتأكد من استقرارية البيانات عند المستوى بالنسبة للاختبارات المتعمدة (ADF, PP, LLC)، يمكن بناءً على ذلك المقارنة بين نماذج بانيل باستخدام اختبارات المقارنة، واختيار النموذج الأكثر ملائمةً فيما بينها.

رابعاً، تطبيق النموذج الملائم من نماذج بانيل:

هناك ثلاثة أساليب أساسية لتحليل البيانات من خلال بانيل داتا وهي:

1- **نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):** يعد هذا النموذج من أبسط نماذج بانيل داتا، حيث يفترض أن معاملات الانحدار ثابتة في جميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، يقدر هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتصاغ معادلته كالتالي:

$y_{it} = a_0 + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$ ، حيث إن y هي المتغير التابع، x هي المتغير المستقر، a_0 متجه الحد الثابت، β متجه معاملات الانحدار، t تعبر عن الزمن، i تعبر عن المصرف (العمري والحيط، 2016)

2- **نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model):** وفقاً لهذا النموذج، فإن متجه الحد الثابت β_0 لا يتغير عبر الزمن، ولكنه يختلف من مصرف إلى آخر، إلا أن معاملات الانحدار تبقى ثابتة لكل مصرف. أي يعمل هذا النموذج على إدخال مجموعة من الآثار الثابتة تعبر عن المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، يقدر هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، وتصاغ معادلته كالتالي: $y_{it} = \beta_0 + ax_{it} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i D_i + \varepsilon_{it}$ حيث يعبر D_i عن متغير وهمي للمصرف i، وβ_i عن معامل انحدار المتغير الوهمي (علي، 2021)

3- **نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model):** يفترض هذا النموذج أن العينة المسحوبة للتطبيق مختارة بشكل عشوائي، وبالتالي، فمعاملات الانحدار تمثل العينة بأكملها، ويعامل الحد الثابت على أنه متغير عشوائي، تعد طريقة المربعات الصغرى العادية غير ملائمة لهذا النموذج ولها أخطاء قياسية وغير صحيحة تؤثر في اختبار المعلمات، لذلك تمت الاستعاضة عنها بطريقة المربعات الصغرى المعممة، وتصاغ معادلة النموذج كالتالي: $y_{it} = \mu + ax_{it} + v_i + \varepsilon_{it}$ حيث تعبر μ عن المتغير العشوائي، v_i حد الخطأ الخاص بمجموعة البيانات المقطعية والتي هي المصارف (ضاهر وخنيسة، 2015)

للمقارنة بين النماذج السابقة هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها وهي (المالكي، 2013):

اختبار F المقيد: يستخدم للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية، فإنه يمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange multiplier test) ويرمز له (LM): يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من الجدولية، أو كانت P–Value أقل من 5% فإن نموذج التأثيرات العشوائية هي أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

اختبار Hausman: يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، في حال كون P–Value أكبر من 5% أو كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية يتم الاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية.

بعد إجراء الاختبارات السابقة، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانيل داتا

نتائج إختبار مضاعف لاغرانج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية			
	Breusch- Pagan	Probability value	النتيجة
نموذج العائد الإجمالي REV	233.215	(0.0000)*	**REM**
نموذج العائد على الأصول ROA	102.98	(0.0000)*	**REM**

نتائج إختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة				
	F المحسوبة	**F الجدولية**	**P- Value**	**النتيجة**
نموذج العائد الإجمالي REV	17.25	14	0.242	**FEM**
نموذج العائد على الأصول ROA	20.33	14	0.11	**FEM**

نتائج اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية				
	Chi-sq statistic	**Chis- sq. d.f**	**P- Value**	**النتيجة**
نموذج العائد الإجمالي REV	13.32	6	0.0381	**REM**
نموذج العائد على الأصول ROA	14.64	6	0.0232	**REM**

من الجدول السابق، ومن خلال إختبار مضاعف لاغرانج، يمكن ملاحظة أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وذلك بالنسبة لكلا النموذجين REV وROA، حيث إن القيمة الاحتمالية أي P-Value أقل من 5% في كلا الحالتين. وبالنسبة لاختبار F المقيدة، فيمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM) لكلٍ من REV وROA، وذلك لكون F المسحوبة للاحتبار أكبر من F الجدولية في كلا الحالتين. أما بالنسبة لاختبار Hausman، فإن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للعائد الإجمالي (REV) والعائد على الأصول(ROA) هو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (P-Value) أكبر من 5%.

خامساً، تقدير معاملات النموذج:

بعد أن تم اجراء اختبارات (LM Test, Hausman test, F test) للمقارنة بين نماذج بانيل، تم التوصل إلى أن أفضل نموذج بالنسبة إلى إجمالي العوائد والعائد على اللأصول هو نموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم تقدير معاملات النموذج، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (8): تقدير معاملات نموذج العائد الإجمالي (REV)، ونموذج العائد على الأصول (ROA)

Random Effect Model		Random Effect Model		النموذج
ROA		REV		
P– value	Coefficient	P– value	Coefficient	المتغيرات
(0.0206)*	−0.074415	0.7510	0.010426	C
0.4892	−0.003536	0.4724	−0.003787	W1
(0.0009)*	−0.022682	0.1770	−0.009404	W2
0.3879	0.003260	(0.0160)*	0.009443	W3
0.2493	0.009228	0.0635	0.015367	CRIESES
(0.0001)*	0.010497	(0.0000)*	0.016375	INF
(0.0000)*	0.028088	(0.0000)*	0.022842	Cap
0.26		0.34		R– squared
0.24		0.31		Adj. R– squared
10.27		14.53		F– statistic
0.000000		0.0000		Prob (F– statistic)
1.6		1.9		DW
−0.0229		−0.003748		H– statistic
		0.6087	0.26	Wald test (F– statistic) for testing H=0
		(0.000)*	18864.92	Wald test (F– statistic) for testing H=1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 8.

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعالم النموذج المعتمدة في الدراسة، ويدل الرمز *على المعنوية عند مستوى الدلالة 5%.

بالنسبة لإجمالي الأصول (**REV**)، يمكن ملاحظة أن قيمة DW بلغت 1.9 أي إن بواقي النموذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.31 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 31% من التغيرات التي تحدث في العائد

الإجمالي، وبالنظر إلى معنوية F– statistic نجد أنها بلغت (0.0000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في العائد الإجمالي.

عند حساب قيمة إحصائية H، نجد أنها قد بلغت (−0.003)[1] أي إن السوق المصرفي في سورية يعمل في بيئة تسودها المنافسة الاحتكارية نتيجةً لسيطرة المصرف التجاري السوري وعدد قليل من المصارف على معظم الحصص السوقية فيه.

من أجل تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها والتأكد من صحتها قد تم إجراء إختبار Wald Test لمعرفة فيما إذا كان حساب إحصائية H يختلف عن الصفر أو الواحد، من خلال النظر إلى نتائج الاختبار فإنه لا يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن إحصائية H تساوي الصفر وذلك لأن قيمة p– value أكبر من 0.5 ولكن يمكن رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن إحصائية H تساوي الواحد، وهذا ما يدل على أن قيمة الإحصائية لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يمكن رفض أن المصارف تعمل ضمن مناخ إحتكاري تام.

تم إجراء الانحدار باستبدال (REV) بالعائد على الأصول (ROA) للتأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل، حيث تم الاستناد إلى الفرضيتين التاليتين:

H=0	وجود حالة توازن طويلة الأجل
H<0	عدم وجود توازن طويل الأجل

بالنسبة للعائد على الأصول **(ROA)**، يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.24 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 24% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول، وبالنظر إلى معنوية F– statistic نجد أنها بلغت (0.00000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في نسبة العائد الإجمالي، إلا أن قيمة ديربن واتسن DW بلغت 1.6 أي إن النموذج لا يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي تم إعطاء النموذج فترة ابطاء واحدة للتخلص من هذه المشكلة وتم التوصل إلى النتائج التالية لنموذج العائد على الأصول (ROA) (Chan, *et.al,* 2007).

الجدول رقم (9): تقدير معاملات نموذج العائد على الأصول بعد اعطاءه فترة ابطاء واحدة

النموذج	Random Effect Model	
	ROA	
المتغيرات	Coefficient	P– value
C	−0.046970	0.1798
W1	−0.002694	0.6128
W2	−0.015679	0.0430
W3	−0.001912	0.7131
CRIESES	0.000795	0.9366
INF	0.008354	0.0048
Cap	0.027697	0.0000
ROA (−1)	0.153724	0.0537

[1] تم حسابها من خلال جمع قيمة Coefficient لكلٍ من w1، w2، w3، كون نموذج بانزر روز يقيس مدى رد فعل المخرجات المتمثلة في العائد الإجمالي نتيجةً للتغير في عوامل أسعار المدخلات المتمثلة بتكلفة العمالة وتكلفة التمويل وتكلفة رأس المال المادي.

R– squared	0.295101
Adj. R– squared	0.263060
F– statistic	9.210158
Prob (F– statistic)	0.000000
DW	2.040681
E– statistic	−0.018

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS 8.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.26 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 26% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول، وبالنظر إلى معنوية F– statistic نجد أنها بلغت (0.00000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في العائد الإجمالي، وقيمة DW بلغت 2.04 أي إن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال النظر إلى قيمة إحصائية H بالنسبة لنموذج العائد على الأصول، نجد أن قيمتها (0.018−) وهي قريبة جداً من الصفر أي يمكن القول إن السوق في وضع توازن طويل الأجل.

11– اختبار الفرضيات:

1– أظهرت نسب المنهج الهيكلي المتمثلة في كلٍ من نسب التركز لأكبر ثلاثة مصارف CR_3 ومؤشر هيرشمان HHI وجود درجة عالية من التركز في السوق المصرفي السوري، أي لا توجد تنافسية بين المصارف العاملة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه لاتوجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية.

2– بلغت قيمة إحصائية H قيمة قدرها 0.003−، أي يتسم السوق المصرفي السوري بوجود حالة من الاحتكار فيه وقد تم تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها عند إجراء اختبار wald test، حيث بينت نتائج الاختبار أن قيمة p– value تختلف عن الواحد لكنها لا تختلف عن الصفر. ومن أجل التأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل، تم استبدال نسبة العائد الإجمالي بنسبة العائد على الأصول، وتبين من النتائج الحاصلة أن قيمة H– statistic لنموذج العائد على الأصول بلغت (0.018−) والتي تعد قريبة جداً من الصفر، أي إن السوق في وضع توازن طويل الأجل، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكيلية ممثلة بمنهج بانزر روز.

3– لا تؤثر تكلفة العمالة (W1) على درجة التنافسية بين المصارف، وقد يعود السبب في ذلك إلى انحفاض قيمتها مقارنةً مع تكاليف التمويل أو رأس المال المادي، بالإضافة إلى غياب تأثير تكلفة رأس المال المادي (W2) على التنافسية المصرفية ، أي إن التغير في التكاليف التشغيلية لن يؤثر بأي شكل على القدرة تنافسية للمصارف وعلى إمكانيتهم من الحصول على المزيد من الحصص السوقية وبالتالي التأثير على حالة الاحتكار السادة، ولكن في المقابل فإن تكلفة التمويل (W3)، لها تأثير إيجابي على الحالة الاحتكارية كون القيمة الاحتمالية (P–value) معنوية و Coefficient بلغت قيمة إيجابية، أي إن ارتفاع تكلفة التمويل ستؤدي إلى تخفيض من القدرة التنافسية للمصارف والصمود أمام المصرف التجاري باعتباره المصرف المهيمن في السوق السورية.

12- الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

1- لا توجد تنافسية بين المصارف العاملة وفقاً للمنهج الهيكلي، وإنما على العكس من ذلك، فهناك درجة عالية من التركز فيه، حيث بلغ متوسط نسب التركز CR_k بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض 70.3%، 65.2%، 74.5% على التوالي، أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان، فقد بلغ متوسط هذه النسبة لكلٍ من إجمالي الأصول والودائع والقروض 3465، 2553، 4084 على التوالي.

2- أظهرت النتائج أن إحصائية H المحسوبة ضمن منهج بانزر- روز بلغت قيمة سالبة قدرها 0.03-، أي إن هناك حالة من الاحتكار ضمن القطاع المصرفي السوري، ناتجة عن حداثة عهد عمل المصارف الخاصة مقابل أقدمية عمل المصارف العامة وسيطرة المصرف التجاري السوري على معظم الحصص السوقية من جهة، والأثار السلبية الناتجة عن الأزمة من تضخم وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي أدى إلى تخوف الأفراد وترددهم عن التعامل مع المصارف الخاصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة، والتي في مقدمتها تحديد أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالتالي فالتنافس تركز بشكل أساسي على التكاليف أو تحسين جودة الخدمة والتي تعد متقاربة في معظم المصارف العاملة، مما أدى إلى فقدان الميزة التنافسية. وتتسم هذه النتائج مع ما توصل إليه المنهج الهيكلي من وجود درجة عالية من التركز في السوق.

3- أظهرت النتائج أن تكلفة العمالة وتكلفة رأس المال المادي لا تؤثران على التنافسية المصرفية، بينما تكلفة التمويل، فلها تأثير إيجابي على الاحتكار المفروض من قبل المصرف التجاري.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة إعطاء هامش للمصارف الخاصة من السلطات النقدية في البلد في تحديد أسعار الفوائد والعمولات الخاصة بها لما لذلك من أثر على إكسابها قدرة تنافسية تمكنها من جذب المزيد من المتعاملين إليها.

2- يجب على المصارف الخاصة وضع خطة إعلانية توضح فيها ميزتها التنافسية بالنسبة للمصارف العامة (كونها هي المحتكر الأكبر للحصص السوقية) فيما يتعلق بالسرعة والمرونة في إنجاز المعاملات، ومدى انخفاض درجة المخاطر فيها، وعدم الاقتصار على التقارير السنوية.

3- بما أن ارتفاع تكلفة التمويل تؤثر بشكل سلبي على التنافسية، وبما أن المصارف غير قادرة على التحكم بأسعار الفوائد الدائنة والمدينة، فيجب على المصارف اتباع استراتيجية قيادة التكلفة من أجل تخفيض إجمالي تكاليفها بأقصى قدر ممكن، وفي مقدمتها تكاليف التمويل.

4- يعد ارتفاع معدلات التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أدت إلى انخفاض التنافسية، كون التضخم أثر بشكل سلبي على قيمة العملة المحلية، وبالتالي على ربحية المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي فيمكن للمصارف اتباع سياسة يحتفظون بموجبها بمعظم الودائع بالاحتياطي الأجنبي لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار الصرف وتجنب تعرضهم إلى المزيد من المخاطر.

13- المراجع

13-1 المراجع العربية:

1- إبراهيم، سحر (2018). **رفع كفاءة معادلات التنبؤ بمعادلة الازدواج الخطي في الزيوت النباتية**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 28: (1)، 113- 126.

2- البساط، هاشم (2011). **تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية**. ورقة عمل بعنوان تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، الجمهورية العربية السورية، ص: 1.

2- الحجرف، حجرف (2011). **أثر استرايجية المنظمة في تحسين القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية الكويتية**. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص: 40.

3- الصمادي، سامي- زريقات، زياد- بن شايب، مرجانة (2013). **تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000-2009**، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 9: (1)، 97-118.

4- العازمي، جمال (2012). **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص: 27.

5- المالكي، سميرة (2013). **العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)**. رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص: 84.

6- العمري، محمد والحيط، نهيل (2016). **أثر الكفاءة التقنية والصادرات على ربحية منشآت الصناعة الدوائية الأردنية**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12: (4)، 878- 898.

7- خضور، رسلان وشبانة، نادية (2014). **دراسة تحليلة لتنافسية الاقتصاد السوري**. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، (2)، 90-106.

8- زينب، هواين وهاجر، لشهب (2018). **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية**. رسالة ماجستير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، ص: 28.

9- صافي، خليل (2017). **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، ص: 99.

10- ضاهر، حنان وخنيسة، خليل (2015). **أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37: (5)، 333-351.

11- علي، عماد الدين (2021). **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**. المجلة العربية للإدارة، 43: (2)، 97-110.

12- قاسم، سامر- نصور، ريزان- عيسى، يارا (2014). **دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للمصارف دراسة ميدانية على المصارف التجارية في الساحل السوري**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36: (5)، 621-643.

13- مكاوي، فراس (2018). **ماسية بورتر ودورها في تنمية الأداء التنافسي لشركات ألبان فلسطين**. رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، ص: 22.

13-2 المراجع الأجنبية:

1- Afandiyev. F, (2012). **Concentration and Competition in the Azerbaijan Banking Industry**. Master thesis, Institute of Graduate Studies and Research, eastern Mediterranean university, Azerbaijan, P: 13.

2- Chan, D., Schumacher, C., Tripe, D., (2007). **Bank Competition in New Zealand and Australia,** The Melbourne Center for Financial Studies, P: 5.

3- Fah, c., Ariff, M., (2017) **Competition in the Malaysia's Banking Industry, Quo Vadis**. International Journal of Economics and Management. 11: (3), 897-920.

4- Jawad, Y (2020). **The Competitiveness In The Banking Industry In Palestine**. International Journal of Economics and Financial Issues. 10: (1), 201-208.

5- Li, Z., Liu, S., Meng, F., Sathye, M., (2019). **Competition in The Indian Banking Sector: A Panel Data Approach**. Journal of Risk and Financial Management. 12: (136), 1-16.

6- Mulyaningsih, T., (2014). **Banking Competition and Its Relationship with Banking Stability: Evidence from Indonesia 1980-2010**. PHD dissertation, Faculty of Business – Government and Law, university of Canberra, Australia, P: 33.

7- Mustafa, A., (2014). **Banking Sector Competition and its Impact on Banks' Risk-Taking and Interest Margins in the Central and East European Countries**. PHD dissertation, Staffordshire University. England, P: 67.

8- Neupane, B., (2016). **Competition in Nepalese Commercial Banks**. NRB Economic Review, 6 :(1), 76-89.

9- palecova, I., Stavarek, D., (2007). **Concentration and Competition in the Banking Sector of Turkey**. The Amfiteatru Economic Journal, 16 :(36). 625- 639.

10- Poshakwale, S., Qian, B., (2011). **Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt,** African development review, 23 :(1), 99-120.

11- Simbanegavi, W., Greenberg, J., Gwatidzo, T., (2012). **Testing for Competition in the South Africa Banking Sector,** Munich Personal Repec Archive, P: 7.

12- Vadym, T., (2010). **Testing for Competition in Banking Sector: Evidence from Ukraine**. Master thesis, Kiev school of economics, Ukraine, P: 9.

دور تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف (دراسة حالة في معمل الديماس للصناعات الدوائية)

رنا العايدي* أ.د نواف فخر **

(الإيداع:13 نيسان2022،القبول:10 حزيران 2022)

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة دور تطوير معايير التكلفة استناداً إلى التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة، انطلاقاً من الدور التخطيطي والرقابي الهام المنوط بمعايير التكلفة في عملية اتخاذ القرار. وبيّن البحث أهمية الانتقال لبناء معايير مطوّرة للتكلفة في ضوء التكلفة المستهدفة عوضاً عن معايير التكلفة التقليدية التي تتجاهل متغيرات السوق وتكلفة المنافسين.

تم اتباع المنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث، وتم إجراء دراسة حالة في معمل الديماس للصناعات الدوائية وهو أحد منشآت صناعة الأدوية السورية، وذلك من خلال تحديد التكاليف المعيارية لأحد المنتجات الدوائية استناداً إلى المعايير الجارية ومن ثم مقارنتها مع التكلفة التنافسية المحددة انطلاقاً من سعر البيع في السوق لإعادة ضبط معايير التكلفة وإضفاء البعد الاستراتيجي عليها بما يحقق هدف البحث.

وتوصل البحث إلى أن تطوير إعداد معايير التكلفة في ضوء التكلفة المستهدفة يؤدي تخفيض التكاليف للمنشأة في بيئة الأعمال الحديثة، وأن نظام التكاليف المعياري المعتمد على المعايير المطوّرة يتكامل مع التكلفة المستهدفة من حيث الأهداف والاستراتيجيات، وهما يعملان معاً لمواجهة متغيرات بيئة الأعمال الحديثة.

الكلمات المفتاحية: *التكلفة المعيارية، التكلفة المستهدفة، بيئة الأعمال الحديثة.*

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

**أستاذ دكتور في قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

The role of modifying cost standards based on target costing in reducing costs

(Case Study in Dimas Pharmaceutical Industries Factory)

Rana alaydi * **Prof.Dr. Nawaf fakher ****

(Received:13 April 2022,Accepted:10 June 2022)

Abstract:

The research aimed to study the role of modifying cost standards based on target costing in reducing costs of businesses entities in the modern business environment, based on the important role of planning and control entrusted to cost standards in the decision-making process. The research clarifies the importance of moving to build the modified cost standards based on target costing instead of the traditional cost standards that ignore market variables and the cost of competitors.

The descriptive approach was followed describe the variables of the research, and a case study was done in Dimas Pharmaceutical Industries Factory, which is one of the Syrian pharmaceutical industry facilities, by determining the standard costs of a pharmaceutical product based on the current standards and then comparing it with the specified competitive cost based on the selling price in the market to reset the cost standards and give them a strategic dimension, in order to achieve the goal of the research.

The research found that modifying cost standards based on target costing leads to reduce costs in the modern business environment, and that the standard costing system based on the modified standards is integrated with the target costing in terms of goals and strategies, and they work together to confront the variables modern business environment.

Keywords: Standard costing, Target Costing, Modern business environment.

*Postgraduate Student (PhD candidate), Damascus University, Faculty of Economics, Accounting Department.

**Professor at Department of Accounting – Faculty of Economics – University of Damascus.

1- المقدمة

تتسم بيئة الأعمال الحديثة بأنها بيئة تنافسية سريعة التغير متزايدة الطلب ولا تسامح فيها مع التأخير أو الأخطاء، حيث تعمل منشآت الأعمال فيها في ظل ضغوط تنافسية شديدة، وتواجه باستمرار مستجدات ومتغيرات تكنولوجية واقتصادية داخلية وخارجية، تستوجب منها أن تتكيف وتتلاءم معها كي تحافظ على وجودها واستمراريتها وتدعم مركزها التنافسي. وقد انعكست هذه التغيرات على أساليب وأدوات محاسبة التكاليف وطرقها المعتمدة، فلم تعد أساليبها التقليدية قادرة على تلبية متطلبات الإدارة في مواجهة التحديات الكبيرة المحيطة بالمنشأة في بيئة الأعمال الحالية. وتعتبر معايير التكلفة من أهم تلك الأدوات التقليدية التي تأثرت سلباً بتغيرات بيئة الأعمال، وضعفت وتصدعت نتيجة إهمالها متغيرات البيئة المحيطة وخاصة سعر السوق التنافسي، فلم يعد الاعتماد عليها مجدياً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.

وعلى الرغم من ظهور مدخل التكلفة المستهدفة كأحد أهم المداخل والتقنيات الحديثة في إدارة التكلفة الاستراتيجية التي تهتم بتكلفة السوق وتعمل على تعزيز الموقف التنافسي التكاليفي للمنشأة، إلا أنه غير كافٍ بمفرده للقيام بالدور التخطيطي والرقابي الهام في عملية اتخاذ القرار المنوط بمعايير التكلفة، ويرجع هذا إلى أن عمليات التخطيط والرقابة تحتاج إلى بيانات تفصيلية عن التكاليف، في حين أن التكلفة المستهدفة هي تكلفة إجمالية لا تستطيع النفاذ إلى الأنشطة والعمليات داخل منشأة الأعمال لتحديد تكلفتها بشكل تفصيلي يفصح عن تكلفة كل عنصر من عناصر التكاليف.

ونظراً لعدم ملاءمة معايير التكلفة في إطارها التقليدي للاستراتيجيات الجديدة، وأهمية معايير التكلفة كأدوات إدارية وعلمية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، برزت ضرورة إعداد معايير للتكلفة تراعي متغيرات السوق، بشكل ينسجم ويتكامل مع التكلفة المستهدفة التي تعتمد التكاليف التنافسية المحددّة بناء على متغيرات وعوامل السوق، في إطار تطويرها منهجياً وعملياً بحيث يؤمن فعاليتها وكفاءتها في تقديم المعلومات الملائمة للإدارة للقيام بوظائفها من جهة، وتخفيض تكاليفها لتدعيم قدرتها التنافسية من جهة أخرى.

2- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن معايير التكلفة قد صممّت لتلائم خصائص ومتغيرات البيئة التقليدية وتعكس الاستخدام الجيد للموارد من منظور داخلي مغلق على الإمكانيات الاقتصادية لكل منشأة، ولكن التحول نحو بيئة الأعمال التنافسية الحديثة فرض استراتيجيات جديدة لتحقيق أهداف المشاريع الاقتصادية، فلم تعد استراتيجية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية كافية وفقاً لمفهومها الداخلي المحدود، بل توسع هذا المفهوم وانفتح ليأخذ في الاعتبار الإمكانات المادية والبشرية للمنشآت المنافسة وكيفية توظيفها، فأصبحت الاستراتيجية الفاعلة والسائدة هي تحقيق القدرة التنافسية في الجودة والسعر من أجل النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ومن ثم فإن مستويات المعايير وخصائصها لا بد أن تراعي ذلك، بحيث يجب أن تكون التكاليف المعيارية بحدود التكاليف التي تفرضها الأسواق الخارجية، وأن تعكس هذه الحدود أفضل درجات الإحكام في استخدام الموارد بين المنشآت المتنافسة. وعلى ضوء ما سبق، تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يؤدي تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤدي تطوير معايير تكلفة المواد المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف؟
- هل يؤدي تطوير معايير تكلفة الأجور والعمل الآلي المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف؟
- هل يؤدي تطوير معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف؟

3- أهداف البحث وأهميته

3-1- أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان دور تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف لمنشآت الأعمال من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان دور تطوير معايير تكلفة المواد المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف.
- بيان دور تطوير معايير تكلفة الأجور والعمل الآلي المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف.
- بيان دور تطوير معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف.

وذلك من خلال بيان المرتكزات المعرفية للمعايير المطوّرة للتكلفة انسجاماً مع التكلفة المستهدفة، ومعرفة دور المعايير المطوّرة للتكلفة في تخفيض التكلفة كأحد سبل تخفيض التكاليف للمنشأة في ظل الظروف التكنولوجية والتنافسية الجديدة. ومن ثم إعداد معايير مطوّرة للتكلفة في المنشأة المدروسة بالتطبيق على أحد منتجاتها، وبيان دورها في تخفيض التكاليف.

3-2- أهمية البحث

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: تكمن في أن البحث يتناول تطوير معايير التكلفة لكي تعكس أسعار عوامل الإنتاج في السوق وتعمل على ضبط بنود التكاليف في حدود التكلفة التنافسية، فتكون هذه المعايير المطوّرة أدوات فعّالة لقياس التكاليف وتخطيطها وتحقيق رقابة جارية وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، ممّا يسهم في رفع كفاءة العملية الإدارية وتدعيم الميزات التنافسية التكاليفية للمنشآت في بيئة الأعمال التنافسية الحديثة.

الأهمية العملية: يستمد هذا البحث أهميته العملية في أنه دراسة تطبيقية في إحدى منشآت صناعة الأدوية في سورية، بهدف إعداد معايير مطوّرة للتكلفة تساعد المنشأة في ضبط وتخفيض تكاليفها، ويمكن أن يساعدها في مواجهة التحديات والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال الحديثة ويدعم استمراريتها، ممّا يسهم في حماية هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

4- فرضيات البحث

ارتباطاً بمشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي:

يؤدي تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤدي تطوير معايير تكلفة المواد المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.
- يؤدي تطوير معايير تكلفة الأجور والعمل الآلي المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.
- يؤدي تطوير معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.

5- منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث، ويتم تغطية جانبين هما:

1) الجانب النظري ويتم الاعتماد فيه على المصادر العلمية من خلال الاستعانة بالكتب والدوريات والأبحاث والدراسات المحاسبية العربية والأجنبية، النظرية والتطبيقية، والتي تتناول موضوع البحث بصورة مباشرة وغير مباشرة.

2) الجانب العملي (دراسة الحالة) ويتم الاعتماد فيه على مصادر البيانات التي يتم جمعها من خلال الاطلاع المباشر على المستندات والسجلات في المنشأة المدروسة، والمقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة. وذلك للقيام بالإجراءات العملية اللازمة للتطبيق، وتحليل نتائج التطبيق، بهدف البرهان على فرضية البحث.

6- متغيرات البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع
تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة، وذلك من خلال:	تخفيض التكاليف

- تطوير معايير تكلفة المواد المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة.
- تطوير معايير تكلفة الأجور والعمل الآلي المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة.
- تطوير معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة.

7- الدراسات السابقة

- **دراسة (بندقدار، صفاء محمد وليد، 2017)**

تطوير نظام التكاليف المعياري في ظل البيئة التصنيعية الحديثة لتدعيم الموقف التنافسي–دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام التكاليف المعياري في ظل بيئة الأعمال التنافسية وبيان أهميته في تدعيم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال. واتبعت الباحثة منهج دراسة الحالة بالتطبيق على شركة الحافظ لصناعة البرادات والمجمدات والأدوات المنزلية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أنظمة التكاليف المعيارية التقليدية بصورتها الحالية عاجزة عن تلبية متطلبات الإدارة العلمية في بيئة الأعمال الحديثة، من حيث مساهمتها في إدارة التكلفة وتدعيم القدرة التنافسية. كما أن تطوير النظام المعياري للتكاليف على أساس التكلفة المستهدفة (التنافسية) وأسلوب التحسين المستمر، يستجيب للأهداف والاستراتيجيات الحديثة في تدعيم القدرة التنافسية.

- **دراسة (عبد المحمود أحمد، سلوى النور والحسن منصور، فتح الرحمن، 2016)**

نظام التكاليف المعيارية ودوره في الرقابة وتقييم الأداء الإداري بالمنشآت الصناعية السودانية: دراسة ميدانية على قطاعي المشروبات الغازية والسكر.

تناولت الدراسة نظام التكاليف المعيارية ودوره في الرقابة وتقييم الأداء الإداري بالمنشآت الصناعية السودانية. وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق نظام التكاليف المعيارية بالمنشآت الصناعية وإبراز دوره في كفاءة وفاعلية تقويم الأداء الإداري.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التحديد الدقيق لتكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية يسهم في نمو المبيعات، وأن تطبيق نظام التكاليف المعيارية يساعد في الرقابة على عناصر التكاليف من خلال مقارنة التكاليف الفعلية مع المعيارية وتحليل الانحرافات.

- **دراسة (Roxana Maria Marin, 2015)**

Using Standard Cost Accounting to Modernize the Corporate Information System.

" استخدام محاسبة التكاليف المعيارية لتحديث نظام المعلومات الشامل"

هدفت الدراسة إلى استخدام محاسبة التكاليف المعيارية في تطوير نظام المعلومات في الشركات للمساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة والسريعة، والمساهمة في الوقت نفسه باتخاذ قرارات أفضل من حيث انخفاض التكلفة.

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام محاسبة التكاليف المعيارية تؤدي إلى إعداد قوائم التكاليف بشكل أسرع، وإنتاج القوائم المالية خلال بضعة أيام بعد نهاية الشهر، مما يسرع من إجراءات تقديم التقارير ويوفر المعلومات المختصة اللازمة لنظام معلومات الشركات.

دراسة (سعيد، نورا ياسين، 2015)

مدخل إدارة التكلفة على أساس العمليات والخصائص المميزة للمنتج لدعم نظم الإدارة الاستراتيجية– دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام قياس التكلفة التقليدي المستخدم في إحدى المنشآت الصناعية اليمنية، (مصنع إسمنت البرج)، إلى نظام قائم على منهج العمليات والخصائص المميزة للمنتج، بحيث يوفر معلومات تفي بمتطلبات نظم الإدارة الاستراتيجية لرفع القدرة التنافسية للمصنع في البيئة التنافسية الحديثة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة لتخفيض تكلفة الإسمنت البورتلاندي العادي في المصنع، دون المساس بخصائصه ومواصفاته. من خلال تكامل أسلوب التكلفة المستهدفة مع سلسلة القيمة في مرحلتي التخطيط والتصميم، والتحسين المستمر في مرحلة الإنتاج.

- **دراسة (فخر، نواف وآخرون، 2014)**

مدى فعالية معايير التكلفة المطوّرة في البيئة التصنيعية الحديثة– دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى بحث كيفية تطوير معايير التكلفة في ظل المتغيرات البيئية الحديثة والمتمثلة في عالمية المنافسة وتكنولوجيا التصنيع الحديثة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء دراسة استقصائية في شركة مصفاة بانياس وصممت استبانة ووزعت على عينة البحث.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيئة التصنيعية الحديثة والبيئة التقليدية من حيث تأثيرهما في خصائص معايير التكلفة ومنهجية إعدادها، وأن البيئة التصنيعية الحديثة قد أثرت على فعالية معايير التكلفة مما يستوجب تعديل وتطوير معايير التكلفة التقليدية في ضوء التكلفة المستهدفة، وأن تطبيق نظم التصنيع الحديثة لم يقلل من أهمية وفعالية معايير التكلفة المطوّرة في ترشيد التخطيط والرقابة، وكشف انحرافات التشغيل وتحسين وتطوير الأداء.

- **دراسة (جريره، طلال سليمان، 2013)**

دور مدخل التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف في شركات تصنيع الغسالات في سوريا–دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مدخل التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف في شركات تصنيع الغسالات في سوريا. وتناولت الدراسة جانبين: الأول دراسة مدخل التكلفة المستهدفة وأهدافه ومقوماته والمزايا التي يحققها، أما الثاني فهو الجانب العملي الذي تناول دراسة تحليلية لإحدى شركات تصنيع الغسالات في سوريا.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تخفيض التكاليف للوصول إلى التكلفة المستهدفة يتحقق من خلال تشكيل فريق عمل يتكون من مهندسي تصميم المنتج والتصنيع ومشرفي التوزيع والتسويق والشراء والمحاسبين ترتكز مهمتهم في تقديم الاقتراحات لتحسين التصميم وتعديل عملية التصنيع التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف، وأن عملية تخفيض التكلفة المستهدفة تتم من خلال إعادة تقييم الأجزاء المكونة للغسالة وتحسين الأنشطة.

- **دراسة (Rosalie C.Hallbauer, 2013)**

Standard Costing & Scientific Management

"التكاليف المعيارية والإدارة العلمية"

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين محاسبة التكاليف المعيارية والإدارة العلمية، وافترضت وجود علاقة مباشرة بينهما. وخلصت إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الإدارة العلمية من جانب ومحاسبة التكاليف المعيارية من جانب آخر، ولكن هناك علاقة غير مباشرة قائمة بين الإدارة العلمية ومحاسبة التكاليف المعيارية، فالتكاليف المعيارية تعتبر تطبيق للإدارة العلمية في جوهرها، لغرض تقييم الأداء، والذي تتزايد أهميته بزيادة وتطور مجالات الإدارة العلمية وتعقيدها ودقتها.

- **دراسة (حمودة، منال محمد، 2008)**

تطوير نظام التكاليف المعيارية لمقابلة متطلبات بيئة التصنيع الحديثة–دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية السعودية في مدينة جدة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأهداف المتنوعة لنظام التكاليف المعيارية في ظل بيئة التصنيع الحديثة، وكذلك أهم خصائص نظام التكاليف المعيارية لمقابلة التغيرات في بيئة التصنيع الحديثة، ومحاولة اقتراح بعض الأساليب لتطوير نظام التكاليف المعيارية في ظل بيئة التصنيع الحديثة، للمساعدة في تحسين أدوات تقييم الأداء.

وتم إجراء دراسة ميدانية على بعض المنشآت الصناعية السعودية في مدينة جدة لمعرفة مدى تطبيقها لنظام التكاليف المعيارية وللوقوف على مدى حاجة هذه المنشآت إلى تطوير النظام المطبق لديها، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية دوره في مجال التخطيط والقياس والرقابة وتقويم الأداء، واتخاذ القرارات المناسبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: نقص الوعي بأهمية وفوائد نظام التكاليف المعيارية في أغلب منشآت العينة، والذي أدى إلى عدم تطبيقهم للنظام، أما المنشآت المطبقة للنظام، فهي تطبقه بشكله التقليدي، فيتوجب عليها أن تقوم بإعادة تصميمه وتطويره كي يستطيع مقابلة متطلبات بيئة التصنيع الحديثة.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتناول موضوع معايير التكلفة وتطويرها في ضوء مستجدات البيئة التصنيعية الحديثة، فهي تضيف بعداً جديداً من خلال تطبيقها بالتكامل مع استخدام مدخل التكلفة المستهدفة للاستفادة من ميزاته وتقنياته لضبط وتخفيض التكاليف، إضافة إلى أن الدراسة التطبيقية تتم في منشأة تنتمي لقطاع الصناعات الدوائية في سورية وهو من القطاعات الاقتصادية الهامة، ويعتبر تطويره ودعمه من الأولويات الأساسية للحكومة السورية.

إن الدراسات السابقة تناولت استخدام الأنظمة والتقنيات الحديثة لإدارة التكلفة من منظور استراتيجي مثل مدخل التكلفة المستهدفة وإدارة الجودة الشاملة وغيرها، إلا أن هذه الدراسة تبرز أهمية استخدام معايير مطوّرة للتكلفة في تخفيض التكاليف.

8- الإطار النظري

أولاً: تعريف معايير التكلفة

يعرّف المعيار بأنه مؤشر لقياس الأداء، وتوضع المعايير لكلٍ من كمية وتكلفة المدخلات اللازمة لتصنيع السلع أو تقديم الخدمات. حيث تشير معايير الكمية إلى مقدار المدخلات التي يجب استخدامها لصنع منتج أو تقديم خدمة، بينما تشير معايير التكلفة إلى ما يجب أن تكون عليه تكلفة المدخلات. (Garrison & others, 2015, 445)

كما يعرّف بأنه المقدار الأعظمي المسموح به لعناصر التكاليف اللازمة لإنتاج وحدة منتج لها مواصفات محددة، يراد إنتاجها وفقاً لمستوى مخطط للطاقة الإنتاجية في ظل ظروف إنتاجية محددة. وهو يحدد على أسس علمية في ظل الكفاية الجيدة لاستخدام عوامل الإنتاج، ويصاغ على قاعدة العلاقة النموذجية التي تربط بين عناصر التكاليف وبين وحدة النشاط أو الإنجاز، ويعتبر أداة هامة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء (فخر وآخرون، 2021، 29).

وتعتبر معايير التكلفة بأنها مقاييس للتكلفة المرغوب التوصل إليها، تتحدد مقدماً لأغراض تقييم الأداء وقياس كفاءته، ولأغراض تحديد تكلفة الإنتاج وتقويم المخزون، وتمثل العلاقة بين تكلفة كل عنصر من عناصر المدخلات ووحدة المنتج، ويمكن التعبير عن معايير التكلفة في صورة مادية أو طبيعية أو في صورة مالية (أبو الفتوح، 2004، 76)

ثانياً: إنشاء المعايير وتعديلها

تقوم عملية إنشاء المعايير على دراسة علمية وتحليلية لعوامل الإنتاج والموارد الإنتاجية المتاحة، عن طريق القيام بالبحوث والتجارب المعملية، بغرض إجراء توصيف فني للعمليات الإنتاجية المتتالية، وتحديد المواصفات الهندسية للسلع المراد إنتاجها، واحتياجاتها من تلك الموارد، ومن ثم إنشاء علاقة معيارية كمية ونقدية بين الموارد الاقتصادية المستنفذة في العملية الإنتاجية (المدخلات)، وبين السلع المنتجة (المخرجات)، وكلما كانت العلاقة مباشرة بينهما كانت المعايرة أسهل وأدق (فخر وآخرون، 2013، 33).

إن إعداد المعايير ليس بالمهمة السهلة، وذلك لأن هذا الإعداد للمعايير يكون نتيجة تفاعل منطقي بين مجموعة من العوامل والاعتبارات منها الخبرة المتراكمة، والبيانات الفنية والهندسية، وبيانات التكاليف التاريخية.

ولأغراض المعايرة يتم استخدام بطاقات معيارية لتحديد كمية وتكلفة المواد والخامات اللازمة لإنتاج وحدة تكاليفية أو إنتاجية واحدة، والبطاقة المعيارية هي أداة فنية تتضمن توصيفاً كاملاً للعملية الإنتاجية، وتحتوي على بيانات كمية ونقدية وتحليلية وتجميعية تبين مواصفات وحجوم وتكاليف المواد المستخدمة في ظل مستوى الأداء الجيد والكفاءة الجيدة لاستخدام عوامل الإنتاج. وتتوقف بيانات البطاقة المعيارية على طبيعة الصناعة وتكنولوجيا الإنتاج والتركيب الهندسي للمنتج ومواصفاته وخصائصه الفنية والظروف الاقتصادية وغير ذلك (فخر وآخرون، 2021، 32–34). وهكذا تشكل بطاقات معيارية لكل بنود التكلفة حيث تتضمن توصيفاً تحليلياً كاملاً للعملية الإنتاجية بشكل تام أو لأجزاء منها، وحساباً للكمية المطلوبة أو للزمن المطلوب، وتعبيراً نقدياً للكمية أو للزمن اللازم لتصنيع وحدة التكلفة ومن ثم وحدة الإنتاج. (فخر وآخرون، 2021، 35) وبالتالي فإن المعايير تمثل مقاييس علمية وأدوات إدارية للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء، ويجب أن تتحدد بناء على الدراسات العلمية والعملية والفنية، بينما تمثل التكلفة المعيارية التكلفة التي يتم تحديدها على أساس المعايير لحجم معين من الإنتاج أو النشاط، وبالتالي تمثل ما يجب أن تكون عليه تكلفة المنتج أو النشاط مستقبلاً.

ثالثاً: تأثير بيئة الأعمال الحديثة على معايير التكلفة

ظهرت معايير التكلفة منذ فترة طويلة واكتسبت خصائصها من المتغيرات البيئية السائدة في ذلك الحين. وقد نجحت هذه المعايير على مدار السنوات الطويلة التي ظلت خلالها تلك المتغيرات البيئية قائمة دون تغيير في تأدية وظائفها الهامة، واعتبرت الأداة الفعالة لقياس الأداء الأمثل أو الاستخدام الأمثل للموارد. وأدت دوراً هاماً في بناء الاستراتيجيات الفعالة وفي الرقابة على التنفيذ بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية (عاشور، 1998، 108).

وقد استجدت متغيرات بيئية أخرى لها تأثيرها على الخصائص الفعالة لمعايير التكلفة، واندثرت متغيرات بيئية اكتسبت منها المعايير واحداً أو أكثر من خصائصها الفعالة. وحتى يمكن لمعايير التكلفة أن تسترد فاعليتها في خدمة أهدافها، كان لابد من أن تستجيب تلك المعايير للمتغيرات البيئية الجديدة، وتغير من خصائصها بالشكل الذي يعكس تلك المتغيرات. وبما يدعم استراتيجية منشآت الأعمال في تدعيم قدراتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية وتخفيض تكاليفها وزيادة أرباحها، مما يستوجب إعادة بنائها بالشكل الذي يسقط عنها خصائصها التقليدية ويكسبها خصائص أخرى جديدة مستقاة من المتغيرات البيئية الحديثة والمتمثلة في عالمية المنافسة وتكنولوجيا التصنيع الحديثة. ونظراً لصعوبة استجابة خصائص معايير التكلفة التقليدية للمتطلبات الإدارية الجديدة، فقد ضعف تأثيرها وقلت فعاليتها وأدى ذلك إلى تقادمها.

ويمكن القول بأن كل التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الحديثة قد انعكست سلباً على معايير التكلفة وأدت إلى تقويض فعاليتها في تأدية وظائفها والدور المناط بها للأسباب التالية:

1. إن المعايير في بيئة الأعمال التقليدية تُبنى على أساس المتغيرات الداخلية، ولابد من إعادة النظر في بنائها لكي تعكس المتغيرات الداخلية والخارجية، أي تعكس متغيرات المنافسة والسوق.
2. إن الانتقال إلى عمليات تكنولوجية مؤتمتة ومرنة يمكن من خلالها إنتاج عائلة من المنتجات المتنوعة، يتطلب التركيز على معايرة العمل المؤتمت بدلاً من العمل المباشر، والذي أخذت نسبة أجوره بالتناقص إلى حدٍ كبير داخل الهيكل التكاليفي للوحدة.
3. لابد من أن تعكس مستويات المعايير الجديدة رؤية المنافسين والأسواق، وأن تساهم في تدعيم الاستراتيجيات الحديثة إلى جانب المداخل والنظم التي برزت في بيئة الأعمال الحديثة.
4. إن أهمية الرقابة الشاملة على الأداء قد أصبحت جلية في بيئة الأعمال الحديثة، وذلك في ظل استراتيجية الجودة الشاملة وأسلوب التحسين المستمر والإدارة الاستراتيجية للتكلفة، الأمر الذي اقتضى تطوير منظومة المعايير المالية ذات التأثير قصير الأجل إلى جانب مقاييس الأداء غير المالية، التي تشكل في معظمها محركاً للأداء الاستراتيجي، وعوامل نجاح تقود إلى التغيير والتأثير على النتائج التكاليفية والمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن خصائص المعايير المتمثلة في علميتها، ودقتها، وشموليتها، وواقعيتها، وجودتها...، لا تتغير من حيث الجوهر، ولكن تغيرت استراتيجية المنشآت وأهدافها وبيئة التصنيع والطرق الإنتاجية والمفاهيم والمداخل والنظم الإدارية والتكاليفية، مما يتطلب بناء المعايير وتحديد مستوياتها ومنهجية تعديلها وتغييرها بما يخدم أهداف المنشآت الاستراتيجية.

وبالتالي كان لابد أن تستجيب معايير التكلفة للبيئة الحديثة التنافسية، وهذا يتطلب تقييمها بالقياس على رؤية المنافسين وعلى درجة الإحكام التي يقرها المنافسون. فإذا كانت مستويات معايير التكلفة أعلى من مستويات معايير التكلفة للمشاريع المماثلة، أي أنها أقل إحكاماً منها فهذا يتطلب إعادة النظر في إحكامها واتخاذ كافة الإجراءات الفنية والإدارية لتحقيق ذلك، أما إذا كانت درجة إحكام المعايير أكبر من درجة إحكام مثيلاتها في المشاريع المنافسة فهذا يعني أنها فعالة وقادرة على تحقيق الاستراتيجيات والأهداف المرسومة (فخر وآخرون، 2013، 488).

وبالنظر إلى الدور المطلوب من معايير التكلفة تأديته لتحقيق الاستراتيجيات في ظل المنافسة العالمية، يظهر أن هذا الدور يمكن أن يتحقق من خلال استراتيجية "القدرة التنافسية التكاليفية" أو ما يسمى بـ "التميز التكاليفي"، وتستطيع منشأة الأعمال تحقيق قدرة تنافسية تكاليفية إذا أمكنها استخدام حجم أقل من الموارد مقارنة بالمنافسين في إنتاج نفس القدر من السلع والخدمات وبنفس الجودة، وقد تكتسب منشأة الأعمال هذه القدرة عندما تحقق مركزاً تنافسياً تكاليفياً بالنسبة لأحد عناصر الإنتاج، إذا نتج عن المنافسة التكاليفية وفورات في استخدام الموارد لهذا العنصر تفوق الزيادة في استخدام الموارد اللصيقة بعناصر الإنتاج الأخرى، وذلك بالمقارنة مع المنافسين.

رابعاً: مدخل التكلفة المستهدفة وتخفيض التكاليف

تعود جذور التكلفة المستهدفة إلى اليابان، حيث استخدمت شركة Toyota، الإدارة بالتكلفة المستهدفة عام 1963، ثم بدأ هذا المفهوم يظهر في أوروبا والولايات المتحدة في أواخر ثمانينات القرن العشرين، حيث قام خبراء الصناعة اليابانية بتطوير فكرة أمريكية يطلق عليها هندسة القيمة (Value Engineering)، وتم تحويلها إلى نظام ديناميكي لخفض التكلفة وتخطيط الربحية (Kato, 1993, 35).

وعرفها المجلس الاستشاري الدولي المتقدم (CAM-I) بأنها نظام لتخطيط الأرباح وإدارة التكلفة يعتمد على سعر البيع والتركيز على العميل وتصميم المنتج ووجود فريق عمل متكامل ملزم بتطبيق النظام، ويتيح تطبيق نظام التكاليف المستهدفة ممارسة إدارة التكلفة في المراحل المبكرة لتطوير المنتج وتستمر تلك الممارسة خلال دورة حياة المنتج وذلك من خلال التعامل النشط مع سلسلة القيمة الكلية.

هذا وتعتبر التكلفة المستهدفة إحدى أدوات إدارة التكلفة والتي تهدف إلى تخفيض تكلفة المنتج خلال دورة حياته مع ضمان تحقيق جودة المنتج وفقاً لمتطلبات العملاء، وتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة يتم وفقاً لسعر البيع المستهدف للمنتج وهامش الربح المستهدف ومن ثم فإن التكلفة المستهدفة تتمثل في الفرق بين سعر البيع المستهدف وهامش الربح المستهدف. (عصر، 2018، 17). ويجب على المنشأة التي تأخذ بالتكلفة المستهدفة أن تقوم بإجراءات مكثفة للتحليل السوقي، للتعرف على ما يريده العملاء وما يرغبون في دفعه مقابل الحصول عليه، كما يجب على المنشأة أن تكون على دراية بأسعار المنتجات المناسبة، وجودة أدائها لوظيفتها.

وبالتالي فإن التكاليف المستهدفة والمعيارية تسعيان إلى خفض التكاليف كهدف نهائي، ولكن من نقطة بدء مختلفة، فالتكاليف المستهدفة تبدأ من نقطة تخطيط التكلفة في مرحلة إعادة التصميم والبحوث والتطوير، والتكاليف المعيارية تبدأ من رقابة التكاليف وضبط الأداء الفعلي، لكن يظل باستمرار الهدف النهائي لا يتغير وهو خفض التكلفة، لذلك فإن التحسين المستمر أمر ضروري في كل من التكاليف المستهدفة والمعيارية، سواء للمنتجات الجديدة أو القائمة بالفعل (باسيلي، 2020، 95).

ويعتبر فهم المهام أو الأنشطة التي تتسبب في زيادة التكاليف (مثل أعداد الآلات أو توزيع المنتجات) أمراً مفيداً في حساب وإدارة تكلفة المنتجات، ولتحقيق أهداف خفض التكلفة، يبدأ المدراء بدراسة السوق لتحديد الأسعار التي يرغب العملاء في دفعها للسلع أو الخدمات، ثم يطرح من هذا السعر المستهدف الربح المرغوب تحقيقه للوصول إلى التكلفة المستهدفة، ويجتهد المدراء لتحقيق هذه التكلفة المستهدفة بإلغاء بعض الأنشطة (مثل إعادة التشغيل)، وتخفيض تكاليف أداء البعض الآخر من الأنشطة، وذلك عبر كل وظائف سلسلة القيمة، وعبر دورة حياة المنتج بالكامل، ابتداء من البحوث والتطوير المبدئية وحتى تتوقف المنشأة عن خدمة العميل وتقديم دعم المنتج. (هورنجرن وآخرون، 2009، 35–36).

ويمكن للمنشأة تحقيق ميزة التكلفة عن طريق تقديم منتج أو خدمة بسعر منخفض نسبة إلى أسعار المنتجات المنافسة. وإن تحقيق وتطوير هذه الأولوية –كميزة تنافسية– يتطلب ضبطاً مستمراً للتكاليف، عن طريق قيام مدراء الأقسام بتحديد تكاليف البحث والتطوير، والتصميم، والإنتاج، والشراء، والتخزين وغيرها، وبما يسهم في زيادة القيمة المضافة والأرباح المتحققة ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للمنشأة من خلال تقديمها وبشكل مستمر لمنتجات ذات أسعار منخفضة، وبالتالي ضمان بقائها واستمرارها في السوق (Krajewski & others, 2004, 33).

وتهدف استراتيجية ريادة التكلفة إلى تخفيض تكلفة المنتج إلى أدنى حد ممكن، دون المساس بجودة المنتج، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف تعتمد المنشأة على قاعدة معلومات متسعة تشمل أساساً تكاليف الإنتاج والجودة، والعوامل المؤثرة في سلوك التكاليف عموماً، والتكلفة لدى المنافسين خصوصاً، فضلاً عن التعرف على هياكل التكاليف في المنشآت المنافسة ومقارنتها وتحليلها بقصد الوصول إلى أفضل هيكل للتكاليف يتناسب والموقف التنافسي للمنشأة في مختلف الأسواق. وهذا يتطلب تحليلاً استراتيجياً للتوصل إلى الميزات التنافسية التي تتمتع بها المنشأة أي للتوصل إلى نوع التكلفة التي تميز المنشأة استراتيجياً. فقد تتميز المنشأة بكفاءة وبرخص ووفرة الأيدي العاملة، ممل يجعل التكلفة هي العنصر المتميز الذي يقود استراتيجية المنشأة، ويميزها عن غيرها من المنشآت. (باسيلي، 2020، 112).

إن من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها معايير التكلفة المطورة في بيئة التصنيع الحديثة هي الاستجابة للبيئة التنافسية، وهذا يتطلب تقييمها بالقياس على رؤية المنافسين وعلى درجة الإحكام التي يقرها المنافسون. فإذا كانت مستويات معايير التكلفة أعلى من مستويات معايير التكلفة للمشاريع المماثلة، أي أنها أقل إحكاماً منها فهذا يتطلب إعادة النظر في إحكامها واتخاذ كافة الإجراءات الفنية والإدارية لتحقيق ذلك، أما إذا كانت درجة إحكام المعايير أكبر من درجة إحكام مثيلاتها في المشاريع المنافسة فهذا يعني أنها فعالة وقادرة على تحقيق الاستراتيجيات والأهداف المرسومة (فخر وآخرون، 2013، 488). ونظراً لأن التكلفة المستهدفة هي التكلفة التنافسية التي تحدد من منظور السوق التنافسي، وهي مقياس مرجعي

إجمالي، بينما تتناول التكاليف المعيارية بنود التكاليف بشكل تفصيلي، فقد برزت أهمية تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة لتكون بحدود التكلفة التنافسية أو أقل، بهدف تخفيض التكاليف وتحقيق استراتيجية ريادة التكلفة.

خامساً: الإجراءات العملية لتطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة

في ضوء الأفكار السابقة والأدبيات المتخصصة في محاسبة التكاليف، تم تحديد الإجراءات العملية المقترحة لتطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة على النحو التالي:

1. إعداد معايير التكلفة في مرحلة تصميم المنتج وتخطيطه أو تطويره وذلك وفق التحديد الدقيق لخصائص ومواصفات المنتج المطلوب ومستوى الجودة المنشودة.
2. تحديد التكلفة المستهدفة: وتمثل أقصى تكلفة يمكن بها إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة، ويتم تحديد قيمتها من خلال تحديد سعر البيع المستهدف بناءً على احتياجات السوق ورغبات العملاء وأسعار المنافسين ومن ثم طرحه من هامش الربح المستهدف من قبل المنشأة الاقتصادية والذي يُحدد على أسس علمية ومنطقية بناء على استراتيجية الربح العامة للمنشأة.
3. تحديد التكلفة المخفضة المستهدفة: وذلك من خلال مقارنة التكلفة المستهدفة الإجمالية بالتكلفة المعيارية الإجمالية لتحديد مقدار التخفيض الإجمالي الواجب والذي يمثل الفرق بينهما ومن ثم توزيع هذا الفارق على عناصر التكاليف المحتمل تخفيضها. أما إذا كانت التكلفة المعيارية للمنتج أقل أو تساوي التكلفة المستهدفة فهذا يعني أن تكلفة المنتج المعيارية تتمتع بالفاعلية لتحقيق القدرة التنافسية التكاليفية، ومن ثم يمكن وصفها بانها استراتيجية.
4. إعادة ضبط معايير التكلفة بما لا يتجاوز التكلفة المستهدفة: وذلك بتطبيق تقنية هندسة القيمة من خلال إعادة تصميم المنتجات والعمليات لتحقيق التكلفة المخفضة المستهدفة لكل عملية لإنجاز تخفيض التكلفة المستهدف الإجمالي مع المحافظة على مستوى الجودة المطلوب، من خلال توزيع التخفيض المستهدف ومن ثم تحديد معايير التكلفة المستهدفة لكل عنصر تكلفة ولكل عملية.
5. المتابعة بالتحسين المستمر: وذلك بالاستمرار بالقيام بتحسينات إضافية وبالتدريج لعملية تصميم المنتج وتصنيعه من خلال تحسين أداء العمليات وتطويره لتخفيض الهدر والضياع وتحسين الجودة ويقابل ذلك إجراء تعديل مستمر لتلك المعايير لتلائم التغير المستمر في الأداء وظروف البيئة الداخلية والمنافسة المحيطة.

وباتباع الخطوات السابقة يتم إعداد المعايير المطوّرة للتكلفة من منظور البيئة الداخلية للمنشأة الاقتصادية مع مراعاة اعتبارات السوق وأسعار المنافسين، بما يمكّن المنشأة من خفض تكاليفها بدءاً من المراحل المبكرة من دورة حياة المنتج والتي تكون مسؤولة عن النسبة الأعظم من تكاليف التصنيع حيث أن الدراسات أثبتت أن تخفيض التكاليف في مرحلة التنفيذ قليل، بينما التخفيض الحقيقي للتكاليف يكون في مرحلة تخطيط وتصميم المنتج، الأمر الذي يتيح للمنشأة تحقيق الريادة التكاليفية.

9- الإطار العملي للدراسة: حالة عملية تطبيقية في معمل الديماس للصناعات الدوائية

ينصب اهتمام هذه الدراسة التطبيقية نحو معرفة مدى مساهمة تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف للمنشأة المدروسة في مجال الصناعة الدوائية السورية، والتي تتعرض إلى تغيرات مستمرة في الأسعار خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها هذه الصناعة من عقوبات اقتصادية مفروضة على استيراد المواد الأولية وظروف صحية وبائية عامة أدت لارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

أولاً: التعريف بالمنشأة موضوع الدراسة

أسس معمل الديماس للصناعات الدوائية عام1969، وكان تابعاً للمؤسسة العامة لنقل الدم، وكانت أولى مهامه دعم إدارة الخدمات الطبية والمشافي العامة، وبموجب المرسوم رقم /4/ لعام 2016 انتقل المعمل لإدارة مركز الدراسات والبحوث العلمية، وحدد الهدف من ذلك بإعادة تأهيل المعمل وفق متطلبات التصنيع الجيد للدواء (GMP) لتلبية حاجة القطاعين العام

والخاص من الأدوية بما يدعم الأمن الدوائي في سورية. لذلك يتم تطويره باستمرار ورفده بأحدث الآلات والتجهيزات، ويضم المعمل خمسة أقسام إنتاجية وينتج مجموعة متنوعة من المستحضرات الدوائية وفق طرق علمية متقدمة وباستخدام أفضل المواد الأولية، ويتم ضبط الجودة ومراقبة مواصفات المنتجات ومطابقتها للشروط والمعايير المعتمدة من وزارة الصحة، وتمر عملية اتخاذ قرارات التسعير لمنتجات المعمل –موضوع الدراسة– بعدة مراحل، بالاعتماد على التكاليف الفعلية المحسوبة من قبل دائرة التسعير وحساب التكاليف وفق أسس ومعايير معتمدة لديها بعد إضافة هامش ربح(10–30%) بما يتناسب مع سعر المنتج المنافس وقرارات وزارة الصحة، ويحدد بقرار من الإدارة ويصادق عليه من وزارة الصحة.

ثانياً: إعداد المعايير المطوّرة للتكلفة في المنشأة موضوع الدراسة

تمت دراسة الحالة للتحقق من فرضيات البحث بما ينسجم مع الإطار النظري وفق الخطوات التالية:

1. تطبيق الدراسة على مستحضر من مستحضرات قسم الكبسول والشراب الجاف، وإعداد جداول تتضمن معايير التكلفة لعناصر التكاليف الخاصة به، وتم اعتماد البيانات التكاليفية لعام 2021 المستخلصة من سجلات المنشأة المدروسة.
2. الانطلاق من متوسط سعر السوق للمنتج النهائي وسعر السوق للعناصر التي تدخل في تركيبه في الفترة المدروسة.
3. تخفيض هامش الربح (إجمالي الربح) المستهدف من قيمة المنتج، وبالتالي تحديد التكلفة التنافسية أو المستهدفة. مع الإشارة إلى أن هامش الربح المستهدف يغطي التكاليف البيعية والتسويقية.
4. تخصيص التكلفة التنافسية على عوامل التكلفة المشكّلة للتكلفة المستهدفة.
5. التدخل لتخفيض التكلفة الفعلية أو المخططة لكل عنصر تكلفة، وذلك من خلال التعامل مع الفجوة التكاليفية (الفرق بين الفعلي أو المخطط وبين المستهدف) من خلال الرقابة الإدارية المحكمة والتحسين المستمر بغرض الحد من الهدر أو الفاقد، والقيام ببعض التعديلات الهندسية وغيرها إن لزم الأمر.
6. إجراء التحليل الوظيفي، بمعنى الرقابة على حجم التكلفة وجودة الأداء للتأكد من أن تخفيض التكاليف لا يؤثر سلباً على مواصفات الجودة المقررة.
7. إعداد جدول بتكاليف المواد الأولية، والأجور، والتكاليف الأخرى التي يشكل مجموعها التكلفة المعيارية المطوّرة لوحدة المنتج أو وحدة التكلفة.
8. الحرص على الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات الدوائية المعتمدة في هذا القطاع الخاضع لرقابة وزارة الصحة السورية.

احتساب معايير التكلفة للمنتج المدروس

ولتوضيح آلية حساب ذلك تم إيراد ما يلي:

1. تحديد الوحدة التكاليفية: وهي أصغر كمية من المنتجات يمكن أن تُنسب لها عناصر التكاليف المباشرة. وإن الوحدة التكاليفية من مستحضر ديمالكسين (250 مسحوق من أجل معلق فموي) هي عبارة عن **الوجبة** أو التحضيرة وتبلغ (3789 عبوة * 15غ)
2. تحديد الكمية المعيارية اللازمة للوجبة: تم الانطلاق من الكمية اللازمة للوجبة وفق مواصفات الجودة الدوائية والخطط الفنية، ومن ثم إضافة كمية الفاقد الطبيعي المعياري، وذلك للوصول إلى الكمية المعيارية اللازمة للوجبة، وبتقسيمها على كمية المنتجات (عدد وحدات المنتجات) التي تتضمنها الوجبة (الوحدة التكاليفية) تم تحديد الكمية المعيارية لوحدة المنتج.
3. تحديد سعر الشراء المعياري انطلاقاً من سعر السوق الجاري في حينه ووفقاً لبيانات المنشأة، كما تم تحديد معايير الزمن بناء على الدراسة التطبيقية التي أجريت في المنشأة.
4. إعداد جداول لاحتساب معايير التكاليف للوحدة الواحدة من المنتج كما يلي:
(إن جميع الجداول الواردة هي من إعداد الباحث في ضوء البيانات المستمدة من سجلات ووثائق المنشأة المدروسة)

أ. احتساب معايير المواد المباشرة اللازمة للوحدة الواحدة/ عبوة من المنتج انطلاقاً من الوحدة التكاليفية(الوجبة/التحضيرة).

وتتضمن معايير التكلفة للمواد المباشرة، معايير التكلفة للمواد الأولية ولمواد التعبئة والتغليف المباشرة كالآتي:

الجدول رقم (1): معايير التكلفة للمواد الأولية المباشرة

المادة	وحدة القياس	الكمية اللازمة للوجبة	كمية الفاقد الطبيعي	الكمية المعيارية للوحدة	سعر الشراء المعياري/ل.س	التكلفة المعيارية
سيفاليكسين مونو هيدرات	غ	12500	296.912	3.377	220	743.025
بنزوات الصوديوم	غ	190	4.513	0.051	4	0.205
صمغ الكزانتان	غ	570	13.539	0.154	25	3.850
صوديوم لوريل سلفات مسحوق	غ	227.5	5.404	0.061	15	0.922
سكاروز	غ	42615	1012.23	11.514	2.5	28.785
أيروزيل 200	غ	474	11.259	0.128	10	1.281
ملون أحمر مائي E124	غ	9.5	0.226	0.003	75	0.193
طعم الكرز مسحوق	غ	246	5.843	0.066	70	4.653
إجمالي التكلفة المعيارية للوحدة الواحدة من المواد الأولية						783

الجدول رقم (2): معايير التكلفة لمواد التعبئة والتغليف المباشرة

المادة	وحدة القياس	الكمية اللازمة للوجبة	كمية الفاقد الطبيعي	الكمية المعيارية للوحدة/ عبوة	سعر الشراء المعياري/ ل.س	التكلفة المعيارية
زجاجات عنبري 100 مل عند خط 60 مل	عدد	3789	90	1.024	200	204.751
غطاء معدني شراب جاف	عدد	3789	90	1.024	20	20.475
لصاقة عبوة زجاجية مطبوعة ديمالكسين	عدد	3789	200	1.053	50	52.639
مقياس جرعة بلاستيكي حتى 16 مل	عدد	3789	10	1.003	20	20.053
نشرة ديمالكسين شراب جاف / 250 /ملغ	عدد	3789	40	1.011	25	25.264
علبة كرتون مطبوعة ديمالكسين	عدد	3789	200	1.053	260	273.724
صندوق كرتون 42×31×15 سم	عدد	79	0	0.021	1680	35.028
لصاقة ذاتية المادة	عدد	158	0	0.042	25	1.042
لزيق شفاف عريض	عدد	2	0	0.001	2635	1.391
إجمالي التكلفة المعيارية للوحدة الواحدة من مواد التعبئة والتغليف						634

ب. احتساب معايير الأجور والعمل الآلي المباشرة اللازمة للوحدة الواحدة/عبوة من المنتج انطلاقاً من الوحدة التكاليفية:

الجدول رقم (3): معايير الأجور المباشرة

مرحلة الإنتاج	عدد العمال	عدد ساعات العمل	معيار الزمن بالساعة للوجبة	معيار الزمن بالساعة للوحدة	معدّل الأجر الساعي	الأجر المعياري
الاستلام والوزن	5	1.5	7.5	0.0020	2,864	6
طحن السكر	2	0.33	0.67	0.0002	2,864	1
التحضير	2	1	2	0.0005	2,864	2
التعبئة	2	2.75	5.5	0.0015	2,864	4
وضع اللصاقات	2	2.75	5.5	0.0015	2,864	4
الطباعة	4	1	4	0.0011	2,864	3
التعليب والكرتنة	5	3	15	0.0041	2,864	12
التحميل والتسليم	2	0.5	1	0.0003	2,864	1
الإشراف	1	5	5	0.0014	2,864	4
إجمالي التكلفة المعيارية للوحدة الواحدة من الأجور المباشرة						36

الجدول رقم (4): معايير تكلفة الجهد الآلي

مرحلة الإنتاج	معيار زمن التشغيل الآلي بالساعة للوجبة	معيار زمن التشغيل الآلي بالساعة للوحدة	معدّل تكلفة الساعة	التكلفة المعيارية
الاستلام والوزن	0.5	0.0001	68	0.01
طحن السكر	0.33	0.0001	1088	0.1
التحضير	0.36	0.0001	10949	1.08
التعبئة	1.38	0.0004	2664	1
وضع اللصاقات	5.25	0.0014	1453	2.06
التعليب والكرتنة	0	0	0	0
التحميل والتسليم	0.25	0.0001	28	0.002
الإشراف	0	0	0	0
إجمالي التكلفة المعيارية للوحدة الواحدة من تكلفة الجهد الآلي				4

ت. احتساب معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة والثابتة:

الجدول رقم (5): معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة

البيان	المبلغ/ ل.س	عدد الوحدات المستفيدة	معدّل التحميل المتغير للوحدة الواحدة
المصروفات غير المباشرة للوجبة (الوحدة التكاليفية)	16,987	3699	4.59

الجدول رقم (6): معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة

البيان	المبلغ/ ل.س	عدد الوحدات المستفيدة	معدّل التحميل الثابت للوحدة الواحدة
المصروفات غير المباشرة للوجبة (الوحدة التكاليفية)	180,748	3699	48.86

وبالتالي تكون التكلفة المعيارية الكلية للوحدة الواحدة من المنتج كما يلي:

الجدول رقم (7): التكلفة المعيارية الكلية للوحدة الواحدة

عنصر التكلفة	المبلغ / ل.س
مواد أولية مباشرة	783
مواد التعبئة والتغليف المباشرة	634
الأجور المباشرة	36
الجهد الآلي	4
التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة	4.59
التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة	48.86
الإجمالي	1,511

احتساب التكلفة المستهدفة للمنتج المدروس ومقدار التخفيض المستهدف

تم تحديد التكلفة المستهدفة من خلال تحديد سعر البيع المستهدف وذلك من خلال تحديد المنتجات المنافسة وأسعارها في ضوء تسعيرة وزارة الصحة والمقدّرة بـ: 1140 مبيع صيدلاني و1370 للعموم

وانطلاقاً من أن سعر البيع المستهدف = التكلفة المستهدفة + الربح المستهدف

وبافتراض أن الربح المستهدف وسطياً هو 20%، فتكون التكلفة المستهدفة (س) تساوي:

س = 1370– (0.2 س) ومنه:

1,2 س= 1370 أي أن س= $\frac{1370}{1.2}$ = 1142

ويكون هامش الربح المستهدف = السعر المستهدف – التكلفة المستهدفة

= 1370 –1142 = 228

ويكون مقدار التخفيض المستهدف في التكلفة مساوياً لـ: 1511–1142= 369 ل.س

توزيع الفجوة التكاليفية (مقدار التخفيض المستهدف) على عناصر التكاليف للمنتج المدروس

تم توزيع مقدار التخفيض المستهدف على عناصر التكلفة من خلال استخدام التقنيات المساعدة للتكلفة المستهدفة وبمساعدة الخبراء الفنيين ووفقاً للإمكانية المتاحة، بحيث تم اقتراح الاستغناء عن بعض مواد التعبئة والتغليف ذات الأهمية الأقل نسبياً والتي لا تؤثر على جودة المنتج، وتم تخفيض الجهود البشرية المباشرة الفائضة والتخلص من بعض التكاليف الصناعية غير الضرورية لتصبح التكلفة المعيارية كما يلي:

الجدول رقم (8): التكلفة المعيارية المعدّلة الكلية للوحدة الواحدة

عنصر التكلفة	المبلغ / ل.س
مواد أولية مباشرة	783
مواد التعبئة والتغليف المباشرة	300
الأجور المباشرة	30
الجهد الآلي	4
التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة	4
التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة	21
الإجمالي	1142

وقد كانت المنشأة متحفظة بشأن تغيير تركيبة الدواء الكيميائية ولكن يمكن عند التوفر استبدال مادة فعّالة بمادة فعّالة أخرى من مصدر آخر بنفس الفاعلية بما يحقق التخفيض المنشود. أو بالعمل على تخفيض نسبة الفاقد الطبيعي بالاعتماد على أدوات ووسائل إنتاج حديثة ومتطورة والاتجاه نحو الأتمتة الكاملة لخطوط الإنتاج.

إن عملية توزيع الفجوة بين التكلفة المعيارية والتكلفة المستهدفة على عناصر التكاليف المحتمل تخفيضها بهدف الوصول إلى التكلفة المستهدفة يتم من خلال تعديل معايير التكلفة لعناصر التكاليف، وبناء عليه يتم إعادة ضبط معايير التكلفة لإضفاء البعد التنافسي عليها بحيث تراعي التخفيض المستهدف ولا تتجاوز التكلفة المعيارية التنافسية لكل عنصر من عناصر التكلفة.

10- النتائج

1. تم تطوير معايير التكلفة المذكورة أعلاه –بالتعاون المثمر مع إدارة معمل الديماس للصناعات الدوائية– لتستوعب متغيرات السوق، وفق منهجية علمية تتسق مع تحديد التكاليف التنافسية التي فرضتها الأسواق الخارجية، في إطار المواد المباشرة والأجور والعمل الآلي المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة، وهذا الأمر أتاح الرقابة على التكاليف والتحكم في مستوياتها وتخفيضها. علماً أن الإجراءات المتخذة لإعداد معايير التكاليف لا تتجاهل مسألة الجودة والتقيد بالمواصفات المعتمدة، حيث نظام الجودة الشاملة المعمول به يتطلب تحسين الجودة وتقليل الهدر والفاقد غير الطبيعي وصولاً إلى الصفر. وبناء على الدراسة العملية السابقة، أمكن تخفيض التكاليف للمنتج المدروس من خلال العمل على تطوير معايير للتكلفة في ضوء التكلفة المستهدفة، وذلك بما يخص بنود التكلفة للمواد المباشرة والأجور والعمل الآلي المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة. وبالتالي يمكن التأكيد على صحة فرضيات البحث والتي تنص على ما يلي:
   - يؤدي تطوير معايير تكلفة المواد المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.
   - يؤدي تطوير معايير تكلفة الأجور والعمل الآلي المباشر على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.
   - يؤدي تطوير معايير التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف.

   ومنه يتم التأكيد على صحة الفرضية الرئيسية وهي:

   يؤدي تطوير معايير التكلفة على أساس التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة.
2. إن منهجية إعداد المعايير المطوّرة للتكلفة في ضوء التكاليف التنافسية التي تحتسب ارتباطاً بسعر السوق للسلع المباعة والمصنعة داخلياً، وبأسعار عوامل الإنتاج الجارية يمكن تطبيقها في منشآت الأعمال السورية، وهي متاحة من النواحي الفنية والإدارية في حال سعت وعملت الإدارة على ذلك. وبمقدار ما تكون الأسعار في السوق متابعة ومراقبة بصورة جيدة فإن ذلك يسمح بتحديد التكلفة التنافسية لكل منتج، وهذا يحدد مستويات المعايير الجارية وبالتالي تعديل معايير التكلفة صعوداً أو هبوطاً باعتبارها متغيراً تابعاً لمتغير مستقل هو سعر السوق.
3. في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية وباعتبار عملية إعداد معايير مطوّرة للتكلفة تتم بشكل منسجم مع التكلفة المستهدفة، فهذا يعني أن النظام المعياري المعتمد على المعايير المطوّرة التي تستوعب متغيرات السوق يتكامل مع مدخل التكلفة المستهدفة من حيث الأهداف والاستراتيجيات، وينطلقان من قاعدة واحدة هي بيئة الأعمال الحديثة. حيث أن التكلفة المستهدفة والتكلفة المعيارية المطورة (الاستراتيجية) متكاملتان ولا يمكن لأي منهما أن تعمل بمعزل عن الأخرى. فالتكلفة المعيارية في ظل غياب التكلفة المستهدفة تقف عند حدود الكشف عن الرؤية الداخلية لما يجب أن يكون عليه الاستخدام الأمثل للموارد ولا تستطيع النفاذ إلى رؤية المنافسين والعملاء بينما التكلفة المستهدفة والمحددة على أسس واقعية وموضوعية هي التي تساهم في اتخاذ القرارات الهادفة وتخفض التكاليف إلى حدودها الاستراتيجية.

11- التوصيات

- إن إعداد معايير مطوّرة للتكلفة بحاجة إلى فريق متكامل من ذوي الخبرات الاقتصادية والفنية والتكاليفية لتحديد مواضع التعديل والتخفيض في التكلفة، دون المساس بجودة المنتج وبالتالي لابد من العمل على توفير هذه الخبرات وتعاونها. حيث أن تعديل المعايير يستند إلى تعديلات هندسية تتعلق برؤية إدارية وخبرة تكاليفية، ممّا يستوجب الاعتماد على فريق عمل متكامل يعكس وظائف سلسلة القيمة بالكامل.
- إدراك ومعرفة الأدوات والوسائل المسببة لتعديل المعايير الجارية، والتي من أهمها التحسين المستمر لنقاط الضعف، والوسائل الإدارية الرقابية الفعّالة لتخفيض التكاليف، والسياسات والخطط الاستراتيجية لإجراء التعديلات الهندسية لتصميم المنتجات أو لأنشطة حلقات سلسلة القيمة، مما يرفع كفاءة الإدارة الجارية والاستراتيجية للأداء وتخفيض التكاليف.
- تشجيع المنشآت الصناعية على الانتقال لبناء معايير مطوّرة للتكلفة في ضوء التكلفة المستهدفة عوضاً عن معايير التكلفة التقليدية التي تتجاهل متغيرات السوق وتكلفة المنافسين وهذا ينسجم مع بيئة الأعمال الحديثة التنافسية ويعزز القدرة التنافسية التكاليفية.

المراجع (References)

المراجع العربية:

1. أبو الفتوح صالح، سمير. (2004). **المحاسبة الإدارية الاستراتيجية لدعم الإدارة في البيئة التنافسية**. كلية التجارة. جامعة المنصورة: مصر. ص76، 157.
2. باسيلي، مكرم عبد المسيح. (2020). **المحاسبة الإدارية– مدخل معاصر**. المكتبة العصرية. مصر. ص95، 112.
3. بندقدار، صفاء محمد وليد. (2017). **تطوير نظام التكاليف المعياري في ظل البيئة التصنيعية الحديثة لتدعيم الموقف التنافسي–دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.
4. جريرة، طلال سليمان. (2013). **دور مدخل التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف في شركات تصنيع الغسالات في سوريا–دراسة تحليلية**. مجلة الاقتصادي. العدد6–7، السنة6. يونيو–ديسمبر. ص255–294.
5. حمودة، منال محمد. (2008). **تطوير نظام التكاليف المعيارية لمقابلة متطلبات بيئة التصنيع الحديثة–دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية السعودية في مدينة جدة**. رسالة ماجستير. جامعة الملك عبد العزيز.
6. سعيد، نورا ياسين. (2015). **مدخل إدارة التكلفة على أساس العمليات والخصائص المميزة للمنتج لدعم نظم الإدارة الاستراتيجية–دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية**. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.
7. عاشور، عصافت سيد أحمد. (1998). **معايير التكلفة في بيئة التصنيع الحديثة: إطار مقترح لتطوير معايير التكلفة**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. كلية التجارة. جامعة عين شمس: مصر. العدد الأول. ص108، 121، 131، 148.
8. عبد المحمود، أحمد، سلوى النور. والحسن منصور، فتح الرحمن. (2016). **نظام التكاليف المعيارية ودوره في الرقابة وتقييم الأداء الإداري بالمنشآت الصناعية السودانية: دراسة ميدانية على قطاعي المشروبات الغازية والسكر**. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد1.
9. عصر، اسماعيل أحمد. (2018). **محاسبة التكاليف– المنظور الإداري**. منشورات كلية التجارة–جامعة المنوفية: مصر. ص17.
10. فخر، نواف، والشحادة، عبد الرزاق. (2021). **محاسبة التكاليف المتقدمة**. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان: الأردن. ص29، 32–35.

11. فخر، نواف. وآخرون. (2014). **مدى فعالية معايير التكلفة المطوّرة في البيئة التصنيعية الحديثة- دراسة تطبيقية.** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد(36). العدد(1).

12. فخر، نواف، وزكي، حسن، وفرحات، منى. (2013). **محاسبة التكاليف -الجزء الثاني**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. ص33، 472، 488

13. هورنجرن. تشارلز. وآخرون. (2009). **محاسبة التكاليف-مدخل إداري-ج1**. دار المريخ. الرياض: السعودية. ص35-36، 857، 859.

المراجع الأجنبية:

1. Garrison, Ray, Brewer, Peter, Noreen, Eric. (2015). **Managerial Accounting**. Fifteenth edition. McGraw-Hill Irwin, USA.p445.
2. Hilton.W, (2005) **Managerial accounting creating value in a dynamic business environment** 5th ed. McGraw-hill. New York.
3. Horngren.C, & Et al.(2011) **Introduction to management accounting**,15th Global Edition,Person.
4. Kato, Yutake. (1993). **Target Costing Support System: Lessons from Leading Japanese Companies**. Management Accounting Research. Vol.4. No.4. p33,471.
5. Morelli, Beata & Wiberg, Carl-Joachim. **The Standard Costing System At SKF, A Case Study Of A Swedish Manufacturing Company**. (2002) Master Thesis No:4- Graduate Business School. Göteborg University.
6. Rosalie C.Hallbauer. (2013).**Standard Costing & Scientific Management**. Accounting Historian Journal .Florida International University, Vo1. ،7Issus 8. PP320-330.
7. Marin, Roxana Maria. **Using Standard Cost Accounting To Modernize The Corporate Information System**. (2015) Annals of the Academy of Romanian Scientists, New Series on Economy. Law and Sociology Volume 1. Number 1.
8. Krajewski, Lee & others. (2004). **Operation Management: Strategy and Analysis**. **Fifth edition**. Wesley Publishing Company. New York. p33.

تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين

عفراء عدنان عجين* د. كندة علي ديب** د. لينا فياض***

(الايداع:23 أيار 2022،القبول:11 تموز 2022)

الملخص:

سعى البحث لدراسة تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، حيث قامت الباحثة بجمع البيانات من خلال استبيان تم إعداده من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة، كما تم تطبيق المعاينة العشوائية الطبقية أثناء توزيع الاستبيان على مجتمع البحث الذي يشمل الأكاديميين والإداريين.

أظهرت نتائج البحث وجود مستوى متوسط للالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، أيضاً هناك مستوى مرتفع للتعقيد، ومستوى متوسط للرسمية والمركزية، كما أظهرت تأثير معنوي ضعيف جداً للمركزية والتعقيد على الالتزام التنظيمي، كذلك كان التأثير معنوياً طردياً وضعيفاً جداً للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي.

الكلمات المفتاحيّة: الهيكل التنظيمي، المركزية، الرسمية، التعقيد، الالتزام التنظيمي.

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة أعمال–كليّة الاقتصاد–جامعة تشرين–اللّاذقيّة–سورية.

**أستاذ– قسم إدارة الأعمال–كليّة الاقتصاد–جامعة تشرين–اللّاذقيّة–سورية.

*** مدرس–قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللّاذقية– سورية.

The Effect of Organizational Structure on Organizational Commitment in Tishreen University

Afraa Adnan Ajen* **Dr. Kinda Ali Deeb**** **Dr. Iina Fayad*****

(Received:23 May 2022,Accepted:11 July 2022)

Abstract:

The research aimed to study the Effect of Organizational Structure on Organizational Commitment in Tishreen University; the researcher collected the data through a questionnaire is prepared based on previous studies, and applied the class random sampling during the distribution of the questionnaire to the research community, which includes academics and administrative staff.

The results of the research showed there is medium level of Organizational Commitment in Tishreen University, also high level of complexity and medium level of centralization and formalization. In addition, it showed there is a very weak significant effect of centralization and complexity on

Organizational commitment, also there is a very weak significant effect of organizational structure on organizational commitment.

Keywords: Organizational Structure, Centralization, Formalization, Complexity, Organizational Commitment.

*Postgraduate student (doctorate of business administration), department of business administration.

**Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Instructor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المُقدِّمة: تُعد الموارد البشرية من أهم العناصر التنظيمية التي تهتم بها المنظمة لتحقيق أهدافها بالشكل المطلوب، ويمثّل العنصر البشري نقطة الانطلاق التي تبدأ عندها الدراسات وتدور حولها لترجع إليها في محاولة لفهم سلوكه والعوامل المؤثرة عليه وكيفية الاستفادة منه والحفاظ عليه بأكثر الطرق فاعلية للوصول إلى الأهداف المنشودة، لذلك اهتمَّ الكثير من الباحثين في دراسة مدى التزام الأفراد في المنظمات والتي أظهرت العديد من المتغيرات التي تؤدي لتعزيزه وأُخرى تؤدي لإضعافه والتي تؤدي بالنتيجة لخسارة الفرد وخروجه خارج أسوار المنظمة حاملاً معه مهاراته وخبراته التي اكتسبها إلى جهات جديدة. كانت بعض المتغيرات المؤثرة على الالتزام التنظيمي تنقسم إلى شقيّن: منها ما يتعلق بالفرد وسماته الشخصية، ومنها ما يتعلق بالمنظمة التي ينتمي إليها وسماتها مثل طبيعة هيكلها التنظيمي ودرجة المرونة التي يمتاز بها، وثقافتها التنظيمية السائدة وقيمها وقواعدها وطقوسها وعاداتها الخاصة فيها.

الدِّراسات السَّابقة: الدِّراسات العربيَّة:

-دراسة في جامعة قاصدي مرباح- ورقلة في الجزائر دراسة (قداش وآخرون، 2017)

(الالتزام التنظيمي بين الحوافز السلبية والمسؤولية الأخلاقية في العمل من وجهة نظر الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة).

مشكلة البحث: تتلخّص في الآتي: إلى أي مدى يساهم التحلي بالمسؤولية الأخلاقية في تعزيز قيم الالتزام التنظيمي لدى العاملين؟

أهداف البحث: سعى البحث لتحديد مستوى الالتزام والمسؤولية الأخلاقية، بالإضافة إلى التعرُّف على واقع الحوافز السلبية المطبقة على أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهل هناك علاقة معنوية بين الالتزام والمسؤولية الأخلاقية.

منهجية البحث: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتضمن مجتمع البحث الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكانت الاستبانة الأداة المستخدمة لجمع البيانات، وقد تضمنت ثلاثة أنواع للالتزام التنظيمي (الالتزام الشعوري والمستمر والمعياري)، كما تم تحليل البيانات في الاستبانات باستخدام برنامج SPSS 23 .

نتائج البحث: أظهرت النتائج مستوى عالٍ للالتزام التنظيمي ومستوى متوسط للمسؤولية الأخلاقية، نظراً لإساءة الأساتذة لبعضهم البعض بالقول في العمل، كما يرى البعض منهم عدم وجود عدالة في توزيع المعلومات بين الأساتذة، كما أظهرت النتائج أنَّ الإنذار الكتابي والخصم من المردودية من أكثر الحوافز السلبية المطبقة على مستوى الكلية، وأظهرت النتائج أيضاً أن هناك ارتباط طردي بين استخدام الكلية للحوافز السلبية والالتزام التنظيمي، وكان هذا الارتباط قوي من وجهة نظر أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ومتوسط لأساتذة قسم العلوم التجارية وضعيف لأساتذة قسم علوم التسيير.

-دراسة في جامعة وهران في الجزائر (الأمين، 2016): (المناخ التنظيمي وعلاقته بالالتزام التنظيمي في المؤسسة الجزائرية).

مشكلة البحث: تتلخّص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: ما مستوى المناخ والالتزام التنظيمي لعمال مؤسسة المصب سونطرك بوهران؟ وما هي العلاقة بين عناصر المناخ التنظيمي ودرجة الالتزام التنظيمي؟

وما مدى مساهمة المناخ التنظيمي بأبعاده (الهيكل التنظيمي، الإشراف، الاتصال، الإبداع، التكنولوجيا والحوافز) والمتغيرات الديمغرافية (النوع والخبرة) في مستوى كل من الالتزام التنظيمي بأنواعه (العاطفي والمستمر والمعياري)؟

أهداف البحث: سعى البحث إلى تحديد مستوى المناخ والالتزام التنظيمي لعمال مؤسسة المصب سونطرك بوهران، ومعرفة العلاقة بين عناصر المناخ التنظيمي ودرجة الالتزام التنظيمي، ومدى مساهمة المناخ التنظيمي بأبعاده (الهيكل التنظيمي،

الإشراف، الاتصال، الإبداع، التكنولوجيا والحوافز) والمتغيرات الديمغرافية (النوع والخبرة) في مستوى كل من الالتزام التنظيمي بأنواعه (العاطفي والمستمر والمعياري). منهجية البحث: تم اتباع المنهج الوصفي، وتضمن مجتمع البحث كل موظفي مؤسسة سونطرك، ولصعوبة حصر مجتمع البحث تم اختيار عينة عرضية من الموظفين وتوزيع الاستبانات عليهم للحصول على البيانات المطلوبة. نتائج البحث: أظهرت النتائج وجود مستويات متوسطة للمناخ والالتزام التنظيمي، وعلاقة ارتباطية بين المناخ والالتزام التنظيمي، كما أظهرت النتائج عدم قدرة الهيكل التنظيمي على التنبؤ بالالتزام العاطفي لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، كما كانت العلاقة دالة إحصائياً بين الهيكل التنظيمي وكل من الالتزام المستمر والمعياري.

الدِّراسات الأجنبيَّة: دراسة في جامعة آركنساس في تكساس في الولايات المتحدة (Lorch, 2019)

(Identifying Predictors of Organizational Commitment among Community College Faculty Members in Arkansas).

(تحديد عوامل التنبؤ بالالتزام التنظيمي بين أعضاء الهيئة التدريسية للكليات المجتمعية في آركنساس).

مشكلة البحث: تتلخص في طرح التساؤل الآتي: ما العوامل (السمات الشخصية وسمات المنظمة) التي تتنبأ بالالتزام التنظيمي لأعضاء الهيئة التدريسية للكليات المجتمعية في آركنساس؟

أهداف البحث: سعى البحث لتحديد عوامل التنبؤ بالالتزام التنظيمي لأعضاء الهيئة التدريسية (السمات الشخصية وسمات المنظمة) في الكليات المجتمعية في آركنساس. منهجية البحث: تضمن مجتمع البحث أعضاء الهيئة التدريسية في 22 كلية مجتمعية في آركنساس وتم جمع البيانات بواسطة استبانة، كما تم قياس الالتزام التنظيمي باستخدام أداة Allen and Meyer (2002). نتائج البحث: أظهرت النتائج أنّه لا يوجد فروق إحصائية بين الذكور والإناث فيما يخص الالتزام العاطفي، ولم يكن الذكور أعلى التزاماً معيارياً من الإناث، بينما كانوا أقل التزاماً مستمراً من الإناث، ولا يزداد الالتزام العاطفي والمعياري والمستمر بزيادة معدل الخدمة، كما أظهرت النتائج أنّ أصحاب البشرة السمراء أقل التزاماً مستمراً وعاطفياً من أصحاب البشرة البيضاء بينما لم تظهر فروق بينهما فيما يتعلق بالالتزام العادي، أي أنّ السمات الشخصية (الجنس، معدل الخدمة، العمر) لم تكن مؤثرات تتنبأ بالالتزام التنظيمي، بينما تنبأ متغير العرق بالالتزام العاطفي والمستمر ولم يتنبأ بالالتزام العادي.

–دراسة في جامعة غوتنبرغ في السويد (Suzuki& Hur, 2018)

(Bureaucratic Structures and Organizational Commitment of Senior Public Officials).

(الهياكل التنظيمية والالتزام التنظيمي لكبار مديرين القطاع العام).

مشكلة البحث: تتلخص في طرح التساؤل الآتي: هل يتعلق الهيكل التنظيمي البيروقراطي بالالتزام التنظيمي (العاطفي والمستمر والمعياري) لكبار مديرين القطاع العام؟

أهداف البحث: سعى البحث لتحديد علاقة الهيكل التنظيمي البيروقراطي بالالتزام التنظيمي (العاطفي والمستمر والمعياري) لكبار مديرين القطاع العام. منهجية البحث: تضمن مجتمع البحث 9333 مدير في21 دولة أوروبية. نتائج البحث: أظهرت النتائج أن الهيكل التنظيمي البيروقراطي المغلق يرتبط مع الالتزام المستمر للمديرين ويزداد هذا النوع من الالتزام في الأنظمة البيروقراطية المغلقة أكثر من الأنظمة المفتوحة، كما تبين أنّ الالتزام المعياري في الأنظمة البيروقراطية المغلقة أقل منه في الأنظمة المفتوحة، وأنّ الالتزام العاطفي لا يرتبط بالهيكل التنظيمي البيروقراطي، أما الالتزام التنظيمي الإجمالي فكان أعلى في النظام البيروقراطي المغلق من النظام المفتوح.

–دراسة في جامعة البلقاء في الأردن (Al–Qatawneh, 2014):

(The Impact of Organizational Structure on Organizational Commitment: A Comparison between Public and Private Sector Firms in Jordan).

(تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي: مقارنة بين منظمات القطاع العام والخاص في الأردن).

مشكلة البحث: تتلخص في طرح التساؤلات الآتية: ما العلاقة بين الهيكل التنظيمي والالتزام التنظيمي في منظمات القطاع العام والخاص؟ وهل يختلف كل من الهيكل التنظيمي والالتزام التنظيمي بين منظمات القطاع العام والخاص؟ وهل نوع القطاع يتوسط العلاقة بين الالتزام التنظيمي والهيكل التنظيمي؟

أهداف البحث: سعى البحث إلى تحديد العلاقة بين الهيكل التنظيمي والالتزام التنظيمي في منظمات القطاع العام والخاص، ومعرفة مدى اختلاف كل من الهيكل التنظيمي والالتزام التنظيمي بين منظمات القطاع العام والخاص، ومعرفة مدى صحة توسط نوع القطاع للعلاقة بين الالتزام التنظيمي والهيكل التنظيمي. منهجية البحث: تضمن مجتمع البحث الأفراد في 23 منظمة عامة وخاصة في العاصمة عمان في الأردن، وتم توزيع الاستبانات عشوائيا على الافراد للحصول على البيانات المطلوبة. نتائج البحث: أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ضعيف لأبعاد الهيكل التنظيمي (الرسمية والمركزية وتوحيد المعايير والمشاركة في اتخاذ القرار) على الالتزام التنظيمي، كما أظهرت عدم وجود اختلاف معنوي بين الأفراد في القطاع العام والخاص تتعلق بكل من الالتزام التنظيمي والهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى عدم توسط نوع القطاع للعلاقة بين الهيكل التنظيمية الالتزام التنظيمي.

اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة: يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث دراسة المتغير التابع وهو الالتزام التنظيمي، ويكمن الاختلاف في المتغير المستقل وأبعاده الذي شملها البحث الحالي، بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق.

مشكلة البحث: من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة في كلية الاقتصاد وكلية الآداب وكلية العلوم وكلية التربية، واللقاءات التي قامت بها الباحثة مع عينة من الأكاديميين والإداريين في هذه الكليات، تبين وجود تفاوت في آراء الأفراد حول السبب في التزامهم في مواقعهم الوظيفية أو عدمه بشكل جزئي، حيث رجح البعض بأنَّ كثرة الروتين والبيروقراطية في أداء العمل هو السبب بضعف التزامهم، بينما أكد البعض أن على ارتباطهم بشكل كبير مع وظائفهم وعدم رغبتهم في مغادرة العمل.

بناءً على ما سبق، إضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الالتزام التنظيمي والهيكل التنظيمي قامت الباحثة بصياغة مشكلة البحث كما يلي:

السؤال الرئيس: ما تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين؟

ومنه تتفرع الأسئلة الفرعية: ما تأثير الرسمية على الالتزام التنظيمي؟ ما تأثير المركزية على الالتزام التنظيمي؟

ما تأثير درجة التعقيد على الالتزام التنظيمي؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى: تحديد تأثير الهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

–تحديد تأثير الرسمية على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

–تحديد تأثير المركزية على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

–تحديد تأثير التعقيد على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير معنوي للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

ومنه تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية: لا يوجد تأثير معنوي للرسمية على الالتزام التنظيمي.

-لا يوجد تأثير معنوي للمركزية على الالتزام التنظيمي.

-لا يوجد تأثير معنوي لدرجة التعقيد على الالتزام التنظيمي.

أهمية البحث: الأهمية النظرية: قد يشكل البحث بمفاهيمه النظرية الحالية إضافة بسيطة إلى دراسات وأبحاث المكتبة العربية الموجودة حول الهيكل التنظيمي والالتزام التنظيمي.

الأهمية العملية: قد تسهم نتائج البحث في فهم واقع الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، وكذلك فهم واقع الهيكل التنظيمي وطبيعة العلاقة التي تربط بين الالتزام التنظيمي وأبعاد الهيكل المتمثلة بالرسمية والمركزية والتعقيد في إحدى مؤسسات التعليم العالي السورية.

منهجية البحث: الجانب النّظري: اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية كمنهج عام للتفكير، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت في جمع البيانات الثانوية حول موضوع البحث على الكتب والدوريات والرسائل والأطروحات العربية والأجنبية.

الجانب العملي: اعتمدت الباحثة على الدراسات السابقة لإنشاء استبيان البحث من أجل الحصول على البيانات الأولية، تمهيداً لتوزيعها على العينة المختارة من مجتمع البحث، المتمثل بالأكاديميين، بالإضافة إلى الإداريين ذوي المهام الغير تدريسية في جامعة تشرين، وفي حال وجود فرد يجمع الصفتين أكاديمي وإداري كانت الأولوية بتصنيفه للصفة الأكاديمية. وقد تم تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته من خلال الاعتماد على برنامج التحليلي الإحصائي .SPSS

مجتمع البحث وعينته: يتكون مجتمع البحث من الأكاديميين والإداريين في جامعة تشرين، حيث يشمل الأكاديميين أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الفنية (وتتمثل بالمشرف على الأعمال، والقائم بالأعمال، وقائم بالأعمال معاون، ومدير أعمال) والمعيدين في الجامعة.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الالتزام التنظيمي: على الرغم من اهتمام الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم في الالتزام في المنظمات، إلا أنَّ مفهومه لم يكن واضحاً بسبب تداخله مع بعض المفاهيم السلوكية والنفسية الأُخرى، وقد تم تعريف الالتزام من وجهة نظر نفسية على أنَّه الرابط النفسي الذي يجمع بين الفرد والمنظمة، مما يدفعه على الاندماج في العمل وتبني قيم المنظمة مما يؤثر على فاعليتها وإنتاجيتها (محمد بن عصمان،2019، 649). كما قام Erlan(2013) بتعريفه على أنّه ارتباط وثيق بأهداف المنظمة وقيمها، وقبول أهدافها والغبة في بذل جهد معقول للتحسين من أدائها، بالإضافة إلى الرغبة القوية في البقاء فيها. ويرى Yildirm(2015) أنَّ الالتزام التنظيمي حالة نفسية تعمل على تشكيل علاقة شخصية للفرد مع منظمته التي يعمل معها، وتؤثر على رغبته للبقاء فيها لأطول وقت ممكن (جمعة وأمبارك،2021 ،6).

خصائص الالتزام التنظيمي: يشمل الالتزام التنظيمي على العديد من الخصائص يُذكر منها:

- يعكس الالتزام التنظيمي استعداد الفرد العامل في المنظمة لبذل أقصى جهد ممكن لصالح المنظمة، بالإضافة إلى رغبته للاستمرار في انتمائه لها والعمل فيها، إلى جانب إيمانه بها وبقيمها وقبوله للأهداف التي تسعى للوصول إليها.

-يحتاج بناء الالتزام التنظيمي بين الأفراد إلى فترة طويلة، لأنه يعكس قناعة فرد وإيمان كامل بمنظمته، لذلك أيضاً فإنَّ التخلي عن هذا الالتزام يكون نتاج تأثيرات كبيرة وليس أموراً بسيطة وسطحية.

-يتم تحديد الالتزام التنظيمي بناءً على عوامل شخصية وتنظيمية وعوامل البيئة المحيطة بالمنظمة وظروف العمل.

–يعد قرار الفرد بالبقاء في المنظمة أو مغادرتها، ودرجة حماسه للعمل والانتظام مع المنظمة بعضاً من نتائج الالتزام التنظيمي. (حنونة، 2006، 13)

أبعاد الالتزام التنظيمي: تتمثل أبعاد الالتزام التنظيمي فيما يلي: الالتزام العاطفي: في هذا النوع من الالتزام يؤمن الفرد بأهداف وقيم المنظمة، ويتمسك بها لأنه يسعى لنجاحها، ويشعر بالمسؤولية عن وصول المنظمة لأهدافها، ويُظهر فيها الفرد مستوى عالٍ من الرضا عن العمل والإنتاجية في المنظمة. الالتزام المستمر: يرتبط الالتزام المستمر بقرار الفرد بالبقاء في المنظمة أو مغادرتها بناءً على المقارنة بين المكاسب والخسائر المترتبة على البقاء في المنظمة أو مغادرتها، وفي حال كان الالتزام المستمر قوياً فإن ذلك قد يعود إلى ارتفاع تكلفة مغادرة العمل، أو بسبب عدم وجود بدائل متاحة أمام الفرد. الالتزام المعياري: يبقى الفرد في المنظمة لمجرد أنّه يشعر أنه يتوجب عليه الأمر، وقد يعكس ذلك معياراً داخلياً قد يكون قد تطور من خلال التنشئة الاجتماعية التي توجب بقاء الفرد مخلصاً لمنظمة انضم إليها. (Chip,2019,53)

مفهوم الهيكل التنظيمي: يرى كامل(2005) أنّ المفهوم المعاصر للهياكل التنظيمية لا يقف عند حد اعتباره خريطة تنظيمية توضّح التبعية الإداريّة ومسؤولية الإشراف أو تحدد الاختصاصات للوحدات الإدارية، إنّما يتعداه لكونه أداة هدفها إلغاء أي شيء يعرقل أداء المنظمة، أو يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب. (حسن أبو كويك،2012، 2)

كما أشار Burns & Stalker(1994)أنّ هذه الهياكل التنظيمية تتنوع من ميكانيكية إلى عضوية حسب المجال الذي تعمل فيه المنظمة، فيرى Freeze & Hodges(2009) أنّ المنظمات التعليميّة على سبيل المثال تندرج تحت مسمّى المنظمات ذات الهيكل التنظيمي العضوي المرن. (Meydan & koksal,2019,315)

وقد أورد الباحثون العديد من التعريفات للهيكل التنظيمي منها الآتي:

يرى **Lambert et al (2006) and Griffin et al (2015)** أنّ الهيكل التنظيمي هو نظام رسمي يُستخدم لإدارة وتوجيه الأفراد والرقابة والتأثير عليهم (O'Hare,2018,8). ويعرّفه **Daft(2000)** بأنّه إطار يضم العلاقات بين الوظائف والأنظمة المختلفة، والعمليات التشغيلية والأفراد والمجموعات التي تسعى لتحقيق الأهداف (Salimbahrami, 2015, 89). **وبعد الاطلاع على التعريفات المختلفة للباحثين في مفهوم الهيكل التنظيمي ترى الباحثة أنَّ الهيكل التنظيمي عبارة عن إطار تنظيمي يحدد مهام الأفراد والأقسام والمستويات التنظيمية في المنظمة، كما يحدد طبيعة العلاقات وأسلوب التنسيق والاتصال فيما بينها.**

أبعاد الهيكل التنظيمي: إنَّ الأبعاد التي يشملها البحث هي: التعقيد والرسمية والمركزية.

التعقيد: يتضمن التعقيد عنصرين يمكن قياسه من خلالهما هما التمايز والتكامل (صالح، مرجع سبق ذكره، 21)، وتبعاً لـ Moghimi(2007) فإنّ التعقيد يشير إلى مقدار تقسيم المهام في المنظمة، ويكون التمايز (Differentiation) في التعقيد على ثلاثة أنواع هي: تمايز أفقي، تمايز عمودي، تمايز جغرافي (Mehrabi et al ,2013,118). ووفقاً للعوالمة (2001) فإنّ هذه المستويات يُقصد بها ما يلي:(بغدود،2008، 36)

التمايز الأفقي: يُقصد به مقدار الاختلاف بين الوحدات التنظيمية الواقعة في المستوى التنظيمي ذاته، ويتحدد هذا التعقيد بناءً على: طبيعة الأفراد، المهام المحددة، مستوى التدريب والتعليم. التمايز العمودي: ويُقصد به مقدار عُمق الهيكل التنظيمي، أي كلما زاد التعقيد العمودي كلما زاد عدد المستويات الإدارية، أي كلما اتسعت المسافة بين قاعدة الهرم وقمته كلما زاد التعقيد وصعوبة الاتصال والتنسيق. التمايز الجغرافي: ويعني مقدار اختلاف مواقع النشاط التنظيمي، حيث أنّ التعقيد الجغرافي يزداد كلما اتّسع التّوزّع الجغرافي للأعمال والأفراد، ويتحدد هذا التعقيد تبعاً لنشاط المنظمة وإمكانياتها المتاحة وعملائها، بالإضافة للأهداف التي تسعى لتحقيقها وغيرها من العوامل المؤثرة في هذا السياق.

الرسمية: وتعني وفقاً لـ دودين (2012) بأنّها الدرجة التي يكون فيها العمل محكوم بقواعد وإجراءات وسلوكيات محددة، لا يمكن للفرد الخروج عنها (بكر،2019، 36). وبالنسبة لـ Al-Raggad(2013) فإنَّ الرسمية تشير إلى درجة توثيق الأوامر والإجراءات والقوانين بصيغة مكتوبة، كما يعتقد Martinez – Leon & Martinez-Garcia(2011) أنَّ المنظمات ذات الرسمية العالية تستخدم إجراءات وقواعد مكتوبة بشكل كبير بهدف الابتعاد عن النقاشات التي غالباً ما تدور حول الأنشطة التي يُفترض القيام بها، وغالباً ما تؤدي بدورها إلى جعل الهيكل أكثر جموداً، في حين يتميز سلوك الأفراد في المنظمات

منخفضة الرسمية بحرية أكبر عند تنفيذ مهامهم المكلفين بتأديتها، مما يشجع التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ويحفِّز الإبداع (الحميري وبريس،2016، 28). كذلك ربط Daft(2013) الرسمية بحجم الوثائق المكتوبة، حيث أنَّ هذه الوثائق المكتوبة تصف السلوك والأنشطة، كما يؤكد Mintzberg(1980) على أنَّ قياس الرسمية يتم عن طريق حساب عدد صفحات الوثائق المستخدمة داخل المنظمة، وأنَّ الرسمية ترتفع في الوظائف التي لا تتطلب مهارات في تنفيذها. (الابرو وكاظم، 2018، 84) **وبالتالي قد تمتاز المنظمات بدرجة مرتفعة من الرسمية عندما يكون لديها اعتماد كبير على القواعد في تنفيذ العمل، ولا يمكن للأفراد الحياد عنها، بينما تمتاز المنظمات ذات الرسمية المنخفضة بالمرونة وإمكانية التساهل في الإجراءات المكتوبة في سبيل تحقيق الهدف، أي أنها تعتمد على التركيز على الهدف بغض النظر عن الطريقة.**

ورغم الخلط الحاصل بين مصطلح الرسمية والمعيارية إلَّا أنَّها تختلف عنها، فالمعيارية تعني النمطية داخل المنظمة، والتوقعات المتعلقة بالطرق التي يتم تحديدها وضرورة تطبيقها بالمستوى المطلوب الذي تم تحديده مسبقاً وفق شروط ومعايير محددة (الحنيطي والقعيد، 2019، 4)، كما أنَّها تمنع رغبة الأفراد في المنظمة في التفكير في بدائل لتنفيذ الأعمال (Raziq et al, 2020, 7). **أي أنَّ الرسمية درجة التوثيق الكتابي لخطوات تنفيذ الأعمال، في حين أنَّ المعيارية تعني وجود معايير وقواعد محددة أثناء تنفيذ الأعمال في المنظمة.**

المركزية: تتعلق بمستوى السلطات التي تقوم باتخاذ القرارات، فإذا كانت سلطة اتخاذ القرار تتركز في يد المدير في الإدارة العليا فقط، فهذا يدل على أنّ المنظمة مركزية تحصر القرار في جهة واحدة، أمّا إذا كانت المنظمة لامركزية فإنّها تمنح سلطة لاتخاذ القرارات في المستويات الإدارية الدُنيا (Ghorbani et al,2011, 2033).أي أنَّ الأساس في اللامركزية مشاركة المستويات الدُنيا مع الإدارة العليا في اتخاذ القرارات، ويوضح Gomez-mejia et al (2004) أنَّ اللامركزية تناسب البيئات التي تشهد تغيرات سريعة وتتطلب تفاعل سريع معها، كما أنَّها تشجع الإبداع والمخاطرة، والانخراط في العمليات دون الرجوع للإدارة لأخذ الإذن باتخاذ القرار المناسب (ئاميدي، 2014، 178). أيضاً لابد من التأكيد أن المركزية تتعلق بدرجة وجود خيارات في اتخاذ القرارات في المنظمة، ولا علاقة لها بالتوزُّع الجغرافي لها. (Salimbahrami et al, 2015,108)

أشكال الهياكل التنظيمية:

الهيكل الوظيفي (Functional Structure): يميل الهيكل الوظيفي إلى تصنيف الأفراد حسب مهاراتهم ووظائفهم المحددة، وهو يناسب المنظمات الصغيرة أو بشكل عام تلك التي تركز على منتج أو خدمة واحدة، حيث يقدم مدير كل وظيفة تقاريره مباشرة إلى المدير العام، ولأن هذا الهيكل غير مصمم على التغير بسرعة، فإنَّه يعمل بشكل جيد في البيئات المستقرة(Awa,2016,1)، كذلك فإنَّ الاستقلالية الواسعة الموجودة فيه فإنها تشكل فائدة للمنظمة وتحدي في نفس الوقت، فكما تمنح هذه الاستقلالية الحرية للأفراد، كذلك قد تؤدي أيضاً إلى إساءة استخدام هذه السلطة، كذلك قد يخلق الهيكل الوظيفي تحديات للفرد والمنظمة تتمثل في تصنيف الأفراد بناءً على مجموعة مهاراتهم وخبراتهم وبالتالي انعدام المرونة. (Steiger et al,2014,45)

الهيكل القطاعي أو المتعدد الأقسام (Divisional Structure): يتضمن التقسيم هنا فصل المنظمة إلى وحدات مستقلة نسبياً، وتدعى كل منها أقسام، وقد يكون كل قسم مسؤول عن تخديم جزء معين من السوق أو تقديم منتج محدد أو خدمة محددة، كذلك فإنَّ لكل قسم مدير خاص وأيضاً قد يمتلك هيكل تنظيمي خاص به، يقترح Maduenyi et al(2015) أنَّ كل قسم يمكنه الاستجابة لمتطلبات السوق الخاص به، والعمل كعمل منفصل عن الآخر والاستجابة السريعة والتكيُّف مع البيئة، ومن العيوب المرتبطة بهذا الهيكل تتمثل في صعوبة التنسيق بين الأقسام، بالإضافة إلى تضارب الأهداف ووجهات النظر بين الأقسام ومستوى الاستقلال الذاتي لكل قسم. (Ajagbe et al, 2016,59)

الهيكل المصفوفي (Matrix Structure): يتم تقسيم الأفراد حسب الوظائف كما الحال في الهيكل الوظيفي، ومن ثم يتم اختيار مدير مسؤول عن كل منتج، وفي ذات الوقت تقع على مسؤوليته إدارة أفراد من مختلف الوظائف في المنظمة، يتم الاستعانة بهم لإتمام المهام المطلوبة لتقديم المنتج، إمّا عن طريق استعارتهم من أقسامهم أو من خلال تخصيصهم من الإدارات التابعين لها. ومن الإيجابيات التي يمتاز بها الاستثمار الأمثل للموارد البشرية التي تمتلكها المنظمة وتوسيع خبراتهم ومهاراتهم الوظيفية نتيجة مشاركتهم في مشاريع متنوعة، وفي المقابل يؤخذ عليه بعض المآخذ تتمثل في ازدواجية الأوامر الموجهة للأفراد، نتيجة تبعيتهم إلى مديرين في ذات الوقت، مما يؤثر سلباً على الروح المعنوية للأفراد وصحة استجابتهم لهم. (بن رحو، 2020، 21)

أهمية الهيكل التنظيمي: في أواخر القرن الثامن عشر ومع حلول الثورة الصناعية، حلّت الآلات مكان الأعمال المنجزة بأدوات يدوية بسيطة، ونتيجة لذلك أصبحت المنظمات أكثر تعقيداً، فظهرت لأول مرة في الإدارة أهمية الهيكل التنظيمي، بسبب زيادة تعقيد العلاقات، أدى لزيادة الحاجة لتقسيم المهام إلى مهام فرعية، وضرورة التنسيق فيما بينهم. (Alatas, 2018, 8)

أمّا عن الوقت الحاضر فإنَّ الهيكل التنظيمي أحد الأدوات الإدارية التي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها، وذلك بسبب التشابه الهيكل التنظيمي والهيكل العظمي لجسم الإنسان، الذي يرتكز إليه الأنظمة والأعضاء المختلفة، وبدون هذا البنيان تتبعثر هذه الأجزاء، تماماً كما تنعزل الأقسام والدوائر في المنظمة في حال عدم وجود الهيكل التنظيمي فيها. (البكري،2016، 11)

لذلك يمكن القول أنَّ للهيكل التنظيمي أهمية كبيرة يمكن أن تتلخص في النقاط الآتية:

– يُعد الهيكل التنظيمي أداة فعّالة في المنظمة، تربط الأفراد والقواعد والإجراءات مع بعضها بطريقة مناسبة تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية، كما يلعب دوراً حيوياً في زيادة كفاءة عملية اتخاذ القرار. (فؤاد وآخرون، 2021، 56)

– تقليص الخلافات بين الأفراد في المنظمة، حيث يتوجب على الجميع الالتزام بما تسعى المنظمة لتحقيقه.

– يتم تحديد السلطات، حيث يتم تحديد الوظائف والجهات التي تملك سلطة اتخاذ القرارات، كما يتم تحديد خطوط الاتصال والتنسيق والتبعية، والمسؤوليات، حيث يتم تحديد الأدوار بما يحقق الانسجام والاستخدام الأمثل للموارد. (الحرباوي، 2019، 27)

– من خلاله يتم تجميع الأفراد في أقسام، والأقسام في دوائر والدوائر في وحدات أكبر. (عبدي وكواشي،2021، 101)

النتائج والمناقشة:

مقياس الثبات: معامل الثبات لجميع عبارات الاستبانة معاً: يظهر الجدول(1) أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات لجميع العبارات باستثناء متغير النوع والمسمى الوظيفي باعتباره متغير غير رتبي يساوي0.838 وهو أكبر من 0.60 وبالتالي فالقيمة مقبولة والثبات جيد ولا داعي لحذف أية عبارة.

الجدول رقم(1): معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.838	20

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS20

معامل الثبات لمتغيرات البحث كل على حدا: وفقاً للجدول (2) قامت الباحثة بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدا، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنَّ قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ للالتزام التنظيمي0.744، ومعامل ثبات الرسمية0.695، ومعامل ثبات المركزية0.629، ومعامل ثبات التعقيد 0.757، أي أنَّ معامل ثبات ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات أكبر من 0.60 مما يدل على ثبات مقبول لجميع متغيرات الدراسة ولا داعي لحذف أية عبارة منها.

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات Reliability Statistics

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
الالتزام التنظيمي	0.744	8
الرسمية	0.695	5
المركزية	0.629	4
التعقيد	0.757	3

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS20

مقياس الصدق: تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضه على محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية(د. كندة علي ديب الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، د. لينا فياض مدرس في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد.)، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح العبارات وملاءمتها. وتم التأكد من صدق المحتوى من خلال مقارنة متوسطات المتغيرات مع المتوسط الكلي وقد أظهر الجدول (3) قيمة Sigيساوي 000. وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05 مما يؤكد صدق المحتوى.

الجدول(3) صدق المحتوىCorrelations

		التزام	تعقيد	مركزية	رسمية	كلي
التزام	Pearson Correlation	1	.329**	.467**	.276**	.834**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	384	384	384	384	384
تعقيد	Pearson Correlation	.329**	1	.617**	.480**	.701**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	384	384	384	384	384
مركزية	Pearson Correlation	.467**	.617**	1	.533**	.761**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	384	384	384	384	384
رسمية	Pearson Correlation	.276**	.480**	.533**	1	.654**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	384	384	384	384	384
كلي	Pearson Correlation	.834**	.701**	.761**	.654**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	384	384	384	384	384

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS20

اختبار الفرضيّات: في البداية يظهر الجدول الآتي التوصيفات الإحصائية الخاصة بمتغيرات البحث التي تشمل: الالتزام التنظيمي، التعقيد، الرسمية، المركزية.

الجدول رقم (4): التوصيفات الإحصائية لمتغيرات البحث Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التزام	384	1.38	5.50	2.9753	.68337
تعقيد	384	1.67	4.67	4.0295	.58731
رسمية	384	1.75	4.25	3.5638	.53148
مركزية	384	1.25	4.50	3.3021	.59553
Valid N (listwise)	384				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS20

أظهر الجدول (4) متوسط قيمة الالتزام التنظيمي يعادل 2.9753 مما يدل على مستوى متوسط للالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، كما يظهر متوسط قيمة التعقيد 4.0295 مما يدل على مستوى مرتفع للتعقيد، كذلك تبين متوسط قيمة الرسمية 3.5638 مما يدل على مستوى متوسط للرسمية، بالإضافة إلى أن قيمة المركزية بلغت3.3021 مما يدل أيضاً على مستوى متوسط للمركزية في جامعة تشرين.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي للرسمية على الالتزام التنظيمي.

الجدول رقم (6): معامل التحديدModel Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.276[a]	.076	.074	.65765

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

وفقاً للجدول (6) بلغت قيمة معامل التحديد قيمة076. أي أنَّ 0.7%من التغيرات في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) يفسرها المتغير المستقل (الرسمية).

الجدول(7) تحليل التباينANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.643	1	13.643	31.544	.000[b]
	Residual	165.216	382	.433		
	Total	178.859	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يوضح الجدول (7) مدى جودة النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات، ويظهر أنّ قيمة (0.000)Sig أصغر من مستوى الدلالة0.05، مما يدل على جودة النموذج الخطي المختار.

الجدول رقم (9): اختبارt Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.710	.228		7.505	.000
	رسمية	.355	.063	.276	5.616	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

ولاختبار التأثير T-Test يوضح الجدول (9) أنَّ قيمة Sig = p = 0.000 < α = 0.05أي أنّ(0.000) Sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05، **لذلك ترفض الباحثة فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تأثير معنوي للرسمية على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين. وتقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي للرسمية على الالتزام التنظيمي.**

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير معنوي للمركزية على الالتزام التنظيمي.

الجدول رقم (8): معامل التحديدModel Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.467[a]	.218	.216	.60503

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

وفقاً للجدول (8) بلغت قيمة معامل التحديد قيمة218. أي أنَّ 21%من التغيرات في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) يفسرها المتغير المستقل (المركزية).

الجدول رقم (9): تحليل التباينANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	39.025	1	39.025	106.609	.000[b]
	Residual	139.834	382	.366		
	Total	178.859	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يوضح الجدول (9) مدى جودة النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات، ويظهر أنّ قيمة (0.000)Sig أصغر من مستوى الدلالة0.05، مما يدل على جودة النموذج الخطي المختار.

الجدول رقم (10): اختبار t Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.205	.174		6.920	.000
	مركزية	.536	.052	.467	10.325	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

ولاختبار التأثير T-Test يوضح الجدول (10) أنَّ قيمة Sig = p = 0.000 < α = 0.05 أي أنّ(0.000) Sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05، **لذلك ترفض الباحثة فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تأثير معنوي للمركزية على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين. وتقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي للمركزية على الالتزام التنظيمي.**

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي لدرجة التعقيد على الالتزام التنظيمي.

الجدول رقم (11): معامل التحديدModel Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.329[a]	.108	.106	.64624

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

وفقاً للجدول (11) بلغت قيمة معامل التحديد قيمة108. أي أنَّ 10%من التغيرات في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) يفسرها المتغير المستقل (التعقيد).

الجدول رقم(12): تحليل التباين[a]ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.327	1	19.327	46.279	.000[b]
	Residual	159.531	382	.418		
	Total	178.859	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يوضح الجدول (12) مدى جودة النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات، ويظهر أنّ قيمة (0.000)Sig أصغر من مستوى الدلالة0.05، مما يدل على جودة النموذج الخطي المختار.

الجدول(13) اختبار t Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.434	.229		6.264	.000
	تعقيد	.382	.056	.329	6.803	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

ولاختبار التأثير T-Test يوضح الجدول (13) أنَّ قيمة Sig = p = 0.000 < α = 0.05 أي أنّ(0.000) Sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05، **لذلك ترفض الباحثة فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تأثير معنوي للتعقيد على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين. وتقبل الفرضية البديلة العدم التي تفترض وجود تأثير معنوي للتعقيد على الالتزام التنظيمي.**

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير معنوي للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين.

الجدول رقم (14): معامل التحديدModel Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.471[a]	.222	.220	.60346

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

وفقاً للجدول (14) بلغت قيمة معامل التحديد قيمة222. أي أنَّ 22%من التغيرات في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) يفسرها المتغير المستقل (الهيكل التنظيمي).

الجدول رقم (15): تحليل التباينANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	39.749	1	39.749	109.151	.000[b]
	Residual	139.110	382	.364		
	Total	178.859	383			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يوضح الجدول (15) مدى جودة النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات، ويظهر أنَّ Sig = p قيمة (0.000)Sigأصغر من مستوى الدلالة0.05، مما يدل على جودة النموذج الخطي المختار.

الجدول رقم (16): اختبار Coefficients[a] t

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.562	.233		2.412	.016
	هيكل	.692	.066	.471	10.448	.000

ولاختبار التأثير T-Test يوضح الجدول (16) أنَّ قيمة Sig = p = 0.000 < α = 0.05أي أنّ(0.000) Sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05، **لذلك ترفض الباحثة فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تأثير معنوي للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين. وتقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي.**

الاستنتاجات: بناءً على نتائج الفرضيات توصلت الباحثة للاستنتاجات الآتية: 1-تبين وجود مستوى متوسط للالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، بالإضافة إلى وجود مستوى مرتفع للتعقيد، مستوى متوسط للرسمية والمركزية.2-تبين وجود تأثير معنوي للرسمية على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي للمركزية والتعقيد على الالتزام التنظيمي،

ولكن يمتاز هذا التأثير بكونه ضعيف جداً وطردي.3- تبين وجود تأثير معنوي للهيكل التنظيمي على الالتزام التنظيمي في جامعة تشرين، ولكن التأثير كان ضعيفاً جداً وطردياً.

المراجع: المراجع العربية:

1- ابو كويك، حسن محمد سعيد حسن. (2012). دور الهياكل التنظيمية والانظمة الادارية في تطوير اداء الاجهزة الامنية: دراسة تطبيقية على ضباط الاجهزة الامنية في قطاع غزة. قسم إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

2- الحنيطي، أحمد يوسف. القعيد، مرزوق عايد (2019). أثر الهياكل التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية والخدمية في الأردن. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 15(1)، 1-20.

3-البكري، احسان محمد (2016). أثر فعالية الهيكل التنظيمي عمى نجاح شركات المساهمة العامة في بورصة فمسطين في تطبيق استراتيجيتها. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

4- بكر، عمر يوسف عمر(2019). الدور المعدل للهيكل التنظيمي في العلاقة بين التوجه الاستراتيجي والتميز المؤسسي. رسالة ماجستير. جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا. السودان.

5- بن رحو، نور الهدى(2020). محددات تصميم وتطوير الهيكل التنظيمي في المؤسسة دراسة ميدانية- مؤسسات اقتصادية لولاية سعيدة. رسالة ماجستير. جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة. الجزائر.

6-فؤاد، وشواش. الجودي، صاطوري. الديليمي، عراك عبود(2021). تأثير الهيكل التنظيمي على فعالية المؤسسات : دراسة لعينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة التنظيم والعمل، 10(1)، 53-66.

7-عبدي، آمال. كوتشي، مراد (2021). الهيكل التنظيمي كمدخل للتمكين في البنوك الجزائرية حالة بنوك لولاية تبسة(BEA , BNA, BDL, CPA, BADR) مجلة مجاميع المعرفة،7(1)، 99-116.

8-الحرباوي، فراس" محمد هشام". (2019). دور التنظيم الإداري في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل. رسالة ماجستير. جامعة الخليل، فلسطين.

9-جمعة، سليمان سالم، أمبارك. المبروك، عبد الجواد(2021). الالتزام التنظيمي ودوره في تحسين أداء العاملين دراسة ميدانية على العاملين بمصنع أعلاف البيضاء. 1-33.

10-قداش. سميّة، صالحي. سميرة، بن عمارة. عمارة(2017). الالتزام التنظيمي بين الحوافز السلبية والمسؤولية الأخلاقية في العمل من وجهة نظر الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة. مجلة التنظيم والعمل 6(4)26-60.

11-حنونة، سامي ابراهيم حماد. (2006). قياس مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

12- محمد بن عصمان، خيرية. (2019). دور الالتزام التنظيمي في تحسين الأداء الوظيفي في الجامعات الليبية. *مجلة كلية التربية. بنها*، *30*(120 أكتوبر ج 3)، 643-655.

13-ئاميدي، كرين مصطفى خالد."اثر الأبعاد الهيكلية في الاحتراق الوظيفي دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في المديرية العامة لمطرق والجسور والأعمار والإسكان وفروعها في محافظة دهوك. مجلة الإدارة والاقتصاد. 2014. 37(99)، 173-191.

14-الابرو، هادي عبد الوهاب؛ كاظم، وسام بدر. دور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وكل من صنع القرار والاتصالات التنظيمية: دراسة ميدانية في عدد من الوزارات العراقية. المجلة العربية للإدارة. 2018. 38(1)، 81-108.

المراجع الأجنبية:

1-Al-Qatawneh, M. I. (2014). The impact of organizational structure on organizational commitment: A comparison between public and private sector firms in Jordan. *European journal of Business and Management*, *6*(12), 30-37.

2-Awa, K. I. *Functional structure and operational issues: An examination of core challenges and remedies*. IOSR Journal of Business and Management.2016. *18*(1), 1-4

3-Lorch, C. A. (2019). Identifying Predictors of Organizational Commitment among Community College Faculty Members in Arkansas.

4-Suzuki, K & Hur, H(2018). Bureaucratic Structures And Organizational Commitment Of Senior Public Officials.*Qog Working Paper Series*,*2018*(9), 9.

5-Steiger, J. S., Hammou, K. A., & Galib, M. H. (2014). An examination of the influence of organizational structure types and management levels on knowledge management practices in organizations. *International Journal of Business and Management*, *9*(6), 43.

6-Mehrabi, J., Soltani, I., Alemzadeh, M., & Jadidi, M. (2013). Explaining the relationship between organizational structure and dimensions of learning organizations (case study: education organization in Boroojerd county and the related departments). *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *3*(4), 116.

7-Ghorbani, M., Noghabi, J. T., & Nikoukar, M. (2011). Relationship between organizational structure dimensions and knowledge management (KM) in educational organization. *World Applied Sciences Journal*, *12*(11), 2032-2040.

8-O'Hare, K. (2019). Impact of organizational structure in corrections: Recommendations for correctional leaders.

9-Salimbahrami,H., Ahmadi, H., Hajikolaei,Z., Mirzajani, H., Asheghan, K., & Sahebi, M. (2015). The Relation of Organizational Structure and its Dimensions with Staff's Quality of Work Life. *American International Journal of Contemporary Research*, *5*(3), 1-9.

10-Alataş, E. (2018). The impact of organizational culture and structure on enterprise resource planning success.

11-Ajagbe, M. A., Bih, J., Olujobi, J. O., & Udo Udo, E. E. (2016). Which Precedes the other? Organizational Strategy or Organizational Structure.

12-Meydan, H., & Köksal, K. (2019). The effect of organizational structure on leader power in educational and security organizations: A comparative study. *Egitim ve Bilim*, *44*(197).

13-Raziq, M. M., Ahmad, M., Iqbal, M. Z., Ikramullah, M., & David, M. (2020). Organisational structure and project success: The mediating role of knowledge sharing. *Journal of Information & Knowledge Management*, *19*(02).

14-Chib, M. Discovering the Impact of Job Security on Organizational Commitment and Perceived Stress. Socialsci Journal. 3(1),52-61.

أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية)

عبد القادر الشعار * د.زينب مهنا ** د. هيفاء غدير ***

(الايداع:22 نيسان 2022،القبول:19 تموز 2022)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية ومقارنة النتائج بين المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة 2020–2011.

استخدمت الدراسة العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، في حين تم استخدام، كفاية رأس المال، السيولة، الكفاءة، كمتغيرات مستقلة.

تم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، حيثُ تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج المناسب، وقد أشارات اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات النموذج الأول (المصارف التقليدية) استقرت عند المستوى ولذلك تم تقدير البيانات الساكنة، وقد تم إجراء اختبار F المقيد واختبار Hausman للمفاضلة بين نماذج البانل الثلاثة، حيث تم اختيار نموذج الأثار العشوائية، أما متغيرات النموذج الثاني (المصارف الإسلامية) فقد اختلفت بدرجة استقراريتها، لذلك تم اعتماد النماذج الديناميكية، وتم استخدام منهجية ARDL، وبهذا جمعت الدراسة بين نماذج البانل الساكنة والديناميكية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي معنوي عند مستوى معنوية (10%) للمحددات السابقة في ربحية المصارف التقليدية، وأثر سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة 10% في ربحية المصارف الإسلامية، وهذا يشير إلى أن المصارف التقليدية كانت أقدر على إدارة المحددات الداخلية من المصارف الإسلامية العاملة في سورية. وعلى ضوء النتائج يقترح الباحثون بإدارة النفقات بشكل أكثر كفاءة، توجيه السيولة إلى الاستثمارات المختلفة واستغلال رأس المال بشكل أفضل مما يسهم بزيادة الأرباح في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الربحية، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، رأس المال، الكفاءة، السيولة.

---

*طالب ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

**مدرسة في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية– اللاذقية.

*** مدرسة في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

The impact of capital adequacy, operational efficiency and liquidity on the profitability of private banks

(A comparative study between Islamic and traditional banks working in Syria)

* Abdulqader al-shaar **Zeinab Mhanna ***Heifa Ghadeer

(Received:22 April 2022,Accepted:19 July 2022)

Abstract:

The aim of this research is to study the impact of capital adequacy, operational efficiency and liquidity on the profitability of private banks working in Syria and to compare the .results between Islamic and traditional banks during the period 2011-2020

The study used ROE as a dependent variable. While the ratio of equity to total assets, the ratio of operating expenses to total assets and the ratio of ready liquidity were used as .independent variables

The study used panel data. A set of statistical tests were performed to choose the appropriate model. For the traditional banks model a static panel data method was selected, and the restricted f test and hausman test were performed and the random effects model was selected. And for the Islamic banks model the dynamic panel data method was selected and the ARDL methodology was used. By that the study used both .static and dynamic panel methods

The study concluded that there is a positive significant effect at 10% for all the previous variables on profitability of traditional. While there is a negative significant effect at 10% on profitability of Islamic banks. So this indicates that the traditional banks were better at .managing internal determinants than Islamic ones

In the light of the results, the researchers recommend managing expenditures more effectively, shifting liquidity to various investments, and making better use of capital which .contribute to increasing profits in Islamic banks

Keywords: profitability, Islamic banks, traditional banks, capital adequacy, efficiency, liquidity.

* Postgraduate student. Department of finance and banking sciences. Faculty of economics. Tishreen university. Latakia. Syria

**Teacher. Department of finance and banking sciences. Faculty of economics. Tishreen university. Latakia. Syria.

***Teacher. Department of finance and banking sciences. Faculty of economics. Tishreen university. Latakia. Syria.

المقدمةIntroduction :

تعد الربحية المصرفية شرطاً أساسياً للاستمرار والبقاء، ولهذا تهدف المصارف إلى تحقيق قدر جيد من الأرباح يساعدها على الاستمرار ضمن البيئة التنافسية، وذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الربحية، ومحاولة تكييفها واستغلالها بما يحقق أهداف المصرف، ومن بين هذه العوامل:

رأس المال؛ يعرف رأس المال بأنهُ المال المقدم من الشركاء أثناء تأسيس المصرف، ويتم توزيعهُ على أسهم بين الشركاء، يمكن أن يؤثر رأس المال في الربحية بشكل مختلف، فزيادة رأس المال تمكِن المصرف من الدخول في استثمارات كبيرة تُساعد في زيادة الأرباح، ومن الناحية الأخرى زيادة رأس المال يمكن أن تخفض من الأرباح الموزعة على المساهمين؛ إذ أن الأرباح ستقسم على الأسهم وكلما ازدادت الأسهم كلما انخفضت نسبة الأرباح.

العامل الثاني هو السيولة والتي تعرف بأنها قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل، أن ارتفاع السيولة في المصرف يشجع على الدخول في صفقات جديدة، وانخفاضها يعرض سمعة المصرف إلى الإساءة.

ومن بين العوامل المؤثرة كفاءة إدارة المصرف؛ إذ أن الإدارة التي تتمتع بالخبرة والكفاءة تُخفض التكاليف المصرفية التي يتكبدها المصرف مما يزيد من الأرباح.

بناءً على ما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) العاملة في سورية من خلال نموذجين مختلفين؛ نموذج خاص بالمصارف الإسلامية وأخر خاص بالمصارف التقليدية، ومن ثم مقارنة النتائج بين النموذجين خلال الفترة 2020-2011.

مشكلة البحث Research Problem:

1-هل يوجد أثر للمحددات الداخلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية؟ ويتفرع عنه:

- هل يوجد أثر لكفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية؟
- هل يوجد أثر للكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية؟
- هل يوجد أثر للسيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية؟

2-هل يوجد أثر للمحددات الداخلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟ ويتفرع عنه:

- هل يوجد أثر لكفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟
- هل يوجد أثر للكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟
- هل يوجد أثر للسيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟

أهداف البحث Research Objectives:

1- دراسة أثر كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
2- دراسة أثر الكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
3- دراسة أثر السيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
4- دراسة أثر كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
5- دراسة أثر الكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
6- دراسة أثر السيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

أهمية البحث Research Importance:

الأهمية النظرية:

تكمن أهمية البحث النظرية من أهمية القطاع المصرفي الذي يعتبر من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك كان موضوع الربحية من المواضيع الشاغلة لكل من الباحثين والأكاديميين من خلال دراسة أهم المحددات للربحية، وعليه ستقدم هذه الدراسة دليلاً عن أثر بعض المحددات الداخلية في ربحية المصارف الخاصة ومقارنة النتائج بين المصارف التقليدية والإسلامية، وستجمع هذه الدراسة بين نماذج البانل الساكنة والديناميكية، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة واختلافها عن الدراسات السابقة.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية من كونها تختبر أثر المحددات الداخلية في ربحية المصارف الخاصة وهذه المتغيرات تتضمن السيولة، كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية ومقارنة النتائج بين المصارف التقليدية والإسلامية، وذلك من خلال نموذجين مختلفين؛ نموذج خاص بالمصارف التقليدية وأخر خاص بالمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديث مما قد يمكن من الوصول إلى نتائج تخدم المساهمين، وإدارة المصرف، والسلطات النقدية.

فرضيات البحث Research Hypotheses:

1- يوجد أثر لكفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
2- يوجد أثر للكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
3- يوجد أثر للسيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.
4- يوجد أثر لكفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
5- يوجد أثر للكفاء التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.
6- يوجد أثر للسيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

منهجية البحث Methodology Research:

يتضمن مجتمع البحث جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية، والتي تتضمن 11 مصرف تقليدي و 3 مصارف إسلامية وسيتم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2011-2020. ومن أجل اختبار الفرضيات سيتم استخدام الأساليب الإحصائية بالاعتماد على نماذج panel Data الساكنة والديناميكية باستخدام برنامج Eviews10، وسيتم اختبار أثر المتغيرات المستقلة في الربحية وفقاً للمعادلة التالية: $ROE= a+\beta1(x1) + \beta2(x2) + \beta3(x3) \in$

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة، نوعها، وطريقة قياسها

متغيرات الدراسة variable	الرمز code	طريقة القياس measurement	الدراسات المرجعية
العائد على حقوق الملكية	ROA	= (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية) *100%	(Elseoud et al 2020)
الكفاءة التشغيلية	X1	=المصاريف التشغيلية/ إجمالي الاصول	(Elseoud et al 2020)
السيولة	X2	= النقد الجاهز/ إجمالي الأصول	(Alzoubi.2018)
كفاية رأس المال	X3	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الاصول	(Alzoubi.2018)

الدراسات السابقة Literature Review:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة **(خلف &** زملاءه، **2018)** بعنوان" **أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الهيكل التمويلي في الربحية، وذلك باستخدام بيانات سنوية، وقد اقتصرت عينة البحث على مصرف سورية الدولي الإسلامي.

استخدمت الدراسة معادلة الانحدار الخطي البسيط، وتم استخدام اختبار ANOVA، ومعامل الارتباط بيرسون. تضمنت المتغيرات المستقلة نسبة الهيكل المالي (مقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)، وتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول كمتغيرات تابعة.

توصلت الدراسة إلى أن الهيكل المالي يرتبط بعلاقة طردية مع العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

2- دراسة **(العبيد ،2015)** بعنوان" **أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية)"**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية في سورية خلال الفترة 2010-2014، وذلك باستخدام بيانات سنوية على عينة تضمنت جميع المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

استخدمت الدراسة معامل الارتباط بيرسون لكل مصرف على حدة لتحديد العلاقة بين المتغيرات، وقد تضمنت المتغيرات المستقلة بعض من نسب السيولة، والتي تم قياسها من خلال (نسبة تغطية السيولة، نسبة السيولة النقدية، النقد +شبه النقد نسبة من إجمالي الودائع)، بينما تم استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين السيولة والربحية خلال فترة الدراسة.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة **(Nour Aldeen et al.2020)** بعنوان " **Islamic vs. Conventional Banks in Syria: Analysis on Financial Performances"**

المصارف الإسلامية مقابل المصارف التقليدية في سورية: تحليل الأداء المالي

هدفت الدراسة إلى اختبار العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومقارنة النتائج بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة في سورية، وذلك باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2011-2017.

استخدمت الدراسة نماذج panel Data، وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، تم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائي، وقد تم اختيار نموذج الأثار العشوائي، واختبار T للمقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. استخدمت الدراسة جودة الأصول مقاساً بالقروض والتمويل غير الموظف نسبة من إجمالي الأصول كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فقد تضمنت كفاية رأس المال مقاساً برأس المال من المستوى الأول+ رأس المال من المستوى الثاني نسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، إجمالي مصاريف التشغيل نسبة من إجمالي إيرادات التشغيل، العائد على الأصول، نسبة التمويل إلى الودائع مقاساً بمتوسط إجمالي القروض والتمويل نسبة من متوسط إجمالي ودائع العملاء، أسعار الصرف، نمو الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى أن أداء المصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية من حيث جودة الأصول وعدم وجود فروق مع بقية المتغيرات، نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف له أثر سلبي في التمويل المتعثر، بينما كان لنسبة التمويل إلى الودائع ونسبة مصاريف التشغيل أثر طردي في التمويل المتعثر.

2- دراسة (Alzoubi.2018) بعنوان" **Determinants of Bank profitability: Islamic Versus Conventional Banks**"

محددات الربحية: مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العوامل الداخلية في ربحية المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ثم مقارنة النتائج، وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على الربحية خلال الفترة 2016-2010، وذلك باستخدام بيانات سنوية على عينة تضمنت 42 مصرف إسلامي و26 مصرف تقليدي من 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ضمن العينة سورية.

تم استخدام نماذج panel Data، وتم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثار العشوائي ونموذج الأثار الثابتة وقد أشارت النتائج إلى أن نموذج الأثار الثابتة هو المناسب للدراسة. تم قياس المتغير التابع باستخدام العائد على الأصول، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة كفاية رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية نسبة من إجمالي الأصول، حجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، التمويل المقدم مقاساً بإجمالي التمويل المقدم نسبة من إجمالي الأصول، الودائع مقاساً بإجمالي الودائع نسبة من إجمالي الأصول، النقدية مقاساً بالنقد نسبة من إجمالي الأصول، الأوراق المالية مقاساً الأوراق المالية نسبة من إجمالي الأصول.

توصلت نتائج الدراسة في المصارف الإسلامية إلى أن حجم المصرف، كفاية رأس المال، التمويل، الودائع لها أثر طردي وكبير على العائد على الأصول، أما النقد فلم يكن لهُ أثر مهم في العائد على الأصول، بينما كان للاستثمار في الأوراق المالية أثر سلبي في العائد على الأصول.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات فيما بينها وذلك في العديد من النقاط؛ فبعضها اقتصر على معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات (العبيد ،2015) ، والبعض الأخر استخدم الانحدار الخطي البسيط (خلف & زملاءه، 2018)، في حين استخدم البعض الأخر السلاسل الزمنية المقطعية (Nour Aldeen *et al*.2020) ، (Alzoubi.2018) ، كما اختلفت من حيث العينة فالبعض اقتصر على دولة واحدة كدراسة (خلف & زملاءه، 2018) ، بينما تضمن البعض الأخر مجموعة من الدول (Alzoubi.2018) ، كما اختلفت من حيث الهدف فبعضها اقتصر على تحديد المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية (العبيد ،2015) ، والبعض ذهب لتحديد المتغيرات المؤثرة في الربحية بين المصارف الإسلامية والتقليدية ومقارنة النتائج كدراسة (Nour Aldeen *et al*.2020)

_تختلف هذه الدراسة عن دراسة (خلف & زملاءه، 2018) في العينة، الأساليب الإحصائية، الهدف، المتغيرات. في حين تختلف عن دراسة (العبيد ،2015) في الهدف، العينة، الأساليب الإحصائية، الفترة الزمنية. بينما تختلف عن دراسة (Nour Aldeen *et al*.2020،) في الهدف، المتغيرات التابعة، بعض المتغيرات المستقلة، الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ فقد جمعت هذه الدراسة نماذج بانل الساكنة والديناميكية وذلك من خلال دراسة كل منها بشكل مستقل عن الأخر. كما تختلف عن دراسة (Alzoubi.2018) من حيث الأساليب الإحصائية، الفترة الزمنية، العينة. وبهذا تأتي أهمية الدراسة واختلافها عن الدراسات السابقة.

القسم النظري:

تعريف المصارف الإسلامية: عرفها عبد الحفيظ، 2014، ص80 بأنها: " تلك التي تنص عقودها التأسيسية ونظمها الأساسية على الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعمل وفق ما تنص عليه هذه الأحكام".

تعريف المصارف التقليدية: "منشأة مالية غرضها الرئيسي تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الاموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي ورأسمالها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها" (المغربي، 2004، ص 75)

تعريف الربحية: تعرف الربحية بأنها قدرة أداة معينة على كسب العائد من استخدامها (Mahesh. 2010.p 109) ، كما تعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي حققها المصرف مع الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (نبيلة، 2016، ص 4) ، ومن بعض هذه المحددات:

هيكل رأس المال:

يعرف رأس المال بأنهُ هو مجموع الأموال التي يدفعها المساهمين عند تأسيس المصرف، وغالباً ما يكون على شكل أسهم، وعادة لا تشكل هذه الأموال نسبة كبيرة من موارد المصرف (محمد، محمد، 2016، ص6)، يعتبر رأس المال صمام الأمان الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية والتقليدية في تغطية الخسائر غير المتوقعة (هناوي، قاسم، 2017، ص 54)يؤثر هيكل رأس المال على التدفقات النقدية للمصرف، وعلى السيولة الموجودة، وبالتالي سيكون لهُ أثر هام على الربحية، يتعلق قرار التمويل في تحديد المزيج المناسب من الأموال الداخلية والخارجية (حقي، 2016، ص 53)، تحصل المؤسسات المالية على الأموال إما داخلياً من خلال الأرباح المحتجزة، وإما خارجياً عن طريق اقتراض الديون أو إصدار الأسهم، وعليه يتكون هيكل رأس المال من حقوق الملكية وإجمالي الديون (QAYYUM&NOREEN. 2019.p65). يشير رأس المال إلى الأموال الخاصة والمتاحة لدى المصرف لتمويل الأعمال التجارية، وهو بمثابة الأمان في حال حدوث أي خسائر مستقبلية (Obamuyi. 2013.p103) ، ويمكن لإدارة المصرف تعظيم الأرباح من خلال تحديد هيكل رأس المال الأمثل (QAYYUM&NOREEN. 2019.p65).

الكفاءة التشغيلية:

تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بشرية ومادية بما يحقق إدارة مثلى للتدفقات والمعاملات المالية (بوعبدلي، عمان، 2016، ص316). فمن المتعارف عليه أن الإدارة الجيدة هي السبب الرئيس في نجاح منظمات الأعمال، وتحقيق الأرباح، إذ يقع على عاتق الإدارة التوفيق بين العائد والمخاطر من الاستثمارات، أيضاً يجب على الإدارة الجيدة خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال الخبرة التي اكتسبتها الإدارة من قيامها بوظائفها المختلفة (حزوري، 2018، ص80) فالربحية المصرفية تتأثر بإدارة المصرف للنفقات؛ فكلما كانت إدارة المصرف قادرة على خفض النفقات كلما ازدادت الربحية (Abel &Roux. 2016.p 847) ، يتم قياس الكفاءة التشغيلية بحسب (Elseoud et al 2020) بالمصاريف التشغيلية نسبة من إجمالي الأصول.

السيولة:

–تعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته المالية وتلبية طلبات الائتمان ومنح قروض جديدة، وهذا يتطلب توافر نقد جاهز لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله بسرعة وسهولة ودون التعرض لخسائر في قيمتها0 (حمد نقلاً عن أبو أحمد 2002 ص 185) تؤثر السيولة على الربحية بشكل سلبي؛ فزيادة السيولة المصرفية يمكن أن تعطل على المصرف الدخول في استثمارات تساعد في زيادة الربحية، كما أن المصارف التي تدخل في استثمارات مدرة للأرباح ستدخل في مخاطر السيولة، ولهذا تسعى إدارة المصرف إلى الوفيق بين هدفي السيولة والربحية (حزوري، 2018، ص81)

النتائج والمناقشة:

النموذج الأول: العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية:

تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2020–2011:

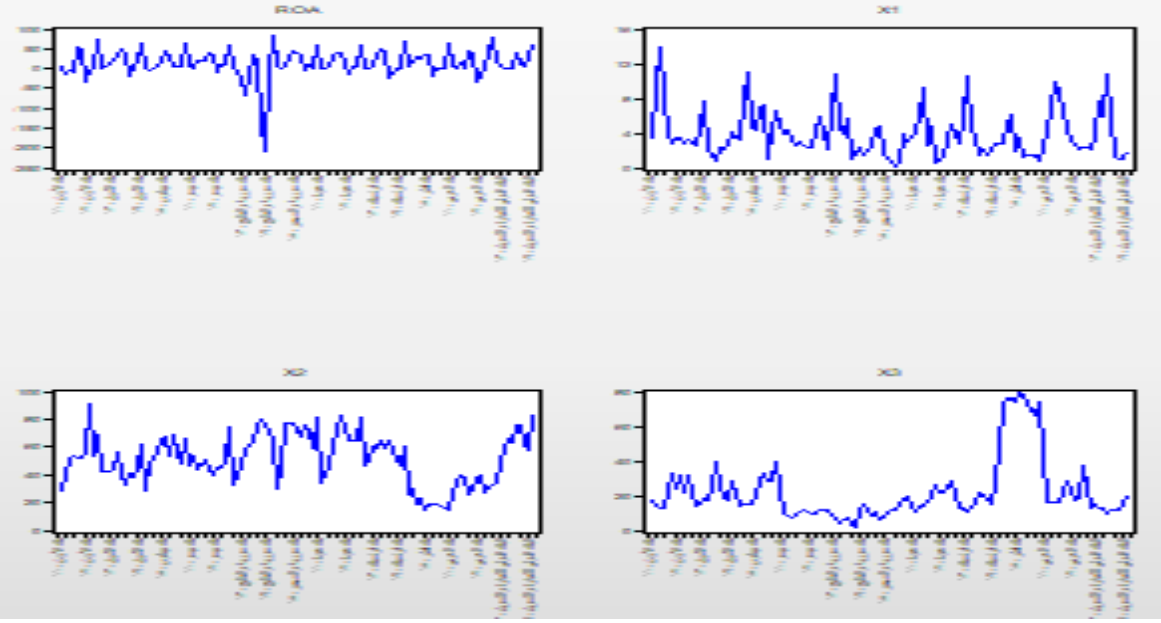

الشكل رقم (1): متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

– الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة

	ROA	X1	X2	X3
Mean	13.00784	3.906055	51.31030	21.91451
Median	8.041933	3.197026	51.05738	15.56970
Maximum	84.15281	13.81666	90.54577	79.22684
Minimum	-206.6121	0.023729	14.26599	1.195028
Std. Dev.	36.60966	2.721461	18.06181	18.19912
Skewness	-2.342430	1.227347	-0.090222	2.079563
Kurtosis	15.42356	4.264241	2.248728	6.497353
Jarque-Bera	808.0088	34.94256	2.736108	135.3449
Probability	0.000000	0.000000	0.254602	0.000000
Sum	1430.862	429.6660	5644.133	2410.596
Sum Sq. Dev.	146089.2	807.2923	35558.97	36101.67
Observations	110	110	110	110

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يقدم الجدول السابق (2) الصفات الرئيسة لمتغيرات الدراسة، وقد تم عرض كلاً من المتوسط، الحد الأعلى، الحد الأدنى، الانحراف المعياري، التفرطح، إحصائية Jarque–Bera، وتشير الإحصائيات الوصفية إلى أن نسبة السيولة X2 سجلت أعلى قيمة بين المتغيرات 90.54577، في حين سجل العائد على حقوق الملكية ROA أدنى قيمة 206.6121–، كما سجل العائد على حقوق الملكية أعلى نسبة تشتت 36.60966، وأن عدد المشاهدات بلغ 110 مشاهدة.

– مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (3): العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة

	X1	X2	X3
X1	1.000000	-0.024683	-0.180652
X2	-0.024683	1.000000	-0.513388
X3	-0.180652	-0.513388	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر الجدول (3) العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة، وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة؛ فقد شكلت أعلى نسبة ارتباط بين X3. X2 نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات فقد بلغت -0.513388.

- اختبار جذر الوحدة:

يظهر الجدول (4) اختبار Levin. Lin&chu t للسلاسل الزمنية المقطعية وذلك خلال المستوى وبعد أخذ الفرق الأول، ومع وجود ثابت، ثابت واتجاه، وبدون.

الجدول رقم (4): اختبار Levin. Lin&chu t*

	Level			1 st difference		
						ROA
	Individual intercept	Individual intercept and trend	None	Individual intercept	Individual intercept and trend	None
Statistic	-0.78996	-1.63173	-3.68059			
Prop	0.2148	0.0514	0.0001			
						X1
Statistic	-3.05851	-8.31983	-3.60845			
Prop	0.0011	0.0000	0.0002			
						X2
Statistic	-4.88251	-3.65414	-0.20667			
Prop	0.0000	0.0001	0.4181			
						X3
Statistic	-0.30661	-9.23879	1.02377			
Prop	0.3796	0.0000	0.8470			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير الجدول السابق 34) أن جميع المتغيرات استقرت عند المستوى؛ وعليه يتم الحكم باستقراريه البيانات ولذلك سيتم اعتماد بيانات بانل الساكنة.

- المقارنة بين نموذج الأثار التجميعية والأثار الثابتة:

الجدول رقم (5): Test (f)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.166855	(10,96)	0.0001
Cross-section Chi-square	39.655089	10	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير اختبار f المقيد أن نموذج الانحدار التجميعي ليس الأنسب لبيانات الدراسة، لذلك سيتم تقدير نموذج الأثار الثابتة والعشوائية وتحديد النموذج الأنسب.

- المقارنة بين نموذج الأثار الثابتة والعشوائية:

الجدول رقم (6): Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	19.777864	3	0.0002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير الجدول السابق أن نموذج الأثار العشوائية هو الأفضل لبيانات الدراسة لذلك سيتم تقدير نموذج الأثار العشوائية.

– اختبار الفرضيات:

الجدول رقم (7): نموذج الأثار العشوائية

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/24/22 Time: 21:55
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 110
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.544059	1.197745	0.454236	0.6506
X2	0.306718	0.218308	1.404979	0.1630
X3	0.946794	0.271719	3.484456	0.0007
C	-25.60360	16.60642	-1.541789	0.1261

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير الاختبار الأثار العشوائية إلى وجود أثر طردي معنوي عند مستوى 10% للكفاءة (X1)، السيولة (x2)، كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية العاملة في سورية.

– اختبار البواقي:

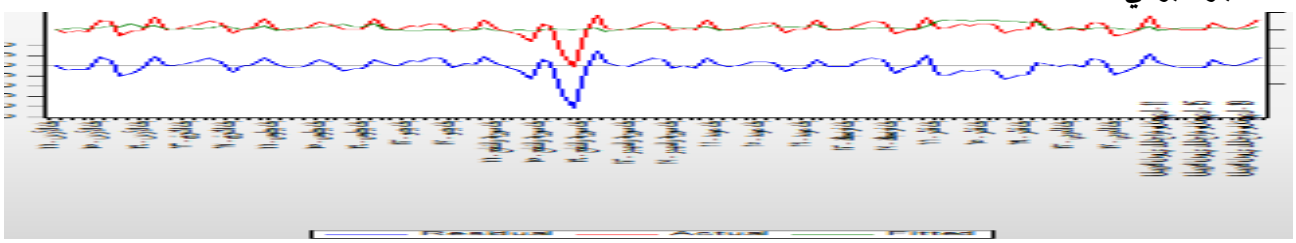

الشكل رقم (2): بواقي معادلة الأنحدار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

– اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (8) : اختبار الارتباط الذاتي

Durbin–Watson	1.408747

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير اختبار Durbin–Watson إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين المتغيرات، وعليه يمكن الحكم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

–اختبار التوزيع الطبيعي:

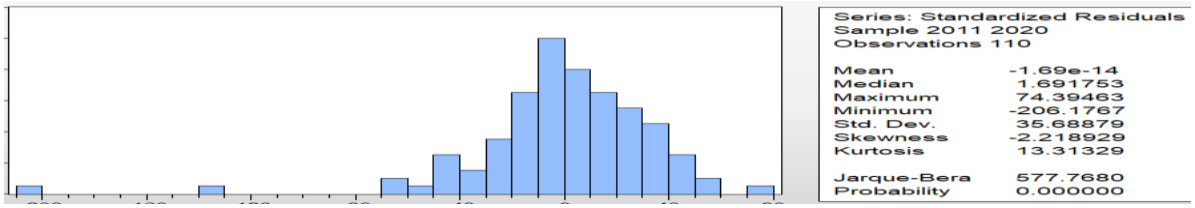

الشكل رقم (3): التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير الشكل (3) أن بواقي معادلة الانحدار لا تتبع التوزيع الطبيعي.

النموذج الثاني: العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الخاصة العاملة في سورية:

تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2011–2020:

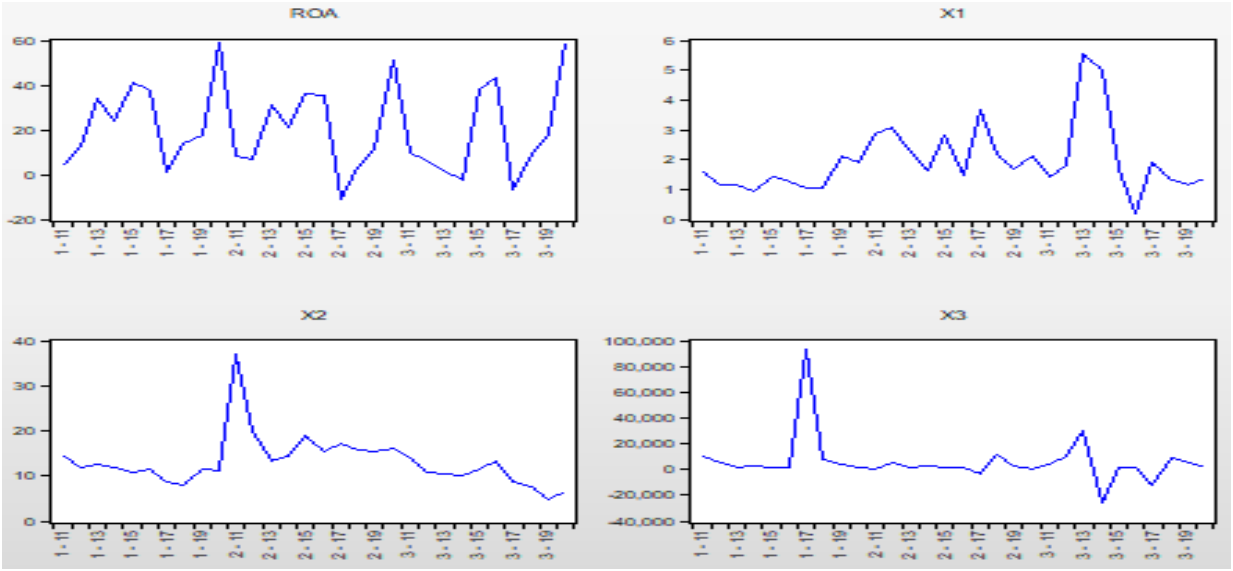

الشكل رقم (4) :متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

– لإحصاء الوصفي للمتغيرات:

الجدول رقم (8): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	ROA	X1	X2	X3
Mean	20.44523	1.958015	13.14099	5848.980
Median	15.48414	1.645888	11.84325	2258.075
Maximum	58.84895	5.562734	37.13319	93537.29
Minimum	-10.86642	0.197725	4.872475	-26139.55
Std. Dev.	19.21684	1.155346	5.747083	18657.21
Skewness	0.423998	1.654407	2.404469	3.506163
Kurtosis	2.171516	5.687633	11.26895	17.85672
Jarque-Bera	1.756856	22.71453	114.3769	337.3686
Probability	0.415435	0.000012	0.000000	0.000000
Sum	613.3568	58.74045	394.2296	175469.4
Sum Sq. Dev.	10709.32	38.70989	957.8399	1.01E+10
Observations	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يقدم الجدول السابق (8) الصفات الرئيسة لمتغيرات الدراسة، وتشير الإحصائيات الوصفية إلى أن نسبة كفاية رأس المال X2 سجلت أعلى قيمة بين المتغيرات 93537.29، في حين سجلت النسبة ذاتها X3 أدنى قيمة 26139.55–، كما سجلت أعلى نسبة تشتت 18657.21، وأن عدد المشاهدات بلغ 30 مشاهدة.

–مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (9): العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة

	X1	X2	X3
X1	1.000000	0.261011	-0.142988
X2	0.261011	1.000000	-0.152927
X3	-0.142988	-0.152927	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يقدم الجدول (9) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة؛ وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسي بين المتغيرات المستقلة.

– أختبار جذر الوحدة:

الجدول رقم (10): اختبار Levin. Lin&chu t*

	Level			1 st difference		
ROA						
	Individual intercept	Individual intercept and trend	None	Individual intercept	Individual intercept and trend	None
Statistic	−0.31891	0.01847	0.77043	−0.07569	−0.21510	−3.46084
Prop	0.3749	0.5074	0.2205	0.4698	0.4148	0.0003
X2						
Statistic	−3.07663	−2.26794	−3.39418			
Prop	0.0010	0.0117	0.0003			
X1						
Statistic	−2.11710	−6.75481	−0.74540			
Prop	0.1171	0.0000	0.2280			
X3						
Statistic	−1.40100	−1.03640	−0.88273	−3.07910	−2.41981	−6.18653
Statistic	0.0806	0.1500	0.1887	0.0010	0.0078	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام نموذج ARDL:

يشير الجدول السابق (10) أن المتغيرات اختلفت بدرجة استقراريتها، وبناءً على ذلك تبين أن النموذج الديناميكي هو الأكثر ملائمة للبيانات، ولذلك سيتم استخدام منهية ARDL للإبطاء الموزع.

الجدول رقم(11): نموذج ARDL

Dependent Variable: D(ROA)
Method: ARDL
Date: 02/18/22 Time: 17:13
Sample: 2012 2020
Included observations: 27
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
X1	-6.920035	2.708724	-2.554721	0.0252
X2	-2.387491	2.399431	-0.995024	0.3394
X3	-0.000597	0.000283	-2.112909	0.0562
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.944612	0.058028	-16.27867	0.0000
D(X1)	-2.686941	4.413415	-0.608812	0.5540
D(X2)	4.469764	2.685125	1.664639	0.1219
D(X3)	0.000171	0.000121	1.410734	0.1837
C	68.62304	6.386858	10.74441	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير اختبار ARDL أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن94 % من الأخطاء يمكن تصحيحها للعودة للوضع التوازني سنوياً، كما يبين الجدول وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 10% للكفاءة (x1)، السيولة (x2)، كفاية رأس المال (x3) في العائد على حقوق الملكية.

اختبار البواقي:

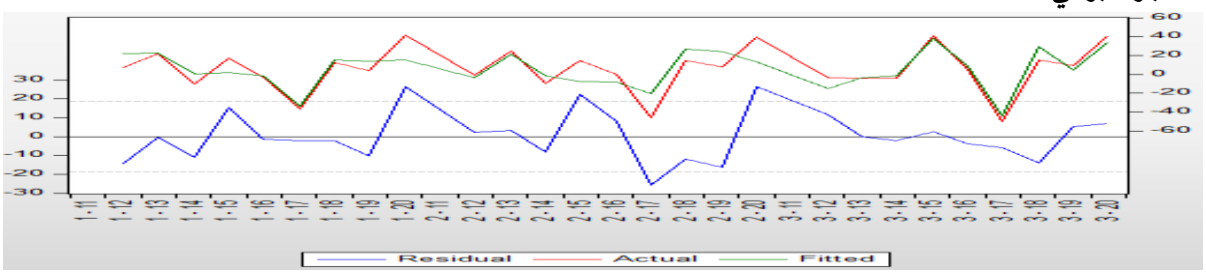

الشكل رقم(5): بواقي معادلة الأنحدار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير الشكل السابق أن البواقي تعاني من بعض مشاكل الارتباط.

– اختبار التوزيع الطبيعي:

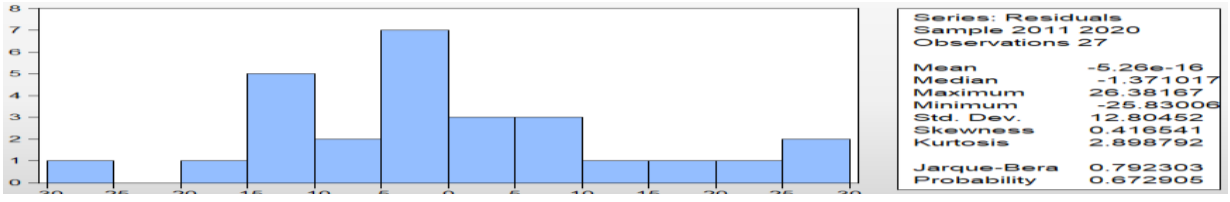

الشكل رقم(6): التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الأنحدار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح الشكل (6) أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

– اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (12): اختبار الارتباط الذاتي

Durbin–Watson	1.622471

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير اختبار Durbin–Watson إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين المتغيرات، وعليه يمكن الحكم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

النتائج والمناقشة:

1- وجود أثر طردي للكفاءة في ربحية المصارف التقليدية وهذا يشير إلى قدرة المصارف التقليدية على ضبط التكاليف التشغيلية بشكل ساهم في زيادة الربحية، بينما كانت المصارف الإسلامية أقل قدرة على ضبط التكاليف مما أثر في إجمالي الأرباح المحققة.

2- وجود أثر طردي للسيولة المصرفية في ربحية المصارف التقليدية وأثر سلبي في ربحية المصارف الإسلامية وهذه النتيجة توافق دراسة (Alzoubi.2018) ، وتخالف نتائج دراسة (العبيد، 2015) ، وهذا يشير إلى أن المصارف التقليدية تستثمر النقدية بشكل أفضل من المصارف الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية لا توجه الأموال لديها إلى الاستثمارات المختلفة، حيثُ أن المصارف الإسلامية تكون معرضة للمخاطر نتيجة الصيغ الاستثمارية التي تتعامل بها، ولهذا تكون أكثر حذراً من الدخول في مشاريع جديدة أكثر مخاطرة. الأمر الذي يدفع المصارف الإسلامية إلى استثمار أموالها في صيغ المرابحات ذات العائد المنخفض مقارنة بالصيغ الأخرى.

3- وجود أثر طردي لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التقليدية وبهذا تتوافق مع نتائج (Alzoubi .2018) ,وهذا يشير إلى أن زيادة رأس المال تمكن المصارف التقليدية من الدخول في استثمارات تزيد من أرباحها، كما أن زيادة رأس المال يساعد المصارف في الحصول على الأموال المختلفة من مصادر منخفضة التكلفة. وأثر سلبي في ربحية المصارف الإسلامية وهذه النتيجة تخالف دراسة (خلف زملاءه2018) ، يكمن الاختلاف باختلاف الأساليب الإحصائية المستخدمة، العينة، الفترة الزمنية. وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية تعتمد على أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الاستثمارات المختلفة بدلاً من الاعتماد على أموالها الخاصة.

التوصيات:

1- الاهتمام بالعوامل المؤثرة في ربحية المصارف التقليدية والإسلامية، والعمل على إدارة النفقات بكفاءة أكبر بحيث يتم تخفيضها إلى أقل قدر ممكن مما يمكن من زيادة الأرباح.

2- العمل على استثمار راس المال كونه مصدر هام للأموال والسيولة إلى جانب الودائع، وعدم تجميد السيولة وذلك من خلال الدخول في الاستثمارات المختلفة.

3- عدم إهمال العوامل الداخلية والخارجية الأخرى كونها ذات إثر هام في ارباح المصارف التقليدية والإسلامية.

المراجع:

1- خلف أسمهان، نقار عثمان، عدنان فاعور مؤمنة، (2018). أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010–2017)، مجلة جامعة حماة 1(5) 18–1.

2- العبيد، علي ميمون. (2015). أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)، مجلة جامعة البعث، المجلد (37)، العدد (9): 145–117.

3- عبد الحفيظ بهون علي، محمد احميداتو، (2014). خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية، رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر..

4- المغربي حسام صبحي، (2015). الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر، جامعة الشرق الأوسط.

5- بوعبدلي أحلام، عمان أحمد، (2016). قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA"

6- نبيلة رقاقدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004-2014)، رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر في جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2016.

7- غيث مجدي علي محمد، الزيدانيين هيام محمد، (2016). توليد النقد في المصارف الإسلامية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 4: 166-121.

8- هناوي وائل، قاسم عبد الرزاق، (2017). تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة (دراسة تطبيقية)، قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، مجلة جامعة البعث– المجلد (39) – العدد (32): 39-84.

9- حقي بسام، دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دراسة أعدت لنيل شهادة الماستر في الجامعة الافتراضية السورية، 2016.

10-حزوري، حسن، (2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف، دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة الفرات.

11-حمد محمد خلف (2002).مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية في العراق.

المراجع الأجنبية:

1-Nour AldeenM. Herianingrum sri. Mhmmad Wafik al Agawany Ziad. (2020). Islamic vs. Conventional Banks in Syria: Analysis on Financial Performances. journal of Economics and Business 5. (1): 1-26

2- Alzoubi Tariq., (2018). Determinants of Bank profitability: Islamic Versus Conventional Banks. Banks and Bank Systems. Vol. 13(3): 106-113.

3_ QAYYUM Noor ul. NOREEN Umara., (2019). Impact of Capital Structure on Profitability: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan. Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 6 (4): 65-74.

4_ Obamuyi Tomola Marshal., (2013). DETERMINANTS OF BANKS' PROFITABILITY IN A DEVELOPING ECONOMY: EVIDENCE FROM NIGERIA. ORGANIZATIONS AND MARKETS IN EMERGING ECONOMIEs. VOL 4(8):97-111.

5_ Abel Sanderson & Roux Pierre Le., (2016). Determinants of Banking Sector Profitability in Zimbabwe. international Journal of Economics and Financial. Vol 6 (3): 845-854.

6-Elseoud et al. Using a Panel data Approach to Determining the key Factors of Islamic banks' Profitability in Bahrain. Cogent Business & Management.2020.

تأثير بيئة العمل في نية ترك العمل
(دراسة ميدانية في جامعة تشرين)

إيليا العباس * د. سوما سليطين**

(الايداع:5 نيسان 2022،القبول:27 تموز 2022)

الملخَّص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بيئة العمل في نية ترك العمل، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث. حيث تمَّ توزيع 315 استبانة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين وتمَّ استرداد 263 استبانة و كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 252 استبانة، وتمَّ تحليل البيانات بواسطة الحزمة الاحصائية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية(SPSS20). وقد تمثلت أهم نتائج البحث بالآتي:

- لا توفر الجامعة خدمات النقل لأعضاء الهيئة التدريسية بالصورة المناسبة.
- لا يلبي نظام الرعاية الصحية احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية بصورة مناسبة
- توجد نية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين بترك العمل.
- يوجد تأثير جوهري للبعد المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- يوجد تأثير جوهري للبعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- يوجد تأثير جوهري لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.

ويوصي الباحث أن تعمل الجامعة على توفير المتطلبات الأساسية لعضو الهيئة التدريسية، كخدمات النقل والسكن والتأمين الصحي بصورة مناسبة لما لذلك من تأثير كبير في الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس.

الكلمات المفتاحية: بيئة، العمل، نية، ترك.

*طالب دراسات عليا(دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

**أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

The Impact Of The Work Environment On The Intention To Leave Work (A field study at Tishreen University)

Elia Alabbas* **Dr. Soma Sleeteen****

(Received:5 April 2022,Accepted:27 July 2022)

Abstract:

This study aimed to clarify the impact of the work environment on the intention to leave work, and to achieve the goal of this study, the descriptive analytical method was relied on as a general approach to research. 315 questionnaires were distributed to faculty members at Tishreen University, and 263 questionnaires were retrieved, and the number of valid questionnaires for analysis was; 252 questionnaires. The data was analyzed by the statistical package for economic and social sciences. SPSS20). The most important results of the search were the following:

- The university does not provide transportation services for faculty members in an appropriate manner.
- The health care system does not adequately meet the needs of faculty members.
- There is an intention among the faculty members at Tishreen University to leave work.
- There is a significant impact of the material dimension of the work environment in the intention to leave work for faculty members at Tishreen University.
- • There is a significant impact of the organizational dimension of the work environment on the intention to leave work for faculty members at Tishreen University.
- There is a significant impact of the work environment on the intention to leave work among the faculty members at Tishreen University.

The researcher recommends that the university work to provide the basic requirements for the faculty member such as transportation, housing and health insurance services in an appropriate manner because of this important role in enabling the faculty member to perform the tasks assigned to him in an appropriate manner.

Keywords: Work, Environment, Intention, Leave.

*Postgraduate Student (Phd), Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Associate Professor, Business Management Department. Faculty of Economics, Tishreen University, LataKia, Syria.

1-مقدمة

يعد السلوك التنظيمي من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماماً واضحاً في ميدان الإدارة في العقود الأخيرة، وذلك لما له من علاقة بفعالية المنظمة. هذا السلوك عرضة للتأثر ببيئة العمل المحيطة، فكثيراً ما أدت عدم قدرة بعض العمال على التكيف مع بيئة العمل في المنظمة إلى حالات من الاحباط والتوتر والقلق لدى العاملين، وشكل هذا الأمر دافعاً لدى بعض العمال للرغبة يترك العمل، ومحاولة إيجاد عمل بديل في منظمة أخرى، وهذا ما قد يترتب عليه خسائر فادحة للمنظمة وتعطل للعملية الإنتاجية.

وبما أن الجامعات تعتبر من أهم مصادر الموارد البشرية المتعلمة، وتلعب دوراً هاما في تحقيق الازدهار والتقدم، فمن الضروري أن تعمل الجامعة على توفير بيئة العمل التي تتناسب مع احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية ،لأن بيئة العمل غير المناسبة قد تشكل دافعاً كبيراً لدى البعض لمغادرة الجامعة، لذلك جاءت دراسة الباحث لتحديد إن كان هنالك من تأثير لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.

2-مشكلة البحث

أظهرت العديد من الدراسات السابقة دعماً لتأثير بيئة العمل في نية ترك العمل، حيث وجدت بعض الدراسات ومنها دراسة(Hanai,2021) بأن بيئة العمل أثرت بشكل كبير على الاحتفاظ بالموظفين ودراسة (2017)Yimer وجدت بأن سوء بيئة العمل هو أحد أبرز أسباب النية في ترك العمل (yimer.et. al,2017)، أما دراسة (2012) Markey & Webber وجدت بأنه عندما ينظر إلى مكان العمل على أنه غير مرض للموظفين تزداد احتمالية استقالتهم.

(Noranee. Et.al,2021,302)، كما أظهرت دراسة (Alias, et. Al, 2019) بأن بيئة العمل الداعمة ساهمت بارتفاع معدل الاحتفاظ بالموظفين. ومن خلال دراسة استطلاعية اجراها الباحث ووزع خلالها استبانة على ثلاثين عضو من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين من مختلف الكليات وتضمنت هذه الاستبانة مجموعة من البنود، ومن هذه البنود:

- تهتم الإدارة بمعالجة المشكلات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية.
- توفر الجامعة خدمات السكن المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية
- توفر الجامعة خدمات النقل المناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية.
- أفكر بترك العمل في الجامعة.

ومن خلال إجابات أفراد العينة تبين أنه هنالك بعض النواحي السلبية في بيئة العمل، وأن العديد من أعضاء الهيئة التدريسية يفكرون بترك العمل في الجامعة.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

هل هناك بيئة عمل مناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين؟

هل هنالك نية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين لمغادرة الجامعة؟

هل هنالك من تأثير لبيئة العمل في نية أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين بترك العمل؟

3-أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تحديد مستوى توفر بيئة عمل مناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- تحديد إن كان هنالك نية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين لمغادرة الجامعة.
- تحديد إن كان هنالك من تأثير لبيئة العمل في نية أعضاء الهيئة التدريسية بترك العمل.

4-أهمية البحث:

الأهمية النظرية:تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في أنه يتناول بيئة العمل، والتي تعتبر من العوامل الهامة التي قد تلعب دوراً هاماً في تشجع الموارد البشرية على الاستمرار بالعمل في المنظمة، لأنها تعنى بتوفير المناخ الملائم للعاملين الأمر الذي يحسن من أداء المنظمة.

الأهمية العملية:تلعب الجامعات دورا هاما في تحقيق الازدهار والتقدم في المجتمع، ولذلك فإن توفير بيئة العمل المشجعة على الابتكار والانجاز سيحسن من أداء أعضاء الهيئة التدريسية، وينعكس إيجاباً على جودة مخرجات الجامعة والذي يتمثل بطاقات بشرية متعلمة قادرة على النهوض بالمجتمع، وقد تلعب بيئة العمل دوراً هاماً في زيادة رغبة أعضاء الهيئة التدريسية بالرغبة بالاستمرار في العمل بالجامعة، لأن خسارة هذه الكوادر الهامة يشكل خسارة كبيرة للجامعات والمجتمع، وخاصة أن مثل هذه الكفاءات يصعب تعويضها حيث توصل الباحث إلى عدد من النتائج بما يخص بيئة العمل ونية ترك العمل واقترح عدد من التوصيات التي تساهم في تحسين بيئة العمل، وتشجع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين على البقاء في الجامعة إذا ما تمَّ الأخذ بها .

5-فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير جوهري لبيئة العمل في نية أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين يترك العمل.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد تأثير جوهري للبعد المادي لبيئة العمل في نية أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين يترك العمل.
- لا يوجد تأثير جوهري للبعد التنظيمي لبيئة العمل في نية أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين يترك العمل.

6- حدود البحث:

- الحدود المكانية: جامعة تشرين
- الحدود الزمانية:2022

7- متغيرات البحث

- المتغير المستقل: بيئة العمل
- المتغير التابع: نية ترك العمل

8- منهجية البحث:

تمَّ التحقق من الأهداف الموضوعة لهذا البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات من خلال الآتي:

إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف وتحليل الظواهر موضع الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، باستخدام برنامج SPSS20

9- مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين البالغ عددهم 1085.

- **عينة البحث:** وتمَّ تحديد حجم العينة باستخدام العلاقة التي قدمها Yamane(1967) وهي كالآتي:

(Jan Mora,Kloet,2010) n= N/(1+Ne^2)

N: حجم مجتمع البحث

e: خطأ المعاينة

ونتيجة تطبيق القانون بلغ حجم العينة 292 حيث تمَّ توزيع 315 استبيان وتمَّ استرداد 263 استبيان، والاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي بلغ عددها 252 استبيان.

10- الدراسات السابقة:

دراسة(Hanai,2021)

The Influence of Work Environment on Employee Retention: Empirical Evidence from Banking Institutions in Dar Es Salaam, Tanzania

تأثير بيئة العمل على الاحتفاظ بالموظفين : دليل تجريبي من المؤسسات المصرفية بدار السلام: تنزانيا

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بيئة العمل على الاحتفاظ بالموظفين في المؤسسات المصرفية في تانزانيا ولا سيما في منطقة دار السلام، وتم استخدام أخذ العينة الطبقية لضمان تمثيل البنوك المصنفة من حيث فئة البنوك، وتم اختيار أحد عشر بنكاً عن قصد لضمان تمثيل كل فئة في العينة، وثم تمَّ استخدام العينة العشوائية البسيطة لسحب عينة مقدارها 370 موظفا، وأشارت نتائج هذه الدراسة بأن بيئة العمل أثرت بشكل كبير على الاحتفاظ بالموظفين، وبأن سمات بيئة العمل المتمثلة بمسؤولية الوظيفة وسمعة البنك لها تأثير كبير على الاحتفاظ بالموظفين.

دراسة (Noranee. Et.al,2021,302)

The Relationship between Human Resource Practices and Employee Retention at a Private University: Work Environment as a Moderator

العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية والاحتفاظ بالموظفين بالجامعة الخاصة :بيئة العمل كمتغير معدل

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية والاحتفاظ بالموظفين، حيث تعمل بيئة العمل كمتغير معدل، وبلغ حجم العينة 178 من الأكاديميين وغير الأكاديميين بالجامعة الخاصة في إقليم سيلانجور في ماليزيا .

وتمَّ استخدام تحليل الانحدار الهرمي المتعدد لتحليل العلاقات بين المتغيرات، وأظهرت النتائج بأنَّ دعم المشرف والتعويض كان لهما علاقة كبيرة بالاحتفاظ بالموظفين، وأن دعم المشرف له علاقة سلبية مع الاحتفاظ بالموظفين ، وأنَّ التعويض كان له التأثير الأكبر في الاحتفاظ بالموظفين، وإن بيئة العمل كمتغير معدل لم تؤثر على العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية والاحتفاظ بالموظفين.

دراسة (Alemu,2020)

To Leave or to stay: Faculty Mobility in the Middle East

المغادرة أو البقاء: تنقل أعضاء هيئة التدريس في الشرق الأوسط

تبحث هذه الدراسة حول تنقل أعضاء هيئة التدريس في الشرق الأوسط، وقد شملت أعضاء هيئة التدريس في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومن أصل 600 عضو هيئة تدريس تم دعوتهم للمشاركة في ملئ الاستبانة أكمل 139 من أعضاء هيئة التدريس الاستبانة الإلكترونية، وتظهر النتائج بأن الرضا الوظيفي العام هو العامل الأكثر أهمية بقرار عضو الهيئة التدريسية بالبقاء أو المغادرة.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من ناحية المتغيرات البحثية إحدى الدراسات السابقة تناولت بيئة العمل كمتغير معدل للعلاقة بيين ممارسات الموارد البشرية والاحتفاظ بالموظفين في حين الدراسة الحالية تناولت بيئة العمل كمتغير مستقل، وكان هناك بعض الاختلاف في الأبعاد التي تناولها المتغير المستقل وهو بيئة العمل في الدراسة الحالية عن الأبعاد التي تناولها في الدراسات السابقة حيث تضمن في هذه الدراسة البعد المادي والبعد التنظيمي، وكان هناك تشابه مع دراسة أخرى في المتغير التابع وهو نية ترك العمل.

من ناحية بيئة التطبيق إحدى الدراسات أجريت في المؤسسات المصرفية وبقية الدراسات أجريت في بيئات أكاديمية عربية وأجنبية أما الدراسة الحالية فأجريت في البيئة الأكاديمية السورية.

11-الاطار النظري:

11-1- مفهوم بيئة العمل: هناك مفاهيم عديدة لبيئة العمل، فبيئة العمل تشمل جميع الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية التي تتفاعل مع جسم وعقل الموظف (Hanai,2021,43)، وعرف عقيلي(2005) بيئة العمل بأنها مجموعة من الإجراءات الفنية والإدارية، وتتمثل بالظروف المناخية والنفسية السائدة في أماكن تنفيذ الأعمال داخل المنظمات بوجه عام(المشوط،2011،15) .حيث يشير مفهوم بيئة العمل في معناه إلى الظروف الموجودة داخل المنظمة التي يجري بها العمل وتأثر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على سلوك العاملين واتجاهاتهم نحو العمل(حدادة،2018،10). ويعرفها هنري سافال على أنها قبل كل شيء ذات طبيعة مادية كالإضاءة والضوضاء والحرارة، وكذلك ذات طبيعة سيكيولوجية ومعنوية كالعلاقات الأفقية مع باقي العمال، والعلاقات العمودية مع السلم الإداري، وهي ذات طبيعة تنظيمية كمحتوى العمل وطبيعته(العيد،2018،3).

11-2-أبعاد بيئة العمل:

هناك آراء مختلفة حول أبعاد بيئة العمل، فهناك من يضعها على أساس الأنشطة والوظائف التي تمارس داخل المنظمة، والبعض الآخر يضعها على أساس سلوكي كالعوامل الاجتماعية والثقافية وآلية اتخاذ القرارات، ومن هذه الأبعاد نذكر الآتي: البعد التنظيمي: ويتضمن الأنظمة والإجراءات، أنماط القيادة، الاتصالات، العلاقات السائدة في بيئة العمل، والقيم والاتجاهات السائدة داخل التنظيمات(حمادي،2018،32).

البعد المادي: ويقصد به الظروف التي تحيط بالفرد في مكان عمله من إضاءة وحرارة وتهوية....الخ والتي تؤثر على صحته وسلامته مما ينعكس على فعالية أدائه(العيد،2018،3).

11-3-العوامل المؤثرة في بيئة العمل الأكاديمي:

- الموارد المادية: وتشمل كل الاحتياجات والمستلزمات المادية من الأوراق والأقلام والأجهزة والتقنيات.
- النمط القيادي: حيث يعتبر نمط الإشراف والقيادة من العوامل الهامة التي تؤثر في طبيعة بيئة العمل.
- السياسات الإدارية : حيث تساعد السياسات الإدارية الموضوعية والعادلة في تهيئة الأجواء المريحة والمشجعة للإبداع والابتكار. (الوذيناني،2022،952)

11-4-مفهوم نية ترك العمل:

إنَّ نية ترك العمل ترتبط إيجاباً مع الترك الفعلي للعمل، وهي عبارة عن عملية معرفية في التفكير والتخطيط والرغبة في إنهاء الوظيفة(الدبوس،2021،86). عرف كل من (2003) Vandenberg & Nelson (2003) نية ترك العمل بأنها " القدرة والرغبة في ترك العمل الحالي خلال فترة قريبة في المستقبل"(السليمان،2016،42). وعرفه Ipek(2007) بأنه احتمال ذاتي أو متوقع بأن العامل سيغادر المنظمة في وقت ما في المستقبل، وتتشكل هذه النية بتأثير مجموعة من العوامل الفردية والتنظيمية والبيئية التي تتفاعل مع بعضها(العيسى،2016 ،268).

11-5-العوامل المؤثرة في نية ترك العمل:

أكدت العديد من الدراسات السابقة أن نية ترك العمل لا يمكن أن تكون موجودة لدى جميع أفراد المنظمة، فهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر بنية ترك العمل ومن هذه العوامل نذكر:

- الفرص البديلة التي يدركها العامل والتي تتمثل بمدى سهولة إيجاد عمل آخر مناسب وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة(عمورة،2014،59).
- الحصول على دخل أعلى.
- تجنب الصراعات الشخصية.

- عدم تعامل الإدارة بصورة جيدة مع العاملين.
- عدم توفر المناخ التنظيمي المناسب.
- انعدام الأمن الوظيفي.(السليمان،2016،43).

11-6-نتائج النية في ترك العمل

وتكمن مشكلة النية في ترك العمل في النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عنها، كاضطراب نظام الاتصالات داخل المنشأة، وتدني مستوى الأداء الفردي والجماعي، وارتفاع تكلفة الموارد البشرية، واتخاذ قرارات عشوائية لمعالجة المشكلة، حيث تترافق النية في ترك العمل مع مجموعة من السلوكيات التي يمكن أن تضر بالمنظمة(محمد،2019،30). ومن هذه السلوكيات عدم الانضباط وتتمثل بعدم التزام الموظف بزمن الحضور والانصراف الذي يخص العمل. وعدم المشاركة الفعالة، حيث لا يهتم الموظف بتقديم أفكار تساعد في حل المشكلات في العمل، وعدم الاهتمام حيث يصبح الموظف لا يهتم بتفاصيل عمله وليس لديه الرغبة في تطوير مهاراته في العمل (العبيد،2020،42) وهذه السلوكيات تؤثر بشكل سلبي على سير العمل في المنظمة مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى أداء المنظمة.

12-الدراسة الميدانية

12-1- أداة البحث:

وبعد اطلاع الباحث على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة، قام الباحث ببناء الاستبانة لقياس الظاهرة المدروسة حيث تمت الاستفادة من دراسة (نصار،2016) ، (الوذيناني،2022) في ما يخص بيئة العمل ، وتمت الاستفادة من دراسة (محمد، 2014)في ما يخص نية ترك العمل. .

و تشتمل الاستبانة على قسمين، وهي كالآتي:

- **الجزء الأول** يقيس المتغير المستقل أبعاد بيئة العمل.
- **الجزء الثاني** يقيس المتغير التابع نية ترك العمل واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة موافق بشدة، والدرجة/4/ للإجابة موافق، والدرجة/3/ للإجابة محايد، والدرجة/2/ للإجابة غير موافق، والدرجة/1/ للإجابة غير موافق بشدة، وتمَّ تفريغ بيانات الاستبيان وفق برنامج (SPSS20).

12-2-صدق المقاييس المستخدمة إحصائيا:

الصدق الظاهري(صدق المحكمين): حيث تمَّ عرض الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين للتحقق من صلاحية بنود الاستبانة، ولأخذ ملاحظاتهم وآرائهم ، وقد تمَّ إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة.

الصدق البنائي: ويقصد بالصدق البنائي لمحاور الاستبانة، قوة الارتباط بين درجات كل مجال، ودرجات عبارات الاستبانة الكلية، والصدق هو أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه(غدير:2012). حيث تم توزيع الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من 30 من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين، وذلك للتأكد من صدق وثبات الاستبيان قبل توزيعه على أفراد العينة المدروسة.

ولإيجاد الصدق البنائي لمحاور الاستبانة نوجد معاملات الارتباط بين متوسط العبارات التي تمثل كل متغير على حدة، وهي: (متوسط بيئة العمل ؛ متوسط نية ترك العمل) والمتوسط الكلي للفقرات مجتمعة.

الجدول رقم (1): معامل الارتباطPearson

		متوسط بيئة العمل	متوسط نية ترك العمل	إجمالي المتوسطات
متوسط بيئة العمل	Pearson Correlation	1.000	.868	.968
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	30	30	30
متوسط نية ترك العمل	Pearson Correlation	.868	1.000	.965
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	30	30	30

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

وتعد معاملات الارتباط السابقة معاملات ثبات داخلي قوية ودالة إحصائياً لأنَّ

Sig. (2-tailed) = 0.000 <a = 0.01

حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين متوسط محور بيئة العمل وإجمالي المتوسطات 968. وهي قيمة عالية والإشارة موجبة تدل على أنَّ العلاقة طردية، وبلغت قيمة معامل الارتباط بين متوسط محور نية ترك العمل وإجمالي المتوسطات 0.965 وتعتبر قيمة عالية جدا أيضاً، وهذا يدل على علاقة ارتباط قوية.

12-3-ثبات الاستبيان: اعتمد الباحث في التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات ألفاكرونباخَ لمتغيرات الدراسة كل على حدة، ومن ثمَّ حساب معامل الثبات لكافة متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(2): معامل الثبات ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
بيئة العمل	13	0.892
نية ترك العمل	5	0.761
إجمالي المتغيرات	18	0.922

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

ويعد معامل الثبات ألفاكرونباخ ذو قيمة مرتفعة وهذا يدل على درجة ثبات عالية لمتغيرات الدراسة.

وبعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان تمَّ توزيع الاستبيان على العينة المدروسة.

12-4-النتائج والمناقشة

أولاً: الإحصاء الوصفي لاستجابة عينة الدراسة:

المتوسط الحسابي: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداماً في وصف البيانات أو التوزيعات التكرارية ومن أجل تفسير قيم المتوسط الحسابي لابد من حساب قيمة المدى

المدى: تمَّ حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة من درجات المقياس على الشكل الآتي:

(5-1=4) ثمّ قسمت المدى على عدد الخلايا وذلك بغية تحديد الطول الفعلي لكل خلية ومنه تكون على الصورة الآتية (4/5=0.8)، وبناءاً على ذلك:

1-إذا كان المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.8 يكون التقييم منخفض جداً.

2-إذا كان المتوسط الحسابي من 1.8 الى أقل من 2.6 يكون التقييم منخفض.

3-إذا كان المتوسط الحسابي من 2.6 الى أقل من 3.4 يكون التقييم متوسط.

4-إذا كان المتوسط الحسابي من 3.4 الى أقل من 4.2 يكون التقييم مرتفع.

5-إذا كان المتوسط الحسابي من 4.2 فأكثر يكون التقييم مرتفع جداً.

المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور بيئة العمل:

الجدول رقم (3): المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور بيئة العمل (البعد المادي)

	العبارة	Mean	Sig	المستوى
1	لا يتم تجهيز القاعات والمختبرات ومكاتب أعضاء الهيئة التدريسية بصورة جيدة.	3.81	.000	مرتفع
2	لا يتناسب الراتب مع مهام و طبيعة عمل أعضاء الهيئة التدريسية.	3.88	.000	مرتفع
3	لا توفر الجامعة خدمات النقل المناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية.	3.89	.000	مرتفع
4	لا توفر الجامعة خدمات السكن المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية	3.85	.000	مرتفع
5	لا يلبي نظام الرعاية الصحية احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية بصورة مناسبة	3.77	.000	مرتفع
6	لا توفر الجامعة خدمة الانترنيت بصورة جيدة لأعضاء الهيئة التدريسية	3.84	.000	مرتفع

مما سبق يتبين عدم توفر بيئة عمل مناسبة حيث كان متوسط جميع العبارات أعلى من معيار المتوسط المستخدم(3). وجاء متوسط جميع العبارات ضمن المستوى المرتفع وهذا يدل بأن بيئة العمل المادية لا تلبي احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية بالشكل المناسب.

الجدول رقم (4): المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور بيئة العمل (البعد التنظيمي)

	العبارة	Mean	Sig	المستوى
1	لا توفر الجامعة جداول عمل مرنة لتأدية المهام	3.53	.000	مرتفع
2	لا توجد آلية عادلة لتوزيع الأعباء التدريسية.	3.50	.000	مرتفع
3	لا توجد آلية عادلة لتوزيع الاشراف على الرسائل	3.84	.000	مرتفع
4	لا توفر الجامعة بيئة عمل مريحة تحفز الإنجازات	3.88	.000	مرتفع
5	لا توفر الجامعة مناخ ملائم للتعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية	3.71	.000	مرتفع
6	لا تهتم الإدارة بمعالجة المشكلات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية.	3.89	.000	مرتفع
7	لا يراعي نظام العمل في الجامعة التوازن بين العمل والحياة الشخصية.	3.66	.000	مرتفع

مما سبق يتبين عدم توفر بيئة عمل مناسبة حيث كان متوسط جميع العبارات أعلى من معيار المتوسط المستخدم(3). وجاء متوسط جميع العبارات ضمن المستوى المرتفع والمرتفع جداً وهذا يدل بأن بيئة العمل التنظيمية لا تلبي احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية بالصورة المناسبة.

الجدول رقم (5): المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور نية ترك العمل.

	العبارة	Mean	Sig	المستوى
1	أفكر دوماً بترك عملي الحالي داخل هذه الجامعة	4.56	.000	مرتفع جداً
2	أرغب بترك العمل في الجامعة.	4.60	.000	مرتفع جداً
3	أخطط لترك العمل في الجامعة.	4.53	.000	مرتفع جداً
4	أصرف مؤخراً الكثير من الوقت في عملية البحث عن عمل آخر.	4.38	.000	مرتفع
5	سوف أترك العمل في الجامعة العام القادم.	4.39	.000	مرتفع

مما سبق يتبين وجود نية بترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية حيث كان متوسط معظم العبارات يزيد عن معيار المتوسط المستخدم(3). وجاء متوسط جميع العبارات ضمن المستوى المرتفع والمرتفع جداً.

ثانياً: اختبار صحة الفرضيات

اختبار صحة الفرضية الرئيسية للبحث: لا يوجد تأثير جوهري لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور بيئة العمل ومحور نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (6): يبيّن نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين بيئة العمل ونية ترك العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.800[a]	.640	.639	.32443
a. Predictors: (Constant), بيئة العمل				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين بيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية، حيث أنَّ قيمة معامل الارتباط بين بيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.800

ويلاحظ الباحث أنَّ قيمة معامل التحديد(0.640)، وهذا يدل على أن 64% من التغييرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير بيئة العمل، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من معنوية نموذج الانحدار لاختبار تأثير بيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (7): يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين بيئة العمل و نية ترك العمل

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	46.977	1	46.977	446.312	.000[b]
	Residual	26.419	251	.105		
	Total	73.396	252			
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						
b. Predictors: (Constant), بيئة العمل						

يتبين من خلال الجدول السابق أنَّ قيمة F المحسوبة والبالغة(446.312) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة a=0.05. ودرجات حرية(1,251) وبناءاً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم(8): يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير بيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.128	.267		4.227	.000
	بيئة العمل	1.490	.071	.800	21.126	.000
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنَّ قيمة t المحسوبة والبالغة (21.126) هي أكبر بكثير من القيمة الجدولية ل t (1.99)عند مستوى دلالة a=0.05 وبناءاً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل، بأنه يوجد تأثير جوهري لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$Y = (1.490)X + 1.128$$

X: بيئة العمل

Y: نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للبعد المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور(البعد المادي) لبيئة العمل ومحور نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (9): يبيّن نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين البعد المادي لبيئة العمل ونية ترك العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.864[a]	.747	.746	.27205
a. Predictors: (Constant), البعد المادي				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين البعد المادي لبيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية، حيث أنَّ قيمة معامل الارتباط بين بيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.864 يلاحظ الباحث أنَّ قيمة معامل التحديد(0.747)، وهذا يدل على أن 75% من التغييرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير بيئة العمل، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من معنوية نموذج الانحدار لاختبار تأثير البعد المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (10): يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين البعد المادي لبيئة العمل و نية ترك العمل

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	54.819	1	54.819	740.689	.000[b]
	Residual	18.577	251	.074		
	Total	73.396	252			
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						
b. Predictors: (Constant), البعد المادي						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أنَّ قيمة F المحسوبة والبالغة(740.689) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة a=0.05. ودرجات حرية(1,251) وبناءاً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم(11): يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير البعد المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.97	.238		8.290	.000
	بيئة العمل (البعد المادي)	1.684	.062	.864	27.216	.000
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنَّ قيمة t المحسوبة والبالغة (27.216) هي أكبر بكثير من القيمة الجدولية ل t (1.99)عند مستوى دلالة a=0.05 وبناءاً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري للبعد

المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$Y = (1.684)X + 1.975$$

X: البعد المادي لبيئة العمل

Y: نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للبعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور البعد التنظيمي لبيئة العمل ومحور نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (12): يبيّن نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين البعد التنظيمي لبيئة العمل ونية ترك العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.663[a]	.440	.437	.40480
a. Predictors: (Constant), بيئة العمل(البعد التنظيمي)				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين البعد التنظيمي لبيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية، حيث أنَّ قيمة معامل الارتباط بين البعد التنظيمي لبيئة العمل و نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.663

يلاحظ الباحث أنَّ قيمة معامل التحديد(0.440)، وهذا يدل على أن 44% من التغييرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير البعد التنظيمي لبيئة العمل، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من معنوية نموذج الانحدار لاختبار تأثير البعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (13): يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين البعد التنظيمي لبيئة العمل و نية ترك العمل

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.265	1	32.265	196.899	.000[b]
	Residual	41.131	251	.164		
	Total	73.396	252			
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						
b. Predictors: (Constant), بيئة العمل(البعد التنظيمي)						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أنَّ قيمة F المحسوبة والبالغة(196.899) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة a=0.05. ودرجات حرية(1,251) وبناءاً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم(14): يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير البعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لأعضاء الهيئة التدريسية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.584	.280		2.087	.038
	بيئة العمل (البعد التنظيمي)	1.052	.075	.663	14.032	.000
a. Dependent Variable: محور نية ترك العمل						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنَّ قيمة t المحسوبة والبالغة (14.032) هي أكبر بكثير من القيمة الجدولية ل t (1.99)عند مستوى دلالة a=0.05 وبناءاً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري للبعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية، وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$Y = (1.052)X + 0.584$$

X: بيئة العمل (البعد التنظيمي)

Y: نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

13-الاستنتاجات

- لا يتم تجهيز القاعات والمختبرات ومكاتب أعضاء الهيئة التدريسية بصورة جيدة.
- لا توفر الجامعة خدمات النقل المناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية.
- لا يتناسب الراتب مع مهام وطبيعة عمل أعضاء الهيئة التدريسية.
- لا يلبي نظام الرعاية الصحية احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية بصورة مناسبة
- لا توفر الجامعة خدمات السكن المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية.
- لا توفر الجامعة خدمة الانترنيت بصورة جيدة لأعضاء الهيئة التدريسية.
- لا توفر الجامعة جداول عمل مرنة لتأدية المهام.
- لا توجد آلية عادلة لتوزيع الأعباء التدريسية.
- لا توجد آلية عادلة لتوزيع الاشراف على الرسائل.
- لا توفر الجامعة بيئة عمل مريحة تحفز الإنجازات بالصورة المناسبة.
- لا توفر الجامعة مناخ ملائم للتعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية بالصورة المناسبة.
- لا يراعي نظام العمل في الجامعة التوازن بين العمل والحياة الشخصية بالشكل المناسب.
- توجد نية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين بترك العمل في الجامعة.
- يوجد تأثير جوهري لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- يوجد تأثير جوهري للبعد المادي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- يوجد تأثير جوهري للبعد التنظيمي لبيئة العمل في نية ترك العمل لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.

14-التوصيات:

- أن تعمل الجامعة على توفير المتطلبات الأساسية لعضو الهيئة التدريسية كخدمات النقل والسكن والتأمين الصحي والإنترنت بصورة مناسبة وكذلك تأمين الأجر المناسب لما لذلك من دور هام في تمكين عضو الهيئة التدريسية من تأدية المهام الملقاة على عاتقه بالصورة المناسبة ويزيد من رغبة عضو الهيئة التدريسية بالبقاء في الجامعة.
- أن تعمل الجامعة على تحسين النواحي التنظيمية لبيئة العمل كالمرونة في العمل واهتمام الإدارة بمعالجة المشكلات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية، ووضع آليات مناسبة لضمان عدالة توزيع الأعباء الدراسية والإشراف على الرسائل بين أعضاء الهيئة التدريسية لأن ذلك سوف يعكس مزيد من الرغبة لدى أعضاء الهيئة التدريسية بالاستمرار في العمل في الجامعة.

15-المراجع:

المراجع العربية:

1. الدبوس، محمد(2021).أثر أساليب واستراتيجيات التحفيز في نية ترك العمل لدى موظفي المصارف الخاصة في مدينة دمشق. مجلة جامعة البعث. 43 (1). 73-114.

2. السليمان، أيهم(2016). أثر المناخ التنظيمي في الالتزام التنظيمي ونية ترك العمل (دراسة ميدانية على المنظمات غير الربحية في سورية)رسالة ماجستير المعهد العالي لإدارة الأعمال سورية 106

3. العيسى، عقبة؛ اليوسفي أحمد والحميدي، نجم(2018). أثر الدعم التنظيمي المدرك والرضا الوظيفي في نية ترك العمل عند مقدمي خدمة الاتصالات في مدينة حلب، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد الثالث والأربعون (1)

4. العبيد،محمد(2020). التمكين الإداري وأثره على نية ترك العمل في ظل ضغوط العمل كمتغير معدل. رسالة ماجستير، جامعة السودان ،كلية الدراسات العليا.

5. المشوط، محمد (2011). أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري(دراسة تطبيقية على أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية في دولة الكويت). رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

6. الوذيناني، بسمة(2022). بيئة العمل الأكاديمي وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى، مجلة شباب الباحثين جامعة سوهاج. عدد(10).982-942.

7. روابح، العيد (2018). أثر بيئة العمل على أداء العاملين- دراسة حالة مديرية التجارة لولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- الجزائر.

8. عقيلي، وصفي(2005). إدارة الموارد البشرية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

9. عمورة، ريم(2014). أثر العوامل المعنوية الخاصة بالعاملين على نوايا ترك العمل(دراسة حالة على شركة الاتصالات السورية سيريتل)، رسالة ماجستير ،جامعة دمشق.118.

10. غدير، باسم(2012). المدخل الأساسي في تحليل البيانات باستخدام IPM SPSS Statistics 20. سورية.

11. محمد، مها(2019). الالتزام التنظيمي وأثره على نية ترك العمل: الدور المعدل لبيئة العمل الداخلية(دراسة على المستشفيات الخاصة بولاية الخرطوم). رسالة ماجستير، جامعة السودان ،كلية الدراسات العليا.

المراجع الأجنبية

1- Alias, E., Zailan, A., Jahya, A., Othman, R., Sahiq, A.,(2019). The Effect of Supportive Work Environment on Employee Retention at Malaysia Information, Communication, and Technology (ICT) Industry, International Journal of Academic Research in business & Social Sciences. 9(8): 61 – 77.

2- Alemu, D., Pykhtina, O.,(2020). To Leave or to stay: Faculty Mobility in the Middle East, International Journal of Education Policy & Leadership, 16(1):1-18.

3- HANAI, A.,(2021). The Influence of Work Environment on Employee Retention: Empirical Evidence from Banking Institutions in Dar Es Salaam,Tanzania. International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR). 9(1): 42-54.

4- Ipek,T.,(2007). Antecedents of Turnover Intention toward a Service Provider The Business a Review. 8(2):128-134.

5- Jan Mora, R., Kloet, B.,(2010).Digital forensic sampling. Netherlands: Hoffmann

Investigations.

6- Noranee, S., Som, R., Atiqah, A., Abdul, R., Shahruddin,S.,(2021).The Relationship between Human Resource Practices and Employee Retention at a Private University: Work Environment as a Moderator, Global Business and Management Research: An International Journal.13(4):299-311.

7- Vandenberg R.J. and Nelson، J. (2003)، "Disaggregating the motives underlying turnover intentions: when do intentions predict turnover behavior? Human Relations، 10: 1313-1336.

8- Yimer, I., Nega, R., Ganfure, G.,(2017). Academic Staff Turnover Intention in Madda Walabu University, Bale Zone, South-east Ethiopia, International Journal of Higher Education, 6(3):21-28.

إمكانية التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي

ولاء لطفي* د.كنجو كنجو** د.عثمان نقّار***

(الايداع:21 حزيران 2022،القبول:12 آب 2022)

الملخص:

هدف هذا البحث بشكل رئيسيّ إلى تقييم فعاليّة استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بأداء الأسهم وذلك بالتطبيق على المصارف التجاريّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2019 ، وتمت الدراسة من خلال استخراج البيانات الواردة في التقارير الماليّة التي تنشرها المصارف عينة الدراسة ، واحتساب إحدى عشرة نسبة مالية تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة ، أمّا المتغير التابع فقد تمثل في أداء السّهم (جيد ، سيء)، وتم إدخال البيانات ضمن البرنامج الإحصائي SPSS بطريقة الأسلوب المتدرج (stepwise)، وتم الحصول على النّموذج الملائم عند الخطوة الرابعة ، ومن أهم النّتائج التي تم التوصل إليها من خلال نتائج التحليل الإحصائي أنّه يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ، وأن دقة النّموذج الذي تم الوصول إليه بلغت 80.8% ، وأن النّسب الماليّة التي تسهم في الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد ، والأسهم ذات الأداء السيء مرتبة حسب أهميتها النّسبية تتمثل في : نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية، نسبة الدين إلى الموجودات ، ربحية السّهم ، ونسبة الدين إلى حقوق الملكيّة ، وتقدّم البحث بمجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة اهتمام القائمين على إدارة المصارف بالمتغيرات التي تبين من خلال الدراسة الحاليّة وجود علاقة بينها وبين أداء الأسهم بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على أداء أسهمها في السوق الماليّ ، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية ولعوامل أخرى تؤثر في أداء الأسهم غير التي تم التطرق إليها في هذا البحث من مثل التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف.

الكلّمات المفتاحية: أداء الأسهم ، نموذج الانحدار اللوجستي ، نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية، ربحية السّهم ، نسبة الدين إلى الموجودات ، نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة .

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– كلّية الاقتصاد– جامعة حماه– اختصاص : تمويل ومصارف

**أستاذ في قسم إدارة الأعمال – كلّية الاقتصاد– جامعة حماه– اختصاص : الإدارة المالية

***أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف – كلّية الاقتصاد– جامعة حماه– اختصاص : المعالجة الآلية للمعلومات .

The possibility of predicting the performance of the stocks of private commercial Banks listed on Damascus stock exchange using logistic regression

Walaa Lutfi* **Dr.Kanjo Kanjo**** **Dr. Osman Nakkar*****

(Received:21 June 2022,Accepted:12 August 2022)

Abstract:

The main objective of this research is to evaluate the effectiveness of using the logistic regression model in predicting the performance of stocks by applying it to the eleven private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange, during the time period from 2011 to 2019, and the study was done through Extracting the data contained in the financial reports published by the study sample banks, and calculating eleven financial ratios that represent the independent variables of the study, and the dependent variable was represented in the performance of the stock (good, bad), and the data was entered into the SPSS statistical program in a stepwise manner, and the appropriate model was obtained at the fourth step. Among the most important results that were reached through the results of the statistical analysis is that it is possible to predict the performance of the stocks of private commercial banks listed in the Damascus Stock Exchange using the logistic regression model, and that the accuracy of the model reached 80.8%, and that the financial ratios that contribute to separation and discrimination Among the stocks with good performance and stocks with bad performance, in order of relative importance is represented by: market to book value, debt to assets ratio, earnings per share, debt to equity ratio, and the research presented a set of proposals, the most important of which was the need for those in charge of managing banks to pay attention to the variables that show through the current study the existence of a relationship between them and the performance of stocks in the way that It is positively reflected on the performance of its shares in the financial market, and the expansion of the use of the logistic regression model in predicting the performance of shares by investors, enabling them to make their investment decisions efficiently and effectively.

Keywords: the performance of the stocks , logistic regression model , market to book value, debt to assets ratio, earnings per share, debt to equity ratio .

*Doctorate student , Faculty of Economics, Hamah-University.

**Professor in Department of Business Administration, Faculty of Economics, Hamah-University.

***Associate Professor at Banking-Finance Department , Faculty of Economics, Hamah-University.

1- المقدمة:

تعدّ أسواق الأوراق الماليّة من أهم المؤسسات الماليّة في الدول المتقدمة والنّامية على حدٍّ سواء، بسبب تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد القومي ، ولدورها المهم في عمليات التنمية وخصوصاً في الدول النّامية حيث إنّها تمثل آلية يتم من خلالها انتقال الموارد الماليّة من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. وتعدّ القيمة السّوقيّة للسهم من المعايير والمؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها للتعبير عن قيمة الشركة ، كما أنها تعدّ مقياساً لأداء الشركة من وجهة نظر المالكين والمحللين ، فضلاً عن أن المستثمر في السوق الماليّ ينظر إلى هذه القيمة على أنها مؤشر لنجاح الشركة أو فشلها ، ولكن هذه القيمة ليست ثابتة بل إنها عرضة للتقلبات بفعل عوامل عديدة تتراوح ما بين عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة والتي لا يمكن لها السيطرة عليها ، وعوامل خاصة بالشركة نفسها والتي غالباً ما يكون لإدارة الشركة سيطرة عليها . وحيث إنّ اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة والتي ينتج عنها الحصول على عوائد مالية مجزية جراء تداول الأسهم أو اقتنائها بغرض الاستثمار يتطلب استخدام المعلومات الماليّة المتوفرة بصورة صحيحة ، وحيث إنّ توقع أداء الأسهم معبراً عنه بالقيمة السّوقيّة لها عملية شديد التعقيد ، لذا فإن إحدى الطرق المتبعة في تحليل أداء الأسهم والتنبؤ بقيمتها السّوقيّة تتمثل في دراسة البيانات الماليّة الواردة في التقارير السنوية للشركات التي سيتم الاستثمار في أسهمها ، وتحويلها إلى نسب مالية يمكن من خلالها تكوين صورة واضحة عن أداء الشركة المالي من مختلف النّواحي على اعتبار أن القيمة السّوقيّة لسهم الشركة هو انعكاس لأدائها المالي ، ولكن رغم أهمية التحليل المالي باستخدام النّسب الماليّة إلا أنه هناك العديد من القيود والمحددات على جدوى وفعالية استخدامه، حيث إن هذه النّسب لا تعطي صورة دقيقة عن أداء الشركة إلّا إذا تمت مقارنتها بالنّسب ذاتها للشركة نفسها ولسنوات سابقة ، أو بالنّسب ذاتها لشركة أخرى تعمل في نفس القطاع، أو مع مستويات نسب محددة مسبقاً كأهداف ، ولذلك برزت الحاجة إلى توظيف بعض الأساليب الرياضية والإحصائية بهدف تطوير نماذج تزيد من فعاليّة النّسب الماليّة على تحليل أداء الشركات وتكون معيناً للمحللين والمستثمرين ، ومن أبرز هذه النماذج : الانحدار اللوجستي والذي يتمتع بخصائص تجعله ملائماً للتعامل مع مختلف المتغيرات مهما كانت طبيعتها كمية أو نوعية .

بناء على ما تقدم سيتم في هذا البحث استخدام نموذج الانحدار اللوجستي بهدف التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في نسب ماليّة تقيس مختلف نواحي الأداء لهذه المصارف.

2- مشكلّة البحث:

يحتاج المستثمر في جميع الأسواق الماليّة لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في أداء الأسهم ، كي يتمكن من اتخاذ قراره الاستثماري بشكل سليم ، وحيث إنّ التحليل المالي للبيانات الواردة في التقارير الماليّة التي تنشرها الشركات تعدّ المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري ، من هنا فإنّ مشكلة البحث الأساسيّة تتمثل في التساؤلات الآتية :

1. هل يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ؟
2. ما دقة نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة ؟
3. ما النّسب الماليّة الداخلة في النّموذج والتي تسهم في الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد والأسهم ذات الأداء السيء ؟
4. ما الأهمية النّسبية للنسب الماليّة الداخلة في النّموذج، والمؤثرة معنوياً في أداء السّهم ؟

3- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- اختبار صلاحية نموذج الانحدار اللوجستي للتنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة.
- تحديد دقة نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة .
- تحديد أفضل النّسب الماليّة التي تسهم في الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد والأسهم ذات الأداء السيء.
- تحديد الأهمية النّسبية للنسب الماليّة الداخلة في النّموذج والمؤثرة معنوياً في أداء السّهم.

4- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث **أهميته العلميّة** من خلال تقديم إطار نظري مبسط حول القيمة السّوقيّة للسهم والعوامل المؤثرة في تحديدها ، وحول نموذج الانحدار اللوجستي وكيفية توظيفه في دعم مخرجات عملية التحليل الماليّ بهدف التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة . أمّا من **الناحية العمليّة** فإنّ أهمية هذا البحث تتمثل في الاستفادة من النّتائج التي سيتم التوصل إليها ، والتي ستسهم في ترشيد قرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين في أسهم هذه المصارف من جهة ، وقرارات الأطراف المتعاملة مع هذه المصارف من ملاك ووسطاء ومحللين من جهة أخرى .

5- فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن تساؤلات البحث ، وفي سبيل تحقيق أهدافه ، تم صياغة الفرضيات الآتية :

- يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي .
- إن دقة النّموذج الصفري أكبر من دقة النّموذج بدلالة المتغيرات المستقلة .
- يمكن اعتماداً على نسب مالية محددة الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد والأسهم ذات الأداء السيء.

6- منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على تجميع المادة العلمية ذات الصلة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية، ولغرض حساب المؤشرات اللازمة الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم الاعتماد على البيانات الماليّة الواردة في التقارير السنوية المنشورة عن نتائج أعمال المصارف التجارية الخاصة ، كما تم الحصول على البيانات اللازمة لحساب القيمة السّوقيّة لأسهم المصارف عينة الدراسة من موقع سوق دمشق للأوراق الماليّة، وتم واختبار فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

7- حدود البحث: تم تقسيم حدود البحث إلى:

- الحدود المكانية: المصارف التجاريّة الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة .
- الحدود الزّمانية: الفترة الممتدة من 2011 وحتى عام 2019 .

8- متغيرات البحث: تتمثل المتغيرات المستقلة للبحث في إحدى عشرة نسبة مالية تقيس أداء المصارف من مختلف النّواحي ، وهذه النّسب هي :

x_1	العائد على حقوق الملكيّة	x_7	الدين إلى حقوق الملكيّة
x_2	العائد على الموجودات	x_8	الجاهزية النقدية
x_3	العائد على الودائع	x_9	هامش الربح الصافي NPM
x_4	القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية	x_{10}	معدل دوران الموجودات
x_5	مضاعف ربحية السّهم PER	x_{11}	ربحية السّهم EPS
x_6	الدين إلى الموجودات		

أما المتغير التابع فيتمثل في أداء السّهم (جيد ، سيء) .

9- الدراسات السابقة:

- **دراسة (الحلبي ، جود، 2021) بعنوان :" العوامل المؤثرة في القيمة السّوقيّة لأسهم المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة " .**

تمت هذه الدراسة بالتطبيق على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة والمكونة من ثلاثة مصارف (سورية الدولي الإسلامي ، البركة ، الشام)، و باستخدام نموذج الانحدار الخطي المبسّط لعدد من المتغيرات المستقلة تمثلت بمعدل العائد على حقوق المساهمين ، القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية، القيمة الدفترية للسهم ، ربحية السّهم الواحد، معدل دوران السّهم ، معدل المديونية، وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في القيمة السّوقيّة للأسهم ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النّتائج من أهمها أن العوامل المؤثرة في القيمة السّوقيّة للأسهم والتي لها القدرة في تفسير تغيرات تلك القيمة بالنّسبة لمصرفي سورية الدولي الإسلامي والبركة هي : العائد على حقوق المساهمين ، نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية ، أما بالنّسبة لمصرف الشام فهي : ربحية السّهم ، معدل المديونية، القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية .

- **دراسة (الفرهود، سهيلة، 2014) بعنوان : " استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم، دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق الماليّة "**

هدفت هذه الدراسة إلى توظيف نموذج الانحدار اللوجستي بغرض التعرف على النّسب الماليّة التي تؤثر بشكل معنوي في أداء الأسهم في السوق الكويتي ، وعلى القدرة التنبؤية لها مجتمعة ولكلّ منها على حدة، وتمت الدراسة بالتطبيق على عينة مكونة من 86 شركة من الشركات ذات القيمة السّوقيّة الأعلى في سوق الكويت للأوراق الماليّة، واعتمدت على ثلاث عشر نسبة مالية كمتغيرات مستقلة ، وعلى متغير تابع واحد تمثل في أداء السّهم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النّتائج من أهمها : كفاءة النّموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بأداء الأسهم ، بالإضافة إلى أنّ النّسب التي تمثل أفضل متنبئات كانت ستاً فقط ، وقد تمكنت من تصنيف أداء أسهم الشركات قيد البحث إلى نوعين رديء وجيد وذلك بدقة بلغت 74.2% ، وكان ترتيب النّسب المؤثرة معنوياً على أداء الأسهم كما يلي : ربحية السّهم ، نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة ، نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية، نسبة التداول، صافي الإيرادات إلى الأصول الكلية ، وأخيراً نسبة العائد على حقوق الملكيّة .

- **دراسة (Mubben, M. et al 2018) بعنوان :**

"Prediction Of Stock Performance By Using Logistic Regression Model: Evidence From Pakistan Stock Exchange (PSE)"

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في اختبار صلاحية نموذج الانحدار اللوجستي للتنبؤ بأداء أسهم الشركات المدرجة في سوق باكستان للأوراق المالية ، وتمت الدراسة بالتطبيق على 109 من الشركات المساهمة غير المالية، خلال الفترة الزمنية الممتدة من2011 إلى 2015، وبينت نتائج الدراسة أنه يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي وبدقة بلغت 89.77% ، وأن النسب المالية الداخلة في النموذج تمثلت في كل من: نسبة ربحية السهم العادي، نسبة السعر إلى القيمة الدفترية للسهم، العائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية.

- **دراسة (Sukesti F., et al 2021) ، بعنوان :**

" Factors Affecting The Stock Price : The Role Firm Performance"

تمت الدراسة بالتطبيق على 136 شركة صناعية مدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق الماليّة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 ، بهدف دراسة تأثير كلّ من نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة، هامش الربح الصافي وحجم الشركة في كلّ من القيمة السّوقيّة للسهم وأداء الشركة معبراً عنه بنسبة العائد على الموجودات ، وتم اختبار فرضيات البحث

باستخدام البرنامج الإحصائي WARP PLS وهو نموذج يستخدم في نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النّتائج من أهمها : إنّ نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة لها تأثير معنوي سلبي في العائد على الموجودات ، وتأثير معنوي إيجابي في القيمة السّوقيّة للسهم ، وأن نسبة هامش الربح الصافي لها تأثير معنوي إيجابي في العائد على الموجودات وفي القيمة السّوقيّة للسهم ، أما حجم الشركة فله تأثير معنوي إيجابي في نسبة العائد على الموجودات ولكن ليس له أي تأثير في القيمة السّوقيّة للسهم .

10- أدبيّات الدراسة:

10-1- القيمة السّوقيّة للسهم والعوامل المؤثرة في تحديدها :

10-1- 1- مفهوم القيمة السّوقيّة للسهم :

يمثل السّهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السّهم ، ويكون منصوص عليها عادة في عقد التأسيس. وهذه القيمة تحدد حصّة السّهم الواحد في ملكيّة المشروع ، وقيمة دفترية تتمثل في حقوق الملكيّة التي لا تتضمن الأسهم الممتازة ، ولكنها تتضمن الأرباح المحتجزة والاحتياطيات مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة (خلف ومفلح،2019، ص248). وقيمة السّوقيّة تمثل القيمة التي تحددها عوامل العرض والطلب في السوق الماليّ ، وعلى أساسها يباع السّهم في سوق رأس المال ، ومن الملاحظ أن هذه القيمة قد تكون أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية ، حيث ترتفع القيمة السّوقيّة للسهم فوق القيمة الدفترية حين تحقق الشركة أرباحاً عالية ومتزايدة ، أمّا في حال كانت ربحية الشركة متدنية أو أنّها تتكبد خسائر مستمرة ، فإنّ القيمة السّوقيّة للسهم ستنخفض إلى ما دون القيمة الدفتريّة (خلف ومفلح، 20019، ص249).

10-1-2- العوامل المؤثرة في القيمة السّوقيّة للسهم :

إنّ القيمة السّوقيّة للسهم ليست ثابتة وإنّما هي عرضة للتقلبات تبعاً للعديد من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل خاصّة وعوامل عامّة. تتمثل العوامل العامّة بعوامل البيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة والتي ليس لإدارة الشركة سيطرة عليها من مثل : أسعار الفائدة ، التضخم، أسعار الصرف ، إجمالي الناتج المحليّ والقوميّ ، أمّا العوامل الخاصّة فتتمثل بعوامل البيئة الداخليّة والتي غالباً ما يكون لإدارة الشركة سيطرة عليها من مثل : ربحية السّهم ، هيكل رأس المال ، مقدار الأرباح الموزعة على المساهمين (الموسوي وشومان،2012،ص57). وتعدّ المعلومات المحاسبيّة الواردة في القوائم الماليّة والتي تنشرها الشركات المدرجة في الأسواق الماليّة النّواة الأساسيّة للتنبؤ بأسعار السّهم في السوق الماليّ من قبل المستثمرين والمحللين ، حيث يعتمد المستثمر عند اتخاذه القرار الاستثماري في الأوراق الماليّة على تحليل القوائم الماليّة وما تتضمنه من معلومات محاسبيّة لتقييم الأداء الماليّ للمنشأة التي يقرر الاستثمار في أسهمها ، وذلك باستخدام مجموعة من النّسب والمؤشرات الماليّة ، والتي من أبرزها ما يأتي :

- مؤشرات الربحية : تستخدم نسب الربحيّة لتقييم قدرة المنشأة على توليد الأرباح من الموارد المتاحة لها، كما أنّها تعدّ مقياساً للحكم على الأداء الكليّ للمنشأة ، وعلى كفاءة السياسات والقرارات الاستثماريّة والتمويليّة والتشغيليّة المتخذة من قبل إدارتها(آسو وفخري،2016،ص150)، وتقع هذه النّسب ضمن مجموعتين رئيسيتين: نسب الربحية المتعلقة بالمبيعات ونسب الربحية المتعلقة بالاستثمارات (Van Horne, 2008,p:148) ، ومن أبرز هذه النّسب: نسبة هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي، هامش الربح الصافي (هندي،2007،ص96)، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكيّة ، معدل العائد على رأس المال المستثمر. (هندي،2007،ص99).
- مؤشرات السيولة : تستخدم نسب السّيولة لقياس قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الالتزامات المتداولة)، مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقديّة في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الموجودات المتداولة)، وتعدّ

هذه النّسب ذات أهمية كبيرة بالنّسبة لإدارة المنشأة والملّاك، إضافة إلى المقرضين الذين يقدمون ائتماناً قصير الأجل(هندي،2007، ص74). ومن أهم نسب هذه المجموعة : نسبة التداول ، نسبة الجاهزية النقدية ، ونسبة السيولة (خلف وكنجو،2012، ص69).

- مؤشرات المديونية : تبين هذه النّسب مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ومن أهم نسب هذه المجموعة : نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة ، نسبة الدين إلى الموجودات(الحيالي،2007،ص172).
- مؤشرات النشاط (التدوير): وتعرف أيضاً بنسب "إدارة الموجودات" ، وتقيس هذه النّسب مدى كفاءة إدارة المنشأة في توزيع مواردها الماليّة توزيعاً مناسباً على موجوداتها المختلفة، كما تقيس كفاءة الإدارة في استخدام هذه الموجودات بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، ومن أهم هذه النّسب: معدل دوران إجمالي الموجودات، معدل دوران المخزون السلعي، معدل دوران الذمم المدينة، ومعدل دوران الموجودات الثابتة (الحيالي،2007،ص170).
- مؤشرات السوق : تهتم هذه المجموعة من النّسب بتقييم السّوق لأداء المنشأة ، حيث إنه غالباً ما يكون تقييم السّوق قريباً من التحليل المالي، فمثلاً إذا دلت النّسب الماليّة على انخفاض ربحيّة المنشأة عن المعدل المتوقع، وعلى ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها عن المعدل العادي للصناعة التي تنتمي إليها ، فإنّ هذه المؤشرات المحاسبيّة ستنعكس على شكل سعر سوقيّ منخفض لسهم هذه المنشأة (عقل،2006، ص336)، ومن أهم هذه النّسب: القيمة الدفترية للسهم الواحد، مضاعف السعر السوقي، عائد التوزيعات، نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية(خلف وكنجو، 2012، ص76).

10-2- نموذج الانحدار اللوجستي :

10-2-1- مفهوم الانحدار اللوجستي

يعرف نموذج الانحدار اللوجستي بأنه :" نموذج إحصائي ثنائي الاستجابة يستخدم في التنبؤ باحتمالات حدوث حدث معين من عدمه (كمتغير تابع) ، وذلك من خلال سبب أو مجموعة من الأسباب التي تؤثر فيه وتعمل على تفسيره كمتغيرات مستقلة" (فخاري 2019،ص120). ويعدّ نموذج الانحدار اللوجستي من النّماذج غير الخطيّة والتي يمكن تحويلها إلى نماذج خطيّة باستخدام تحويلات مناسبة ، وبذلك فإنّه يصنف ضمن النماذج الخطيّة جوهرياً: intrinsically linear models(Gujarati 2009, P:525)، كما يتميز بأنّه أداة أكثر قوّة مقارنة بالنّماذج الإحصائيّة الأخرى مثل نموذج الانحدار الخطي، نظراً لأنه يقدم اختباراً لمعنوية المعاملات، ويوضح درجة تأثير المتغيرات المسّتقلة في المتغير التابع، ويسمح بترتيب المتغيرات المسّتقلة حسب درجة تأثيرها في المتغير التابع، يضاف إلى ذلك أنّه يتجاوز العديد من الافتراضات التي تتطلبها العديد من النماذج الخطية، والتي من أهمها ضرورة خضوع المتغيرات المستقلة للتوزيع الطبيعي وثبات تباين الأخطاء ، وهذا ما يجعله النّموذج الأفضل والأكثر ملائمة في حالة المتغيرات التابعة النوعية ثنائية القيمة(خضير2012،ص237).

10-2-2 الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار اللوجستي :

يقوم نموذج الانحدار اللوجستي على مجموعة من الافتراضات من أهمها :

- المتغير التابع نوعيّ ثنائي القيمة أو أكثر ، والتوقع الشرطيّ E(Y/X) لهذا المتغير التابع هو عبارة عن متغير محدود بالمجال[1-0] ، أما المتغيرات المستقلة فيمكن أن تكون متصلة أو متقطعة ، ثنائية القيمة أو أكثر.
- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي علاقة داليّة غير خطيّة .
- الخطأ العشوائي يتبع توزيع برنولي بتوقع صفر، وتباين $var\ (\mu i) = P_i\ (1-P_i)$ ، وباحتمال يتحدد على أساس التوقع الشّرطيّ.
- لا يوجد ارتباط ذاتيّ بين حدود الأخطاء العشوائية .

- لا يوجد ارتباط بين حدّ الخطأ العشوائيّ والمتغيرات المستقلة .
- لا يوجد ازدواج خطيّ بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.
- يحدد النّموذج إلى أي من المجتمعات تنتمي المشاهدة الجديدة كما يحدد احتمال هذا الانتماء.
- لا يشترط أن تكون المتغيرات المستقلة الداخلة في تركيبه خاضعة للتوزيع الطبيعيّ . ولعلّ الافتراض الأخير يجعله أكثر مرونة من النماذج الإحصائية الأخرى (فخاري2012،ص120).

10-2-3 الصيغة العامة لنموذج الانحدار اللوجستي :

يأخذ نموذج الانحدار اللوجستي الصيغة الآتية :

$$\ln(odds) = \ln\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right) = \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_n X_n + \mu_i$$

حيث إنّ :

ln : تمثل اللوغاريتم الطبيعي .

$odds$: هي معامل ترجيح وقوع الحدث i ، P_i :احتمال وقوع الحدث i .

$(1-P_i)$:احتمال عدم وقوع الحدث i ، $\ln\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right)$: تحويلة اللوجت logit .

β_1، β_2، β_3، βn : هي معلمات النّموذج التي يجب تقديرها .

μ_i : تمثل الخطأ العشوائيّ (fox 2016, pp:377-378)

ويتم تقدير معلمات النّموذج المجهولة باستخدام طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood) ، وهي طريقة تعمل على إيجاد تقديرات للمعلمات المجهولة تُعظّم(maximize) احتمال الحصول على القيم المشاهدة لمجموعة من البيانات (Hosmer & Lemeshow 2000, pp: 7-8) .

11-الدراسة التطبيقية:

11-1- لمحة عن تطور القيمة السّوقيّة لأسهم المصارف عينة الدراسة :

يبلغ عدد المصارف التجاريّة الخاصة العاملة في سوريّا والمدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة أحد عشر مصرفاً ، والجدول رقم(1) ، يوضح تطور القيمة السّوقيّة لأسهم هذه المصارف معبراً عنها بسعر الإغلاق في نهاية كلّ عام خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 .

الجدول رقم(1): تطور القيمة السّوقيّة لأسهم المصارف عينة الدراسة

اسم البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك العربي	104	102.75	183	182	184.18	177	455.83	391.75	369
بنك التمان الأهلي (عودة سابقاً)	157.9	98.25	205	231.25	226.47	213.5	562.5	773.63	729
بيمو السعودي الفرنسي	127.76	140.25	261	352.75	332.25	340	609	999.36	795
سورية والمهجر	175	142.5	215.5	229	235	266	772	1033	713.5
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	136.57	110.25	181.75	166	142	160	807.28	590	360
بيبلوس	91.4	89.75	103	124.5	122.5	136	345.25	400	409.5
الأردن	88.62	80.25	106.75	89.75	98	108	422.44	436.18	403
قطر الوطني	66.56	61	137.59	119.72	101.66	189.31	609.68	420.54	316.04
الشرق	112.6	100	132.75	130.25	135	160	441.75	921.19	867.5
فرنسبنك	107.8	96.05	98.59	96	95.75	111	515.93	385	328
سورية والخليج	88.21	78.75	122	117.16	102.55	99.75	307.99	245	310.41
المتوسط الحسابي (المؤشر)	114.22	99.98	158.81	167.13	161.40	178.23	531.79	599.60	509.18

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق الماليّة

11-2- التعريف بمتغيرات الدراسة :

تتكون المتغيرات المستقلة من إحدى عشرة نسبة مالية تم حسابها من البيانات الماليّة المستخرجة من القوائم الماليّة التي تنشرها المصارف عينة الدراسة ، وتم اختيارها بحيث تغطي معظم جوانب الأداء الماليّ وتتمثل هذه النّسب بما يأتي :

- مؤشرات الربحية : العائد على حقوق الملكيّة ، العائد على الموجودات، العائد على الودائع ، هامش الربح الصافي .
- مؤشرات السيولة : نسبة الجاهزية النقدية.
- مؤشرات المديونية : الدين إلى الموجودات ، الدين إلى حقوق الملكيّة .
- مؤشرات النشاط(التدوير): معدل دوران الموجودات .
- مؤشرات السوق : نسبة القيمة السّوقيّة إلى الدفترية ، ربحية السّهم العادي .

أما المتغير التابع فهو متغير نوعي ثنائي القيمة يتمثل بأداء السّهم (جيد ، سيء) بحيث يأخذ القيمة واحد في حال كان أداء السّهم جيداً ، ويأخذ القيمة صفر في حال كان أداء السّهم سيئاً . وقد تحددت خواص المتغير التابع اعتماداً على المقارنة بين القيمة السّوقيّة للسهم معبراً عنها بسعر الإغلاق في نهاية كلّ عام، وبين متوسط سعر إغلاق أسهم المصارف التجاريّة الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في نهاية كلّ عام ، بحيث اعتبر هذا المتوسط بمثابة مؤشر لقطاع المصارف التجاريّة . وبناءً على ذلك اعتبر أداء سهم مصرف ما جيداً إذا كان سعر إغلاقه أكبر أو يساوي قيمة المؤشر السابق ، وبالمقابل اعتبر أداء سهم مصرف ما سيئاً إذا كان سعر إغلاقه أصغر من قيمة المؤشر المعتمد . وبتطبيق هذا المعيار تم تصنيف أداء الأسهم إلى39 حالة كان فيها أداء السّهم جيد ، و 60 حالة كان فيها أداء السّهم سيء من أصل عدد كلي بلغ 99 حالة .

11-3- اختبار فرضيات البحث :

- لغرض اختبار **الفرضية الأولى** والتي تنص على أنه : **يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي** ، تم إدخال المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إلى البرنامج الإحصائي SPSS ، بطريقة الأسلوب المتدرج (Stepwise) ، وبتطبيق نموذج الانحدار اللوجستي ظهرت النّتائج على الشكل الآتي :

الجدول رقم (2):Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	116.302[a]	.153	.207
2	106.865[b]	.230	.312
3	95.823[b]	.311	.422
4	90.653[b]	.346	.469

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (2) ، أن النّموذج وصل إلى شكله النهائي عند الخطوة الرابعة ، حيث يتم اختيار النّموذج الذي يعطي أصغر قيمة للمقدار -2 Log likelihood ، ولغرض اختبار جودة مطابقة النّموذج تم استخدام اختبار **Hosmer and Lemeshow** لاختبار فرضية العدم التي تنص وفقاً لهذا الاختبار على أن النّموذج الذي تم توفيقه ملائم للبيانات ، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن النّموذج ليس ملائماً للبيانات ، كانت النّتائج على الشكل الآتي :

الجدول رقم (3): نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow

Step	Chi-square	df	Sig.
1	8.134	8	.420
2	11.042	8	.199
3	8.052	8	.428
4	7.122	8	.524

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (3) ، أن قيمة (P-Value) في الخطوة الرابعة المقابلة لقيمة Chi-square، عند درجة حرية 8 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن هذا النّموذج يعد ملائماً للبيانات ، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى .

- لغرض **اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن دقة النّموذج الصفري أكبر من دقة النّموذج بدلالة المتغيرات المستقلة** ، تم إجراء اختبار كفاءة التصنيف لكلّ من النّموذج الصفري (بدون أية متغيرات مستقلة) ، وللنموذج الذي تم التوصل إليه في الخطوة الرابعة ، وظهرت النّتائج على الشكل الآتي :

الجدول رقم (4): اختبار كفاءة تصنيف النّموذج الصفري، Classification Table

			Predicted		
			performance		
	Observed		bad	good	Percentage Correct
Step 0	performance	bad	60	0	100.0
		good	39	0	.0
	Overall Percentage				60.6

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (5): اختبار كفاءة تصنيف النّموذج عند الخطوة الرابعة Classification Table

			Predicted		
			performance		
	Observed		bad	good	Percentage Correct
Step 4	performance	bad	55	5	91.7
		good	14	25	64.1
	Overall Percentage				80.8

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (4) ، أن دقة النّموذج الصفري بدون أي متغيرات مستقلة بلغت 60.6% .أما من الجدول رقم (5) يتضح أن دقة النّموذج الذي تم الوصول إليه في الخطوة الرابعة بلغت 80.8% ،حيث تمكن النّموذج من تصنيف55 حالة على أنها ذات أداء سيء من أصل 60 حالة، كما تمكن من تصنيف 25 حالة على أنها ذات أداء جيد من أصل 39 حالة، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الثانية أي أن النّموذج الذي تم التوصل إليه والذي يتضمن متغيرات مستقلة أكبر من دقة النّموذج الصفري .

- ولغرض اختبار **الفرضية الثالثة** التي تنص على أنّه : **يمكن اعتماداً على نسب مالية محددة الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد والأسهم ذات الأداء السيء.** تم اختبار معنوية معاملات كلّ متغير من المتغيرات المستقلة ، والتي على أساسها سيتم إدخالها في النّموذج أو استبعادها منه ، والجدول رقم (6) يوضح المتغيرات المستقلة الداخلة في النّموذج ومعنوية كلّ معامل مقابل لها .

الجدول رقم (6): المتغيرات المستقلة الداخلة في النّموذج Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 4[d]	X4	3.614	.939	14.820	1	.000	37.126
	X6	-.064-	.027	5.501	1	.019	.938
	X7	.006	.002	10.212	1	.001	1.006
	X11	.017	.005	10.493	1	.001	1.017
	Constant	-3.053-	1.486	4.220	1	.040	.047

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول رقم (6) يمكن ملاحظة أن عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النّموذج هي أربع فقط من أصل إحدى عشر ،وقد تم اختيار هذه المتغيرات نظراً لأن قيمة (P-Value) المقابلة لكلّ منها أصغر من 0.05 وبالتالي فهي ذات دلالة إحصائية ، وهذه المتغيرات هي : X4 :القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية ، X6 :الدين إلى الموجودات، X7 :الدين إلى حقوق الملكيّة ،X11 : ربحية السّهم EPS ، أما الأهمية النسبية لهذه النسب المالية فهي كما يأتي :

- إنَ نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النّسبية حيث بلغت قيمة الثابت المقابل لها 3.614 ويمكن تفسير علاقة هذه النّسبة بأداء السّهم بدلالة نسبة الترجيح Odds Ratio بأخذ قيمة الدالة الأسية(Exp(B للثابت B والتي تظهر في العمود الأخير من الجدول رقم (6) بأنه كلّما زادت نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية بمقدار درجة واحدة ارتفعت أرجحية ان يكون أداء سهم المصرف جيداً 37.126 مرة .

- إنَ نسبة الدين إلى الموجودات تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النّسبية حيث بلغت قيمة الثابت المقابل لها 0.064− ويمكن تفسير علاقة هذه النّسبة بأداء السّهم بدلالة نسبة الترجيح Odds Ratio بأنه كلّما انخفضت نسبة الدين إلى الموجودات بمقدار درجة واحدة زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار 0.938 مرة .
- إن نسبة ربحية السّهم تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النّسبية حيث بلغت قيمة الثابت المقابل لها 0.017 ويمكن تفسير علاقة هذه النّسبة بأداء السّهم بدلالة نسبة الترجيح Odds Ratio بأنه كلّما ارتفعت ربحية السّهم بمقدار درجة واحدة ، زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار 1.017 مرة .
- أما نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة فتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النّسبية حيث بلغت قيمة الثابت المقابل لها 0.006 ويمكن تفسير علاقة هذه النّسبة بأداء السّهم بدلالة نسبة الترجيح Odds Ratio بأنه كلّما ارتفعت نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة السّهم بمقدار درجة واحدة زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار1.006 مرة .

وبناء على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الثالثة .

وبالتالي وبناء على نتائج الاختبار الإحصائي فإنّ نموذج الانحدار اللوجستي الذي يمكن من خلاله التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة يأخذ الصيغة الآتية :

$$logit = \ln(odds) = \ln\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right)$$
$$= 3.614X_4 - 0.064X_6 + 0.17X_{11} + 0.006X_7 - 3.053$$

حيث إن :

X4 :القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية ، X6 :الدين إلى الموجودات، X7 :الدين إلى حقوق الملكيّة

X11: ربحية السّهم EPS ، 3.053− ثابت النّموذج .

وبعد تعويض قيم المتغيرات المستقلة يتم تحويل قيمة اللوجت $logit$ إلى احتمال باستخدام العلاقة

$$p_i = f(z) = \frac{e^z}{1+e^z}$$

حيث إن z تمثل قيمة اللوجت ، وبناء على قيمة الاحتمال المقابل يعد أداء السّهم جيداً إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر أو يساوي 50% ، بينما يكون أداؤه سيئاً إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 50% .

12- الاستنتاجات:

1- بينت نتائج الاختبار الإحصائي أنه يمكن التنبؤ بأداء أسهم المصارف التجاريّة الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي .

2- إن دقة النّموذج الذي تم التوصل إليه بلغت 80.8% .

3- يمكن اعتماداً على نسب مالية محددة الفصل والتمييز بين الأسهم ذات الأداء الجيد والأسهم ذات الأداء السيء، وهذه النسب مرتبة حسب أهميتها النّسبية تتمثل في : نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية، نسبة الدين إلى الموجودات ، ربحية السّهم ، ونسبة الدين إلى حقوق الملكيّة.

4- أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أنه كلّما زادت نسبة القيمة السّوقيّة إلى القيمة الدفترية بمقدار درجة واحدة ارتفعت أرجحية ان يكون أداء سهم المصرف جيداً 37.126 مرة ، وأنه كلّما انخفضت نسبة الدين إلى الموجودات بمقدار درجة واحدة زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار 0.938 مرة ، وأنه كلّما ارتفعت ربحية السّهم بمقدار درجة واحدة زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار 1.017 مرة . وأنه كلّما ارتفعت نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة بمقدار درجة واحدة زادت أرجحية ان يكون أداء السّهم جيداً بمقدار1.006 مرة .

13- المقترحات:

1) ضرورة اهتمام القائمين على إدارة المصارف بالمتغيرات التي تبين من خلال الدراسة الحالية وجود علاقة بينها وبين أداء الأسهم بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على أداء أسهمها في السوق المالي.
2) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية ولعوامل أخرى تؤثر في أداء الأسهم غير التي تم التطرق إليها في هذا البحث من مثل التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف ....
3) تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي الحديثة في التصنيف والتمييز مثل نموذج الشبكات العصبونية الاصطناعية ، ونموذج شعاع الدعم الآلي ، والاستفادة منها في التنبؤ بأداء المصارف والشركات بشكل عام وأداء أسهمها بشكل خاص .

14- قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية

1- آسو، بهاء الدين قادر، وسامر، محمد فخري .(2016). مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه : دراسة قياسية في عينة من المصارف التجاريّة العقارية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 6: (2) 234-253 .

2- الحلبي ، جود.(2021). العوامل المؤثرة في القيمة السّوقيّة لأسهم المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، مجلة جامعة حماه ، 4: (2) 131-146

3- الحيالي، وليد ناجي. (2007). التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 320 .

4- خلف، أسمهان ومفلح، هزاع. (2019). الأسواق الماليّة، منشورات جامعة حماه ، 603 .

5- خلف، أسمهان وكنجو كنجو. (2011). الإدارة الماليّة مدخل اتخاذ القرار، منشورات جامعة البعث ، 312 .

6- عباس ، علي خضير .(2012). استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2:(2) 234-253 .

7- عقل ، محمد مفلح، (2006). مقدمة في الإدارة الماليّة والتحليل المالي ، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 496.

8- فخاري، فاروق . (2019). " محاولة تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي – دراسة مجموعة من البنوك التجاريّة في الجزائر –"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلّية العلوم الاقتصادية والتجاريّة وعلوم التسيير. ص120 .

9- الفرهود، سهيلة حمود عبد الله . (2014) . استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم، دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق الماليّة . مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الطبيعة، 1:(16) 47-68 .

10- الموسوي، كوثر حميد هاني و شومان، حسنين فيصل حسن. (2012). أثر ربحية ومقسوم أرباح السّهم العادي في قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجاريّة المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة . مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة ،1:(2) 35-88 .

11- هندي، منير .(2007). الإدارة الماليّة : مدخل تحليلي معاصر ، ط6، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 557.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Fox, J.(2016). Applied Regression Analysis and Generalized Linear Models .3rd edition, SAGE publications , los Angeles , the united states of America.

2- Gujarati, D.N. and Porter, D.C (2009). Basic of Econometrics. 5th Edition , McGraw Hill Irwin , New York.

3- Hosmer, D. W., & Lemeshow, S. (2000). Applied Logistic Regression. 2nd edition,A wiley – intersience publication: Johnson Wiley & Sons, New York.

4- Sukesti F., ghozali I., Fuad F., Almasyhari A., .(2021).Factors Affecting The Stock Price: The Role of Firm Performance. Journal Of Asian Finance,Economics And Business 8: (2) 165-173 .

5- Mubben, M., Ali, S. , Lal, I. and Hussain, A. (2018). Prediction Of Stock Performance By Using Logistic Regression Model: Evidence From Pakistan Stock Exchange (PSE) .Asian Journal of Empirical Research. 8:(7) 247-258 .

6- Van horne , j .c. , Wachowicz, jr , J.M . (2008). Fundamentals of Financial management , 13th edition, Pearson Education Limited, UK , London.

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

1. http://www.dse.gov.sy/ موقع سوق دمشق للأوراق الماليّة
2. http://www. scfms.sy/ موقع هيئة الأسواق والأوراق الماليّة

العبء الاقتصادي للديون الخارجية في سورية
دراسة تحليلية للفترة (2011 – 2020)

ذوالفقار خضور* د. ريم محمود**

(الايداع:27 نيسان 2022،القبول:15 آب 2022)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قدرة الاقتصاد السوري على تحمل الديون الخارجية من جانبيين، الأول هو تقييم مستويات المديونية الخارجية فيها، والثاني هو تبيان قدرة سورية على تحمل هذه الديون. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تطور الديون الخارجية في سورية من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بالديون خلال الفترة (2011–2020)، وهي: إجمالي الديون الخارجية، إجمالي خدمة الديون الخارجية، نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات. وذلك بالاعتماد على البيانات المستمدة من كل من البنك الدولي ومنظمة الاونكتاد وقاعدة بيانات الأمم المتحدة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الرغم من التدهور الاقتصادي الذي عانت منه سورية خلال فترة الأزمة، لم ترتفع قيمة الديون الخارجية فيها، الأمر الذي يدل على عدم اعتماد سورية على الاستدانة من الخارج لمواجهة مشاكلها الاقتصادية. كما أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدراسة، وتمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن عدم أداء مدفوعات خدمة الديون وتخلف سورية عن السداد أدى إلى ارتفاع قيمة المتأخرات بشكل كبير، ويجب العمل على إعادة تنظيم هذه الديون المتراكمة.

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، مؤشرات الديون، الناتج المحلي الإجمالي، القدرة على تحمل الدين.

* طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد: جامعة تشرين.

** أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد: جامعة تشرين.

The Economic Burden of external debt in Syria

Analytical study for the period (2011-2020)

Zolfekar Khadour* **Dr. Reem Mahmoud****

(Received:27 April 2022,Accepted:15 August 2022)

Abstract:

This study aimed to determine the ability of the Syrian economy to bear the external debt from two sides, the first is to assess the levels of external debt in it, and the second is to show Syria's ability to bear these debts. To achieve the goal of the study, the descriptive analytical method was relied on in studying the development of external debt in Syria by analyzing debt-related indicators during the period (2011-2020), which are: total external debt, total external debt service, external debt ratio to GDP, External debt to exports ratio, external debt service to GDP ratio, external debt service to exports ratio. This is based on data from the World Bank, UNCTAD and the United Nations database. The study reached a set of results, the most important of which are: Despite the economic deterioration that Syria suffered during the period of the crisis, the value of its external debts did not rise, which indicates that Syria did not rely on borrowing from abroad to face its economic problems. Also, the levels of external debt in Syria are still within the acceptable limits, as the value of the debt indicators did not exceed their critical levels throughout the study period, and Syria has the ability to withstand external debt in accordance with the debt sustainability methodology for low-income countries used by the World Bank and the International Monetary Fund, except The non-performance of debt service payments and Syria's failure to pay has led to a significant increase in the value of arrears, and work must be done to reorganize these accumulated debts.

Keywords: External Debt, Debt Indictors, GDP, Debt sustainability.

* Master Student, Financial and Banking Department, Faculty of Economic: Tishreen University.

** Associate Professor, Financial and Banking Department, Faculty of Economic: Tishreen University.

1- المقدمة:

تعد الديون الخارجية أحد أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ويمكن اعتبارها مصدراً هاماً للموارد يمكن الاستفادة منه في تكملة الموارد المحلية، ويترتب عنها التزامات مستقبلية متمثلة بالوفاء بخدمة مدفوعات الديون مستقبلاً. وتعد ظاهرة الديون الخارجية مقبولة ولكن وفق ضوابط معينة، فإذا تجاوز الدين هذه الضوابط فقد يشكل عبء كبير على الاقتصاد ويتحول إلى أزمة خانقة لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وتلجأ البلدان إلى المصادر الخارجية للتمويل بغرض الحصول على القروض من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدم الدول الديون الخارجية لسد الفجوة بين مستويات الانفاق المرغوبة والموارد المتاحة محلياً، وعادة ما تلجأ البلدان إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار وعجز ميزان المدفوعات.

ووفقاً لم ذُكر أعلاه فإن الاقتراض الخارجي يمكن أن يكون مفيداً للغاية، إذ يوفر الموارد اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، ولكن في حال عدم استخدامه في هذه المنحى سوف تتأثر قدرة الدولة المدينة على سداد الديون سلباً، إذ يشكل عبئا عليها نتيجة ارتفاع تكاليف هذه الديون.

فيما يتعلق بالاقتصاد السوري، فقد لجأت سورية إلى الاقتراض الخارجي كأحد مصادر التمويل بشكل كبير في الثمانينات وبداية التسعينات حالها حال غالبية حالها حال غالبية الدول النامية، وقد شهدت الديون الخارجية ارتفاعاً كبيراً خلال تلك الفترة، قبل أن تبدأ بالانخفاض مع بداية الألفية الجديدة بالتزامن مع عمليات إعادة تنظيم الدين الكثيرة التي قامت بها سورية بها سورية.[1]

وضمن هذا السياق تنوعت استخدامات الديون الخارجية في سورية كما تنوعت مصادرها، ولم تلتزم في أداء مدفوعات خدمة الديون في مواعيدها، حيث عانت سورية بشكل متكرر من مشكلة المتأخرات، بشكل خاص في التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وشكلت هذه الديون عبئاً على الاقتصاد السوري لفترة طويلة من الزمن قبل أن يتم تسوية هذا الملف في الألفية الجديدة.[2]

ارتفاع مستويات المديونية ساهم في تصنيف سورية كدولة شديدة المديونية منذ منتصف الثمانينات وحتى العام 2004، وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي (The World Bank, 2005)، قبل أن تنجح سورية في إنجاز تسويات شاملة للديون الخارجية، وبشروط جيدة لا سيما الديون المقترضة من دول ما كان قبل بالكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. وأصبحت سورية تصنف كدولة منخفضة المديونية.[3]

على الرغم من أن سورية نجحت في معالجة مشكلة المديونية الخارجية التي عانت منها منذ منتصف الثمانينات وحتى بداية الألفية الجديدة، إلا أن الاقتصاد السوري عانى العديد من الصعوبات بعد أزمة 2011، وسجل معدلات نمو سالبة في معظم السنوات خلال الفترة (2011–2020)، لذلك من المحتمل أن تكون مشكلة الديون الخارجية عادت للظهور تزامناً مع الأزمة.

---

[1] بحسب قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية، البنك الدولي، فقد ازدادت الديون الخارجية من (3.618) مليار دولار في عام 1980 إلى (23.313) مليار دولار في عام 1998، لتبدأ الديون الخارجية بعدها بالانخفاض في الألفية الجديدة إذ بلغت قيمة الدين الخارجي القائم والمنصرف (5.276) مليار دولار في عام 2010.

[2] وصلت قيمة المتأخرات إلى (13.233) مليار دولار في عام 2004.

[3] لم تتجاوز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.7%) في عام 2010، بعد أن تجاوزت (88%) في عام 2003.

بناءً على ما سبق، فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحليل واقع وتطور مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011–2020، بالإضافة إلى تحليل قدرة سورية على تحمل الديون الخارجية.

2- مشكلة البحث:

هل تمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ازدادت معدلات الديون الخارجية في سورية خلال فترة الأزمة؟
- هل قامت سورية بأداء مدفوعات خدمة الديون الخارجية خلال فترة الأزمة؟
- هل تصنف سورية كدولة شديدة المديونية وفقاً لمؤشرات الديون الخارجية؟

3- أهمية البحث:

تنطوي أهمية البحث على اهمية نظرية وأخرى عملية.

3-1 الأهمية النظرية:

يلقى هذا البحث الضوء على موضوع الديون الخارجية والتي تعد من المواضيع الهامة في سورية. إذ تكمن أهمية البحث من كونه يتناول تطور المديونية الخارجية في سورية خلال الفترة (2011–2020) من خلال دراسة تحليلية مسبوقة بتأصيل نظري، وهي فترة شهد الاقتصاد السوري خلالها تدهوراً كبيراً متأثراً بالعقوبات الدولية والانفلات الأمني وتدمير البنية التحتية وتناقص مستويات الاستهلاك والإنتاج المحلية وارتفاع مستويات التضخم، مما أضعف مكونات الاقتصاد السوري الأمر الذي قد يدفعها إلى الاعتماد على القروض الخارجية كأحد البدائل التمويلية خلال الفترة القادمة.

كما ترتبط أهمية البحث في تحليل مؤشرات الديون الخارجية خلال هذه الفترة للوصول إلى تقييم لمستويات الدين الخارجي في سورية ومعرفة فيما إذا تجاوزت المستويات الحرجة لهذه الديون والوصول من خلال نتائج هذه الدراسة إلى معرفة قدرة الاقتصاد السوري على أداء خدمة الديون الخارجية وتحمل أعباءها.

3-2 الأهمية العملية:

تبين نتائج هذه الدراسة قدرة سورية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الدائنة وتحقيق الاستدامة المالية (استدامة الدين الخارجي) خلال مدة البحث، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على الديون الخارجية كأحد مصادر التمويل في المرحلة المقبلة، وقد يستفيد منها القائمين على إدارة ملف الديون الخارجية في سورية، بالإضافة إلى الدول التي تمت الاستدانة منها سابقاً والدول التي من المحتمل اللجوء إليها للحصول على قروض جديدة.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011–2020)، اعتماداً على:

- تحليل تطور حجم الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011–2020).
- تحليل تطور مدفوعات خدمة الديون الخارجية خلال الفترة (2011–2020).
- تحليل تطور مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011–2020)، ومقارنتها مع بعض القيم الارشادية.
- تقييم قدرة سورية على تحقيق استدامة الديون الخارجية، بالاسترشاد بمنهجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحليل استدامة الديون.

5- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل واقع الديون الخارجية السورية وتطورها، خلال الفترة (2011–2020). ترتكز الدراسة التحليلية على عدة نقاط: تحليل حجم الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الدين، تحليل مؤشرات تطور

الديون الخارجية السورية خلال الفترة المدروسة، تقييم مقدرة سورية على تحمل أعباء الديون الخارجية. تم على الاعتماد قاعدة إحصاءات الديون الدولية في البنك الدولي للحصول على بيانات الديون الخارجية وخدمة الدين، كما تم الاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد من أجل الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات.

6- حدود البحث:

- **مكانياً:** الجمهورية العربية السورية.
- **زمانياً:** 2011-2020.

7- الدراسات السابقة:

7-1 الدراسات باللغة العربية:

7-1-1 دراسة (قابقلي، 2014)، بعنوان:

"الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995_2010)"

هدف وموضوع الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالقروض الخارجية في سورية وتطورها خلال الفترة (1995-2010)، وتقييم الدور الإنمائي للاقتراض الخارجي في سورية، ودراسة بعض البدائل التمويلية المطروحة مثل الادخار وترشيد الانفاق الحكومي وتحويلات العاملين في الخارج.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجيين الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والاقتراض الخارجي في سورية، بغرض وصفها وتحليلها وتفسيرها وتحليل دور الاقتراض في التنمية، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية لإيجاد العلاقة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، والمجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها اعتماد سورية على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، وعلى الرغم من حصول سورية على القروض الخارجية من أجل تحقيق تنميتها، لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل حيث تم توجهيها لمشاريع غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير العملة، بدلاً من توجيهها إلى قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم. كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبينت بأن لدى سورية القدرة على زيادة مصادر التمويل الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على رأس المال الوطني وتشجيع الادخار، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

7-1-2 دراسة (إبراهيم، 2020)، بعنوان:

"التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وآثاره الاقتصادية"

هدف الدارسة: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التمويل المقدم من قبل منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وتوضيح آثاره على المؤشرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الادخار، الواردات، الصادرات، فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، واعتمدت على الجانب التحليلي بناءً على الدراسات السابقة وذلك بغية إغناء ودعم البحث، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة بين القروض وبين المؤشرات الاقتصادية المشار إليها سابقاً.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل منظمات التمويل المدروسة وكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والادخار في سورية خلال الفترة 1971-2011. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وباتجاهين بين القروض والواردات، وباتجاه واحد بين القروض والصادرات، بالإضافة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين القروض وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.

2-7 الدراسات باللغة الأجنبية:

1-2-7 دراسة (Mohsen, 2016)، بعنوان:

"Effects of Oil Returns and External Debt on the Government Investment: A Case Study of Syria".

(أثار العوائد النفطية والدين الخارجي على الاستثمار الحكومي: دراسة حالة سورية).

هدف وموضوع الدراسة: هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العوائد النفطية والدين الخارجي على الاستثمار الحكومي في سورية، حيث استخدمت سلسلة من البيانات السنوية للمتغيرات المدروسة خلال الفترة 1970-2010.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب والطرق الإحصائية لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث.

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الحكومي وكل من الدين الخارجي وعوائد النفط، بالإضافة إلى جود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الآجلين القصير والطويل، وإن كل من الدين الخارجي والعوائد النفطية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاستثمار الحكومي في الاجل الطويل.

2-2-7 دراسة (Issa, 2021)، بعنوان:

"The Size and Economic Burden of External Debt in Syria"

"الحجم والعبء الاقتصادي للدين الخارجي في سورية"

هدف وموضوع الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور حجم الدين الخارجي في سورية والأعباء الاقتصادية الرئيسية له خلال الفترة 1990-2018، بالإضافة إلى مقارنة بيانات الدين الخارجي في سورية مع متوسط مثيلاتها في ثلاث مجموعات من الدول هي الدول منخفضة الدخل والدول النامية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، واعتمدت على المنهج التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتحصل عليها وذلك بغية إغناء ودعم البحث.

نتائج الدراسة: توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مستوى الديون الخارجية في سورية تراجع خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد سورية على الاقتراض طويل الأجل ومن مصادر ثنائية، وبينت أن مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي اتخذ مساراً تصاعدياً بعد عام 2011 لكنه بقي أقل من مستواه في مجموعتي الدول منخفضة الدخل والدول النامية، كما أن مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات فقد كان منخفضاً خلال فترة ما قبل الأزمة إلى انه ارتفع بسرعة بعدها.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية موضوع الديون الخارجية وكثرة الدراسات الأكاديمية حولها، إلا أنه يوجد ضعف اهتمام بهذه المشكلة في سورية سواء في المجال الأكاديمي أو على مستوى صناع السياسات الاقتصادية، حيث تناولت معظم الدراسات التي ناقشت الديون الخارجية السورية الأثر والدور الذي كان لهذه الديون في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي

الإجمالي، التنمية الاقتصادية، الاستثمار، ....) مثل دراسات (ابراهيم، 2020)، و(قابقلي، 2014)، و(Mohsen, 2016)، ولم تتطرق هذه الدارسات إلى تحليل تطور الديون الخارجية بشكل مفصل في سورية. أما فيما يتعلق بدراسة (Issa, 2021) فإن هذه الدراسة تتميز عنها في عدة نقاط:

- على الرغم من دراسة تطور حجم الدين الخارجي في سورية في دراسة (Issa, 2021)، إلا أنه لم يتطرق إلى خدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى مشكلة المتأخرات التي تعاني منها سورية، وهو ما تم القيام به في هذه الدراسة.
- اكتفت دراسة (Issa, 2021) بحساب مؤشرات الديون الخارجية في سورية ومقارنتها مع مجموعة من الدول، بينما تم في هذه الدراسة مقارنة مؤشرات الديون في سورية مع المستويات الحرجة لها، بالإضافة إلى تحليل قدرة سورية على تحمل الدين الخارجي.
- تناولت دراسة (Issa, 2021) دراسة تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 1990–2018، بينما تتناول الدراسة الحالية فترة الأزمة الممتدة من 2011–2020.

8- الإطار النظري للبحث:

8-1 مفهوم الديون الخارجية:

8-1-1 تعريف الديون الخارجية:

في إطار المحاولات لتحديد تعريف للدين الخارجي على أساس منهجية واحدة متفق عليها، وللوصول إلى إطار مفاهيمي شامل للديون الخارجية قامت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية المكلفة من قبل تسع منظمات دولية[1]، بإعداد كتاب بعنوان (External Debt Statistic Guide for Compilers and Users)، أو ما يعرف بالمرشد، والذي ينظم كافة المفاهيم والأمور المرتبطة بالديون الخارجية. ووفقاً له تم تعريف الدين الخارجي:

" إجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير مقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل". (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

يلاحظ في هذا التعريف ما يلي:

- يترتب عن الخصوم الجارية مدفوعات مستقبلية وفاء لأصل الدين و/أو الفائدة، حيث تمثل هذه الخصوم مطالبة على موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي تكون ديناً خارجياً على هذا الاقتصاد.
- يركز على إقامة الدائن والمدين (أي مقيم يتحمل خصوما جارية لصالح غير مقيم).
- يتيح هذا التعريف مقياساً شاملاً للدين الخارجي بغض النظر عن نوع أداة الدين أو هيكلها.
- يركز على إجمالي الخصوم، أي أنه يستبعد جميع الأصول.

وبما أن هذا البحث اعتمد في أغلبه على البيانات المتوافرة في البنك الدولي عن الديون الخارجية في سورية لذا كان لابد من التطرق إلى مكونات الديون الخارجية وفق المنهجية المتبعة لدى البنك الدولي.

8-1-2 مكونات الديون الخارجية:

---

[1] تتضمن: بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS)، أمانة الكومنولث Commonwealth Secretariat (ComSec)، البنك المركزي الأوربي European Central Bank (ECB)، المكتب الاحصائي الأوربي Eurostat، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، أمانة نادي باريس Paris Club، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، البنك الدولي The World Bank.

بحسب تقرير إحصاءات الديون الخارجية International Debt Statistics[1] الصادر عن البنك الدولي بشكل سنوي يمكن تصنيف إجمالي الدين الخارجي Total External Debt إلى ثلاثة مكونات كما يلي:

- **استخدام الائتمان من صندوق النقد الدولي Use of IMF Credit:** تشمل مسحوبات البلدان الأعضاء من صندوق النقد الدولي بخلاف الدفعات المسحوبة مقابل مركز شريحة الاحتياطي للبلد العضو. ويشمل استخدام ائتمان وقروض الصندوق المشتريات والمسحوبات بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد أو تسهيل التصحيح الهيكلي أو تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز أو اتفاقات التسهيل التمويلي لتحويل النظم الاقتصادية إلى جانب القروض المقدمة من صندوق الاستئمان. كما يتم تضمين مخصصات حقوق السحب الخاصة ضمن هذه الفئة أيضاً. (World Bank, 2019)
- **الديون قصيرة الاجل Short–Term Debt:** يُعرَّف الدين قصير الأجل بأنه الدين الخارجي بفترة استحقاق أصلية مدتها سنة واحدة أو أقل. (World Bank, 2019)
- **الديون الخارجية طويلة الاجل Long–Term External Debt:** الدين الخارجي طويل الأجل هو دين ذو أجل استحقاق أصلي لفترة تزيد عن عام واحد، أو أنه بأجل استحقاق غير معلن، ومستحق لغير المقيمين من قبل سكان الاقتصاد ويتم سداده بالعملة الأجنبية أو السلع أو الخدمات، ويشتمل على الديون الخاصة غير المضمونة، والدين العام الخارجي والدين الخارجي المضمون من الحكومة. (World Bank, 2019)

2-8 مؤشرات الديون الخارجية (مؤشرات عبء الدين):

مؤشرات الديون الخارجية هي عبارة عن نسب رياضية تستخدم في تقدير وتقييم مديونية البلد الخارجية. تكشف هذه المؤشرات الاتجاهات التي قد يكون لها تأثير على قدرة المدين على خدمة ديونه الخارجية في المستقبل من خلال التعرف على مدى الضغط الذي تسببه هذه الديون على اقتصاد البلد المدين. كما أنها تساعد على مقارنة أداء بلد مدين مع بلد آخر أو مع مجموعة من البلدان. تختلف أهمية هذه المؤشرات باختلاف مرحلة التطور الاقتصادي للبلد المدين.

هناك العديد من مؤشرات الديون المستخدمة على نطاق واسع وبحسب (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)، يوجد بصفة عامة مجموعتان من مؤشرات الدين هما:

1-2-8 المؤشرات القائمة على الأرصدة:

ترتكز في الأساس على رصيد الدين، وتستخدم المؤشرات القائمة على أرصدة الدين (على سبيل المثال، إجمالي مركز الدين الخارجي) لتحديد مشكلات الملاءة المحتملة، حيث تعكس مؤشرات رصيد الدين قدرة البلد المعني على توليد موارد لسداد الدين، ويقاس رصيد الدين بواسطة القيمة الاسمية للدين أو قيمته الحاضرة. ومن أمثلة هذه المؤشرات: نسبة الدين إلى الصادرات، ونسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي[2].

1-1-2-8 نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي Debt–to–GDP Ratio:

تعرف بأنها نسبة مجموع الدين الخارجي القائم في نهاية السنة إلى إجمالي الناتج المحلي السنوي لتلك السنة، وهذه النسبة قد تعطي إشارة إلى إمكانية خدمة الدين الخارجي بتحويل موارد من انتاج السلع المحلية إلى انتاج سلع التصدير، وبالرغم من

---

[1] International Debt Statistic هو تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي يعنى بإحصاءات الديون الدولية، وهو تكملة لسلسة Global Development finance الصادرة من 1997-2009، وسلسلة World Debt Tablet الصادرة من 1973-1996.

[2] يوجد العديد من المؤشرات الأخرى مثل: نسبة الدين الخارجي إلى الإيرادات العامة، ، نسبة احتياطات الدولة إلى إجمالي الدين الخارجي، نسبة احتياطات الدولة إلى الدين الخارجي قصير الأجل، وغيرها، ولكن لن يتم استخدامها في هذا البحث نظراً لعدم توافر البيانات.

أهميتها الى أن هذه النسبة عرضة لخطر المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي أو في حالة تقييمه بأقل من الواقع، يمكن أن يشوه كثيراً من رقم اجمالي الناتج المحلي المستخدم في المقام. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

ورغم ذلك تعد هذه النسبة واحدة من أهم المؤشرات (الأساسية) للمديونية الخارجية، وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى المشكلات المحتملة المتمثلة في الملاءة المالية للبلاد والصعوبات المحتملة في سداد الدفعات المستقبلية للقروض المأخوذة. (Jošić, 2013)

8-2-1-2 نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات Debt-to-Exports Ratio:

تعرف بأنها نسبة مجموع الدين القائم في نهاية السنة إلى صادرات الاقتصاد من السلع والخدمات في تلك السنة، استمرار ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات بمرور الوقت، عند سعر فائدة معين، يعني ضمناً أن مجموع الدين ينمو بمعدل أسرع من المصدر الأساسي للدخل الخارجي لذلك الاقتصاد، مما يدل على أن البلد قد يواجه مشكلات في الوفاء مستقبلاً بالتزامات ديونه. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

مما يعيب هذا المؤشر، أنه في بعض الحالات يمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات عالية لدى البلدان التي تستخدم الاقتراض الخارجي في الاستثمار الإنتاجي الذي يحتاج إلى فترات طويلة، وعندما تبدأ هذه الاستثمارات في انتاج سلع يمكن تصديرها، من المرجح أن هذه النسبة قد تبدأ بالانخفاض، وبالتالي وفي هذه الحالة، ربما لا تكون نسبة الدين إلى الصادرات عالية بدرجة مفرطة على عدة فترات حتى لو اعتبرت عالية في سنة معينة. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2003)

8-2-2 المؤشرات القائمة على التدفقات:

تركز في الأساس على خدمة الدين، وعادة ما تستخدم المؤشرات القائمة على خدمة الدين (مدفوعات الفائدة واستهلاك الدين) لتقدير مشكلات السيولة، وهي تمثل موارد البلد المعني المستخدمة في سداد ديونه (وبالتالي الموارد غير المستخدمة لأغراض أخرى). وتقدم نسب خدمة الدين أفضل مؤشر للمطالبات على الموارد وما يرتبط بها من خطر صعوبات السداد والعسر المالي، ومنها:

8-2-2-1 نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي Debt Service to GDP:

تقيس عبء خدمة الدين الخارجي (استهلاك أصل الدين والفائدة)، على الاقتصاد المدين، جنباً إلى جنب مع مؤشرات أخرى مثل الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Loser, 2004)

يدل هذا المؤشر على نسبة اقتطاعات الدائنين من الناتج المحلي الإجمالي للدول المدينة في شكل خدمة الديون الممنوحة لهم، وتتمثل أهمية المؤشر في تطوره الزمني الذي يعكس مدى العبء الذي يشكله على الاقتصاد ككل. ويتجلى مستوى الخطورة لحجم المديونية عندما يتعدى معدل نمو هذه النسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. (بوطيبة، 2004)

8-2-2-2 نسبة خدمة الدين إلى الصادرات Debt Service-to-Exports Ratio:

تعرف بأنها نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة) إلى الصادرات من السلع والخدمات لأي سنة واحدة، وتشير إلى مقدار ما سيستخدمه البلد من حصيلة الصادرات في خدمة ديونه، ومن ثم أيضا مدى حساسية سداد التزامات خدمة الدين التي تستحق في أي سنة واحدة لأي هبوط غير متوقع في عائدات التصدير. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على أن خدمات المديونية تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة قليلا، ولا يكفي لتمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني أيضاً ضعف السيولة المتاحة للبلد المدين. (حسين، 2008)

تجدر الإشارة أن هناك نسب مئوية للمديونية الخارجية لا يمكن تجاوزها إذ تمثل حد الأمان عند طلب القروض والاستثمارات الخارجية. لذلك وضعت منظمات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بعض المؤشرات الاقتصادية، كحدود أو مستويات حرجة للدين العام الخارجي، كمؤشرات يتم الاسترشاد بها من قبل الدول المدينة، ويفضل عدم تجاوزها، حفاظاً على الثقة الائتمانية من جهة، ومنعاً للمغالاة في الاقتراض من الخارج من جهة ثانية، وتحذيراً لمصادر التمويل الخارجية بالامتناع عن الإقراض في حالة وصول الدول المدينة إلى هذه المستويات الحرجة أو قريبة منها من جهة ثالثة. ومن أهم هذه المؤشرات (سليمان، 2018):

- نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 50%.
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع ولخدمات لا تتجاوز 275%.
- نسبة مجموع خدمة الدين العام الخارجي (مدفوعات الأقساط + الفوائد) إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تتجاوز 30%.

في حال تجاوزت مؤشرات الدولة قيمة أحد هذه المستويات الحرجة، فإنها تصنف شديدة المديونية كما يتم الاسترشاد بها في تقييم قدرة الدولة على تحمل الدين الخارجي. (سليمان، 2018)

3-8 القدرة على تحمل الدين الخارجي (الاستدامة):

تُعرف القدرة على تحمل الديون على أنها حالة يُتوقع فيها من المقترض أن يكون قادرًا على الاستمرار في خدمة ديونه دون تصحيح مستقبلي كبير غير واقعي لميزان الدخل والنفقات. تستبعد الاستدامة أيًا مما يلي: الحالة التي تكون فيها إعادة هيكلة الديون مطلوبة بالفعل (أو من المتوقع أن تكون ضرورية)؛ حالة يستمر فيها المقترض في تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بشكل أسرع من قدرته على خدمة هذه الديون التي تتزايد؛ أو موقف يعيش فيه المقترض بما يتجاوز إمكانياته من خلال تراكم الديون مع العلم أن هناك حاجة إلى تخفيض كبير في النفقات لخدمة هذه الديون (حتى لو لم يتغير شيء في البيئة الخارجية). (International Monetary Fund, 2002)

وفقاً للتعريف المقدم من الاونكتاد، فإن الدين الخارجي الذي يمكن تحمله هو مستوى الدين الذي: (Gheorghe, 2012)

- يسمح للدولة المدينة بدفع جميع خدمات الديون الحالية والمستقبلية دون العودة إلى إعادة الهيكلية أو إعادة الجدولة.
- يمنع تراكم المتأخرات والتخلف عن السداد.
- بالتوازي مع مستوى مقبول من النمو في البلد المقرض.

وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم تحديد نسب مئوية لبعض مؤشرات الديون الخارجية، كحد أقصى أو مستوى حرج، وفي حال تجاوز هذه الحدود فإن ذلك يعطى دلالة واضحة على أن البلد سيواجه صعوبات في الاستمرار في تحمل الديون خاصة في حال مواجهته أي أزمة أو صدمة خارجية. وتختلف عتبات هذه النسب بين دولة وأخرى، وترتبط هذه العتبات بجودة سياسات ومؤسسات الدولة، حيث تتمتع البلدان بنقاط قوة مؤسساتية وسياسية مختلفة، وأداء اقتصاد كلي ومقدرة على امتصاص الصدمات، وقدرات مختلفة على التعامل مع الديون. وتتأثر هذه القدرات أيضاً بالبيئة العالمية من خلال الطلب على صادرات البلدان منخفضة الدخل بالإضافة إلى التحويلات إلى هذه البلدان. (International Monetary Fund, 2022)

يتم في البداية تصنيف البلد في البداية ضمن أحد ثلاث فئات للقدرة على تحمل الديون (قوي، متوسط، ضعيف)، باستخدام مؤشر مركب يعتمد على الأداء التاريخي للبلد وتوقعات النمو الحقيقي، وتغطية الاحتياطات الدولية، وتدفقات التحويلات المالية الخارجية، وحالة البيئة العالمية، بالإضافة إلى مؤشر التقييم المؤسسي والسياسة القطرية للبنك الدولي (CPIA). ويتم

بعد ذلك استخدام حدود ارشادية للمستويات الحرجة لمؤشرات الديون للحكم على قدرة البلد على تحمل الديون بما يتناسب مع تصنيفه، كما يظهر في الجدول (1). (International Monetary Fund, 2022)

الجدول رقم(1): المستويات الحرجة لمؤشرات الديون وفق منهجية استدامة الديون للدول منخفضة الدخل.

	القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من		خدمة الديون الخارجية كنسبة من	
	GDP	الصادرات	الصادرات	الايرادات
ضعيف	30	140	10	14
متوسط	40	180	15	18
قوي	50	240	25	23

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي.

العتبات المقابلة للأداء القوي هي الأعلى، مما يشير إلى أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الكلي والسياسات الجيدة، يمكنها بشكل عام التعامل مع تراكم أكبر للديون.

9- النتائج والمناقشة:

9-1 تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011_2020:

مع نشوب أزمة 2011، أخذت الديون الخارجية بالانخفاض التدريجي من (4980.4) مليون دولار في عام 2011، إلى (4367.9) مليون دولار في عام 2016 بنسبة (-12.3%)، ثم عاودت للارتفاع في السنوات اللاحقة لتبلغ (4763.2) مليون دولار في عام 2020، بمعدل نمو (3.5%) مقارنة مع عام 2017 كما يتضح من الجدول (2).

الجدول رقم (2): تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020: (الأرقام بملايين الدولارات، مالم يذكر خلاف ذلك)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الدين الخارجي[1]	4980.4	4748.5	4765.9	4608.5	4419.2	4367.9	4603.9	4583.6	4590.2	4763.2
طويل الأجل	4005.6	3955.8	3906.4	3671.6	3528.3	3497.2	3653.7	3647.1	3634.9	3751.2
قصير الأجل	546.2	363.7	429.5	532.4	504.6	495.4	552.6	548.2	569.3	610
ائتمان IMF	428.6	429.1	429.9	404.5	386.9	375.3	397.6	388.3	386.1	402.1
طويل الأجل (%)	80.4	83.3	82.0	79.7	79.8	80.1	79.4	79.6	79.2	78.8
قصير الأجل (%)	11.0	7.7	9.0	11.6	11.4	11.3	12.0	12.0	12.4	12.8
ائتمان IMF (%)	8.6	9.0	9.0	8.7	8.8	8.6	8.6	8.4	8.4	8.4

[1] يتضمن إجمالي الدين القائم والمنصرف، ولا يشتمل على الديون المتعاقد عليها والتي لم تصرف بعد.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

كان الدين الخارجي في معظمه عبارة عن دين طويل الأجل حيث تراوحت نسبته من إجمالي الدين الخارجي بين (83.3%) و(78.8%)، وشهد خلال الفترة المدروسة انخفاضاً بنسبة (-6.8%) من (4005.6) مليون دولار في عام 2011 إلى (3751.2) في عام 2020، بينما تراوحت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل من إجمالي الدين بين (7.7%) و(12.8%)، مع الإشارة إلى أنه، وبدءاً من العام 2012 كان الدين الخارجي قصير الأجل في معظمه عبارة عن متأخرات الفائدة على الديون طويلة الأجل، حيث كان كل الدين قصير الأجل في عام 2017، عبارة عن متأخرات مدفوعات الفائدة.

فيما يتعلق بالائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي فقد ارتبط فقط بالعمليات المتعلقة بمخصصات وحيازات حقوق السحب الخاصة وتراوحت قيمته بين (8.4%) و(9.0%) من إجمالي الدين الخارجي، وبلغت قيمته 610 مليون دولار في عام 2020.

يلاحظ من الجدول عدم وجود تغيير هيكلي في مكونات الدين الخارجي في سورية إذ شكلت الديون طويلة الأجل النسبة الأكبر خلال الفترة المدروسة، مع تذبذب في حجم الديون الإجمالية دون أن تحمل اتجاهاً واضحاً بالزيادة، ويعزى ذلك إلى:

- تزايد الاعتماد على الاستدانة من مصادر داخلية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.
- مع بداية الأزمة السورية، قُطعت العلاقات مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة[1]، مما أدى إلى إيقاف العديد من الجهات الدائنة الدفعات المنصرفة من القروض المتعاقد عليها، بالإضافة إلى تقويض قدرة الدولة على الحصول على قروض جديدة، كما سيتم التعرف تالياً.

2-9 مصادر الديون الخارجية في سورية:

لجأت سورية في الفترة التي سبقت الأزمة إلى الاقتراض من العديد من الأطراف، حيث حصلت على القروض من حكومات الدول الأخرى، بالإضافة إلى الاقتراض من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات المالية العربية وصناديق التنمية العربية، بالإضافة إلى موردي الائتمان الاخرين.

المصدر الأساسي للديون الخارجية في سورية هو حكومات الدول الأخرى، حيث أن أكثر من ثلثي الديون الخارجية طويلة الأجل في سورية كانت عبارة عن قروض ثنائية رسمية إذ تبلغ نسبتها (67%) في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما تعد قروض المؤسسات والمنظمات المالية الدولية والعربية المصدر الثاني للديون الخارجية إذا تشكل وسطياً (33%) من إجمالي الديون الخارجية طويلة الأجل كما يتضح في الجدول (3). كما يوجد بعض الديون القليلة نسبياً من موردي الائتمان الاخرين مثل الائتمان المقدم من المصدرين وموردي السلع الاخرين، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي الذي يغطيه ضمان من وكالة ائتمان التصدير (ائتمان تجاري وسلف).

[1] من الأمثلة على ذلك:

ومع بداية الأزمة في سورية عام 2011، أوقف البنك الدولي جميع عملياته وبعثاته إلى سورية، وفي أعقاب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، علق بنك الاستثمار الأوربي صرف جميع القروض والعقود المبرمة في مجال الاستشارات الفنية المتعلقة بالمشاريع في سورية، كما تم تعليق عضوية سورية في البنك الإسلامي للتنمية في أب عام 2012، وقامت العديد من الدول العربية، والاتحاد الأوربي واليابان بقطع العلاقات مع سورية تزامناً مع الأزمة، ..... الخ.

الجدول رقم (3): الدين الخارجي طويل الأجل بحسب الجهة الدائنة. (الأرقام بملايين الدولارات، مالم يذكر خلاف ذلك)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدين الخارجي طويل الاجل	4005.6	3955.8	3906.4	3671.6	3528.3	3497.2	3653.7	3647.1	3634.9	3751.2
دائنون رسميون متعددو الاطراف (%)	32.8	34.6	35.3	33.5	32.4	32.1	32.8	32.1	31.8	32.1
دائنون رسميون ثنائيون(%)	67.2	65.4	64.7	66.5	67.6	67.9	67.2	67.9	68.2	67.9

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وتعد اليابان وروسيا من الدول الأساسية الدائنة لسورية إذ تتجاوز نسبة الديون المملوكة لهما من إجمالي الدين الخارجي (11.32%) و(10.59%) وسطياً خلال فترة الدراسة، تليهما ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل الكويت والامارات والصين، بالإضافة إلى دول أخرى كما يتضح من الجدول (4).

كما يعد البنك الأوربي للاستثمار والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز الدائنين لسورية، إذا تتجاوز نسبة الديون المملوكة لهذين المؤسستين (15.08%) و(14.72%) وسطياً من إجمال الديون الخارجية خلال الفترة المدروسة، كما يعد البنك الإسلامي للتنمية من الدائنين المهمين لسورية إذا تبلغ نسبة الديون المملوكة له (4.09%) في المتوسط من إجمالي الدين الخارجي، كما تدين سورية إلى العديد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى كما يتضح من الجدول (4).

الجدول (4): إجمالي الدين الخارجي بحسب الجهة الدائنة. (نسب مئوية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
إجمالي الدين الخارجي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
روسيا	10.5	11.1	11.0	11.4	11.9	12.0	11.4	11.5	11.4	11.0	11.3
اليابان	12.4	12.0	10.1	9.2	9.8	10.3	10.2	10.5	10.6	10.8	10.59
الولايات المتحدة	9.0	9.5	9.5	9.8	10.2	10.3	9.8	9.9	9.8	9.5	9.73
المانيا	6.8	7.4	7.7	7.7	7.9	7.9	7.9	7.8	7.8	7.7	7.65
الكويت	5.3	5.7	5.8	5.8	5.9	6.0	5.8	6.1	6.1	5.9	5.84
الامارات العربية المتحدة	2.1	2.3	2.4	2.5	2.7	2.7	2.6	2.6	2.6	2.5	2.5
دول أخرى[1]	6.0	6.4	6.6	6.5	6.5	6.4	6.4	6.9	6.8	6.9	6.54

[1] تشمل الصين، السعودية، صربيا، الهند، إيطاليا، فرنسا، بلغاريا، ماليزيا، إيران، العراق، رومانيا.

الصندوق العربي للتنمية	13.1	14.2	14.6	15.0	15.2	15.3	15.0	15.0	15.1	14.7	14.72
البنك الأوربي للاستثمار	13.5	15.0	16.2	15.2	14.4	14.3	15.8	15.1	15.1	16.2	15.08
صندوق النقد الدولي	8.6	9.0	9.0	8.8	8.8	8.6	8.6	8.5	8.4	8.4	9.53
البنك الإسلامي للتنمية	4.1	4.4	4.5	4.1	3.9	3.9	4.1	4.0	3.9	4.0	4.09
مؤسسات دولية أخرى.[1]	8.6	3.1	2.8	3.8	2.8	2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	3.24

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وللتعرف على كيفية إدارة الديون الخارجية في سورية خلال فترة الأزمة، لابد من التطرق إلى تحليل خدمة الدين الخارجي خلال الفترة المدروسة.

3-9 خدمة الدين الخارجي:

مع بدء الأزمة في عام 2011، تراجع أداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي بشكل كبير، فبعد أن دفعت سورية (624.54) مليون دولار كمدفوعات خدمة دين في عام 2011، كانت مدفوعات خدمة الدين شبه معدومة في السنوات اللاحقة حيث لم تتجاوز المليون دولار في أي من الأعوام 2012–2017، فين حين بلغت (20.18) مليون دولار في عام 2018، وانخفضت إلى (4.51) و(1.25) مليون دولار في عامي 2019 و2020 على التوالي كما يتضح من الجدول (5)

تزامناً مع عدم أداء مدفوعات خدمة الدين وتخلف سورية عن السداد، ارتفعت المتأخرات بشكل كبير خلال فترة الأزمة بمعدل نمو وسطي 25.79%، حيث ارتفع قيمتها من (471.6) مليون في عام 2011 إلى (3597.9) مليون دولار في عام 2020 كما يتضح من الجدول (5).

الجدول (5): خدمة الدين الخارجي في سورية خلال الفترة 2011–2020. (الأرقام بملايين الدولارات).

	2011	2012	2013	2014	2105	2016	2017	2018	2019	2020
خدمة الدين الخارجي	624.54	0.76	0.89	0.21	0.57	0.34	0.52	20.18	4.51	1.25
إجمالي المتأخرات	471.6	1060.1	1666.7	2090.1	2383.2	2672.4	2985.9	3187.6	3358.97	3597.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

كما يتضح من الجدول (5)، فإن سورية لم تلتزم بأداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال فترة الأزمة وبالتالي نقبل الفرضية الثانية لهذه البحث، ويمكن كون السبب الرئيسي في انخفاض مدفوعات خدمة الدين وازدياد حجم المتأخرات خلال الأزمة إلى قطع العلاقات مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة، بالإضافة إلى التدهور

[1] صندوق أوبك للتنمية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، وغيرها.

الذي شهده الاقتصاد السوري والعقوبات الاقتصادية تزامناً مع سنوات الأزمة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة سورية على أداء خدمة الدين وبالتالي ارتفاع حجم المتأخرات من هذا الدين بالإضافة إلى فوائد وغرامات التأخير.

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من عدم قيام سورية بعمليات إعادة تنظيم دين خلال هذه الفترة إلا أنها ستضطر عاجلاً أم أجلاً إلى التفاوض من أجل تسوية ملفات هذه الديون في المستقبل.

وللوقوف أكثر على تطور الديون الخارجية في سورية، وتقدير وتقييم مستويات المديونية الخارجية فيها لابد من التعرف على تطور مؤشرات الديون الخارجية وتحليلها.

4-9 مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020:

بدأت تبعات الأزمة السياسية والأمنية التي اندلعت في آذار 2011، تظهر على مكونات الاقتصاد السوري في بداية عام 2012، إذ بدأ الاقتصاد السوري بالتدهور[1] نتيجة تدمير البنية التحتية على نطاق واسع، والعقوبات الدولية، وتناقص الاستهلاك والإنتاج المحلي، وارتفاع معدلات التضخم. خلال هذه الفترة كافحت الحكومة لمعالجة أثار التدهور الاقتصادي، والتي تشمل انخفاض احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع عجز الميزانية العامة، والعجز التجاري، وانخفاض قيمة الليرة، وتراجع القدرة الشرائية للأسر. (IMF, 2016)، إذ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (67293) مليون دولار في عام 2011، إلى (12377.4) مليون دولار في عام 2016 كما يتضح من الجدول (6).

سمح التحسن النسبي في الوضع الأمني باستخدام قدرات الإنتاج المعطلة وتفعيل المعاملات المتوقفة، وبدءاً من العام 2018، بدأ النمو الاقتصادي يشهد تحولاً ايجابياً للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع، وكان المحرك الرئيسي للنمو هو التصنيع والتجارة الداخلية، على الرغم من الأثار السلبية على القطاع الزراعي بسبب سوء الأحوال الجوية، وعلى الاقتصاد ككل بسبب تشديد الولايات المتحدة الأمريكية للتدابير التقييدية على سورية. (الإسكوا، 2020) وكما يلاحظ من الجدول (6) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاسمي إلى (20379.2) مليون دولار في عام 2019. ولكن تزامناً مع انتشار جائحة كورنا وتشديد العقوبات الاقتصادية على سورية مع البدء بتطبيق قانون قيصر الذي قيد العلاقات الاقتصادية السورية مع الخارج، زادت الصعوبات التي واجها الاقتصاد السوري حيث حصل نقص متكرر في الوقود، وصدمات متلاحقة في الأسعار، بالإضافة إلى الانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية (The World Bank, 2022)، انخفضت قيمة الناتج إلى (18807.7) مليون دولار في عام 2020.

كما شهدت الصادرات انخفاضاً شديداً تزامناً مع الأزمة، وقد ساهمت عوامل عديدة في ذلك منها: تراجع الإنتاج، والعقوبات الخارجية على التجارة والمعاملات المالية، كما أن بعض الصناعات ربما تحولت عن الصادرات الرسمية إلى الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي، والبعض الأخر ربما انخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في التجارة غير المشروعة. (البنك الدولي، 2017)، حيث انخفضت من (22269.7) مليون دولار في عام 2011 إلى (4001.3) مليون دولار في عام 2016. ثم عاودت قيمة الصادرات إلى الارتفاع حيث بلغت (6580.2) مليون دولار في عام 2019. لتعود وتنخفض إلى (5026.1) مليون دولار في عام 2020، متأثرة بتداعيات جائحة كورنا والعقوبات الاقتصادية.

[1] بحسب (الإسكوا، 2020)، فإن الكلفة التي تكبدها الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2011-2018، تقدر بحوالي 442.2 مليار دولار منقسمة إلى: (117.7) مليار دولار مجموع القيمة المفصلة للدمار اللاحق برأس المال المادي، و(324.5) مليار دولار مجموع خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

كانت سورية تصنف كدولة منخفضة المديونية مع بداية أزمة عام 2011، حيث لم تتجاوز نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي (8.7%) في عام 2010، ولم يتجاوز مؤشر الدين إلى الصادرات (26.7%) ومؤشر خدمة الدين إلى الصادرات (3.2%).

على الرغم من انخفاض حجم الدين الخارجي في سورية تزامناً مع الأزمة كما هو موضح مسبقاً، إلا أن الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التراجع الكبير في حجم الصادرات، أدى إلى ارتفاع قيمة مؤشرات الديون الخارجية من جديد كما يتضح من الجدول (6).

الجدول (6): مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011–2020. (الأرقام بملايين الدولارات، مالم يذكر خلاف ذلك).

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	67293.0	46838.1	27016.2	23114.4	19090.1	12377.4	13341.5	16361.3	20379.2	18807.7
مؤشر الدين إلى الناتج (%)	7.4	10.1	17.6	19.9	23.1	35.3	34.5	28.0	22.5	25.3
مؤشر خدمة الدين إلى الناتج (%)	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0
إجمالي الصادرات	22269.7	14802.7	8767.4	7485.2	6136.8	4001.3	4307.4	5277.0	6580.2	5026.1
مؤشر الدين إلى الصادرات (%)	22.4	32.1	54.4	61.6	72.0	109.2	106.9	86.9	69.8	94.8
مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات (%)	2.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.1	0.0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والأونكتاد.

بدأ مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج بالارتفاع منذ العام 2012، على الرغم من عدم ارتفاع مستويات المديونية، حيث ازدادت قيمته من (7.4%) في عام 2011 إلى (35.3%) في عام 2016، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الانكماش الكبير الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة النمو

الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في تلك الأعوام، حيث سجلت (22.5%) في عام 2019، ومع الانكماش الذي شهده الناتج في عام 2020 ارتفعت قيمة هذا المؤشر إلى (25.3%) كما يتضح من الجدول (6).

على الرغم من التقلبات الذي شهدته قيمة مؤشر الدين إلى الناتج خلال فترة الأزمة، والذي يعود بشكل أساسي إلى التقلبات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قيمته لم تتجاوز المستوى الحرج والذي يبلغ (50%) طوال فترة الدراسة.

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الدين إلى الناتج، ومع تراجع حجم الصادرات السورية خلال الأزمة ارتفعت قيمة مؤشر الدين إلى الصادرات[1] بشكل كبير، حيث ازدادت من (22.4%) في عام2011 إلى (109.2%) في عام 2016، وثم بدأت بالانخفاض في السنوات اللاحقة مع التحسن الذي شهدته الصادرات، حيث سجلت (69.8%) في عام 2019، وعاودت إلى الارتفاع إلى (94.8%) في عام 2020 كما يتضح من الجدول (6).

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الدين إلى الناتج، أدت التقلبات في مستويات الصادرات والديون الخارجية، إلى تفاوت في قيمة هذا المؤشر بين عام وأخر، إلا أن قيمته لم تتجاوز الحد الحرج والذي يبلغ (275%) طوال فترة الدراسة.

فيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين إلى الناتج ومؤشر خدمة الدين إلى الصادرات، فإنه وبدءاً من العام 2012، كانت هذه المؤشرات شبه معدومة نتيجة عدم أداء مدفوعات خدمة الدين خلال سنوات الأزمة كما تم توضيحه سابقاً.

كما يتضح من الجدول (6)، فإنه وعلى الرغم من الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع في قيمة الصادرات إلى أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدارسة، وبالتالي لا تعد سورية دولة شديدة المديونية وفقاً لمؤشرات الديون الخارجية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى المستويات المنخفضة للمديونية الخارجية في سورية قبل فترة الأزمة.

وللوقوف أكثر على قدرة سورية على إدارة ديونها الخارجية تم اختبار قدرتها على تحمل الديون الخارجية وفق منهجية البنك والدولية وصندوق النقد الدوليين لاستدامة الديون.

9-5 القدرة على تحمل الدين الخارجي السوري:

يصنف البنك الدولي البلدان وفق معيار مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي إلى أربع مجموعات هي: البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل شريحة دنيا، والبلدان متوسطة الدخل شريحة عليا، والبلدان مرتفعة الدخل، كما يتضح من الجدول (7).

الجدول (7): تصنيف الدول وفقاً لمستوى نصيب الفرد من ادخل.

المجموعة	مستوى نصيب الفرد من الدخل	عدد الدول
منخفضة الدخل	1045 دولار أو أقل	27
متوسطة الدخل–شريحة دنيا	1046–4095 دولار	55
متوسطة الدخل–شريحة عليا	4096–12695 دولار	55
مرتفعة الدخل	أكثر من 12695 دولار	80

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

[1] المؤشر الذي قيست فيه الصادرات هنا هو صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): تشمل صادرات السلع والخدمات جميع المعاملات التي تُعقد بين أطراف مقيمة في بلد ما وبقية بلدان العالم عندما تشمل تغيير ملكية البضائع العامة، والسلع التي تُرسل للتجهيز والإصلاح، والذهب غير النقدي، والخدمات من أطراف مقيمة إلى أطراف غير مقيمة. وليس مؤشر صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية. (البنك الدولي)

كانت سورية تصنف قبل الأزمة ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل–شريحة دنيا، ولكن مع الانخفاض الذي شهده نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والزيادة في مستويات الفقر أعيد تصنيف سورية ضمن شريحة الدول منخفضة الدخل. حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (1170) دولار في العام 2019.

وفقاً لإطار القدرة على تحمل الديون، تصنف البلدان منخفضة الدخل ضمن ثلاث فئات للقدرة على تحمل الديون (قوي، متوسط، ضعيف)، باستخدام مؤشر مركب كما تم توضيحه مسبقاً، ويقوم البنك الدولي بنشر هذا التصنيف بشكل دوري، ويتم استخدام حدود إرشادية مختلفة لأعباء الدين اعتماد على قدرة البلد على تحمل الدين كما يظهر في الجدول (1).

على الرغم من أن تصنيف البنك الدولي للبلدان ضمن فئات وفقاً لقدرتها على تحمل الديون، لا يتضمن سورية حالياً بسبب النقص في البيانات المتوافرة عن سورية، إلا أنه يمكن مقارنة مؤشرات الديون في سورية مع النسب المئوية للمؤشرات التي يحددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضمن منهجية استدامة الديون للدول منخفضة الدخل.

يتم الاعتماد على القيمة الحالية للديون الخارجية بدلاً من القيمة الجارية في المؤشرات المتبعة ضمن هذه المنهجية، وقد بلغت القيمة الحالية للديون الخارجية (1500) مليون دولار امريكي في سورية في عام 2020، بحسب بيانات البنك الدولي.

الجدول (8): مؤشرات الديون الخارجية في سورية في العام 2020: (نسب مئوية)

	القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من (%)		خدمة الديون الخارجية كنسبة من (%)	
	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الصادرات	الايرادات
سورية	7.98	29.8	0.0	–

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والأونكتاد.

كما يتضح من الجدول (8) فإن مؤشر القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (7.98%) في عام 2020، وهو أقل من الحدود الدنيا المحددة وفقاً لمنهجية استدامة الديون، كما أن مؤشر القيمة الحالية إلى الصادرات بلغ (29.8%) وهو أقل من الحدود الحرجة المحددة لقيمة هذا المؤشر.

أما فيما يتعلق في مؤشرات خدمة الدين الخارجي، فإن أداء سورية لخدمة الديون الخارجية كان شبه معدوم في عام 2020 كما هو موضح سابقاً، وبالتالي فإن قيمة هذه المؤشرات كانت شبه معدومة في ال 2020.

كما يتضح من الجدول (8)، فإن مؤشرات الديون الخارجية في سورية هي أقل من المستويات الحرجة المحددة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين، وهذا يعطي دلالة على أن سورية تمتلك القدرة على تحمل الديون الخارجية، وبالتالي فإن سورية لا تواجه صعوبة في تحقيق القدرة على تحمل الديون الخارجية بشكل عام وفقاً لمنهجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة على الرغم من أن مؤشرات الديون تعطي دلالة واضحة على أن سورية تعد دولة منخفضة المديونية، وهي قادرة على تحقيق الاستدامة لتلك الديون، إلا أن المشكلة التي تواجهها حاليا هي مشكلة المتأخرات كما تم توضيحه سابقاً، ويجب العمل على إعادة تنظيم هذه الديون عاجلاً أم أجلاً.

10- الاستنتاجات والمقترحات:

10-1 الاستنتاجات:

- على الرغم من التدهور الاقتصادي التي عانت منه سورية تزامناً مع أزمة 2011، إلى أن الديون الخارجية في سورية لم تزداد خلال فترة الأزمة، وهذا يعطي دلالة على عدم اعتماد سورية على الاستدانة من مصادر خارجية لمواجهة مشاكلها الاقتصادية.

- لم تقم سورية بأداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال فترة الأزمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة، بالإضافة إلى التدهور الذي شهده الاقتصاد السوري والعقوبات الاقتصادية تزامناً مع سنوات الأزمة.
- تزامناً مع عدم أداء مدفوعات خدمة الدين وتخلف سورية عن السداد، ارتفعت المتأخرات بشكل كبير خلال فترة الأزمة، حيث ارتفعت قيمتها من (471.6) مليون في عام 2011 إلى (3597.9) مليون دولار في عام 2020.
- على الرغم من الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع في قيمة الصادرات إلى أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدارسة.
- تمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

10–2 المقترحات:

- العمل على حل مشكلة المتأخرات، فعلى الرغم من عدم ارتفاع مستويات المديونية خلال فترة الأزمة، إلا أن سورية بدأت بالتخلف عن السداد وارتفعت المتأخرات بشكل كبير، وبالتالي فإن سورية ستضطر عاجلاً أم أجلاً إلى التفاوض من أجل تسوية ملفات هذه الديون في المستقبل.
- تعد الديون الخارجية مصدر هام للتمويل يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً، لاسيما أن سورية مقبلة على إعادة إعمار، إلا أن ذلك يجب أن يكون وفق شروط وضوابط أهمها مؤشرات الديون وبالتنسيق مع حجم الديون الداخلية.
- يوصي الباحث للأبحاث المستقبلية في دراسة وتحليل القدرة على تحمل الدين العام الإجمالي (الخارجي والداخلي) في سورية في حال توافر البيانات.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1–إبراهيم، فادي. (2020). التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وآثاره الاقتصادية. رسالة ماجستير. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

2–الإسكوا. (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. بيروت، لبنان: الإسكوا، الأمم المتحدة.

3–البنك الدولي. (2017). *خسائر الحرب التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية*. واشنطن: البنك الدولي.

4–بوطيبة، فيصل. (2004). أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر.

5–حسين، بن الطاهر. (2008). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري: الجزائر.

6–سليمان، حنان محمد. (2018). الديون الخارجية لبعض الدول العربية وآثارها الاقتصادية خلال الفترة (1995–2016). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2: (6) 58–80.

7–صندوق النقد الدولي؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ البنك المركزي الأوروبي؛ أمانة الكومنولث؛ بنك التسويات الدولية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ . . . البنك الدولي. (2014). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها. (الطبعة العربية). واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الامريكية: صندوق النقد الدولي.

8-صندوق النقد الدولي؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ أمانة الكومنولث؛ بنك التسويات الدولية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ أمانة نادي باريس؛ . . . البنك الدولي. (2003). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد). واشنطن العاصمة، الولايات الامريكية المتحدة: صندوق النقد الدولي.

9-قابقلي، ابتهال. (2014). الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010). أطروحة دكتوراه. قسم اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1-Elhadj, E. (2006). *Experiments in Achieving Water and Food Self-Sufficiency in the Middle East: The Consequences of Contrasting Endowments, Ideologies, and Investment Policies in Saudi Arabia and Syria.* Boca Raton, Florida, USA: Dissertation.com.

2-Europa Publications. (2003). *The Middle East and North Africa 2003* (Vol. 49th). (J. Maher, Ed.) London; New York: Europa Publications, Taylor & Francis Group.

3-Gheorghe, Zaman. (2012). Challenges, Vulnerabilities and Ways of Approach in Romania's External Debt Sustainability.

4-IMF. (2016). *IMF Working Paper Syria's Conflict Economy.* Washington, DC: International Monetary Fund.

5-International Business Publications. (2012). *Syria Export Import & Business Directory Volume 1 Strategic Information and Contacts.* Washington, D.C.: International Business Publications.

6-International Business Publications. (2014). *Islamic Taxation Law Handbook Volume 1 Strategic Information, Taxation Laws for Selected Countries* (Vol. 2014ed). Washington, D.C.: International Business Publications.

7-International Business Publications. (2017). *Syria Investment and Business Profile Basic Information and Contacts for Successful Investment and Business Activity.* Washington, D.C.: International Business Publications.

8-International Monetary Fund. (2002). Assessing Sustainability. Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with the Fiscal Affairs, International Capital Markets, Monetary and Exchange Affairs, and Research Departments. Washington, DC: International Monetary Fund.

9-International Monetary Fund. (2005). Syrian Arab Republic, Staff Report for the 2005 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 05/356. Washington, DC: International Monetary Fund.

10-International Monetary Fund. (2005). *Syrian Arab Republic: Statistical Appendix.* Washington, D.C.: International Monetary Fund.

11-International Monetary Fund. (2022). Joint World Bank-IMF Sustainability Framework for Low-Income Countries. Retrieved from IMF: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries.

12-Issa, Haitham. (2021). The Size and Economic Burden of External Debt in Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series. 43 (5), 30-45.

13-Jošić, Hrvoje. (2013, February 3). Comparative Analysis of External Debt Indicators in Croatia and Southeastern European Countries. *Periodical of the University of Dubrovnik*, pp. 199-222.

14-Loser, Claudio M. (2004). External Debt Sustainability: Guidelines for Low- and Middle-income Countries. *G-24 Discussion Paper Series No. 26.* Geneva: United Nation, UNCTAD.

15-Mohsen, Adel. (2016). Effects of Oil Returns and External Debt on the Government Investment: A Case Study of Syria. *Theoretical and Applied Economics*, 1(606), 255-262.

16-The World Bank. (2005). *Global Development Finance Mobilizing Finance and Managing Vulnerability II: Summary and Country Tables.* Washington, DC.: The World Bank.

17-The World Bank. (2019). **International Debt Statistics 2020**. Washington DC, USA: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

18-The World Bank. (2022). The World Bank In Syrian Arab Republic. Retrieved from the World Bank: https://www.worldbank.org/en/country/syria/overview#1.

دور المسؤوليَّة الاجتماعيَّة في تحقيق التَّنمية المستدامة
"دراسة ميدانيَّة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سوريَّة"

يامن دبس* د.سامر قاسم** د.أحمد السكري***

(الايداع:6 آذار 2022،القبول:18 آب 2022)

الملخص:

هَدَف هذا البحث إلى تحديد دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في الشركات الصناعية الآتية محل الدراسة: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، شركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق. قام الباحث بتوزيع (100) استبانة على عينة ميسرة من الأفراد العاملين في الشركات محل الدراسة ومن كافة المستويات الإدارية (الأعلى، الأوسط، والأدنى)، تم استرداد (90) استبانة، واستبعاد (8) استبانات منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفريغها (82) استبانة. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25).

وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: يوجد تأثير معنوي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، كما تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها: مراعاة الشركات الصناعية في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على مجالات التنمية المستدامة والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة لكافة فئات المجتمع وأصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحيَّة: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الشركات الصناعية.

*طالب دكتوراه /تسويق/– قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

** أستاذ – قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

***مدرس– قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

The Role of Social Responsibility in Achieving Sustainable Development A Field Study in the Food Industry Companies Operating in Syria

Yamen Debes* **Dr. Samer Kasem**** **Dr. Ahmad Al-Sokkary*****

(Received:6 March 2022,Accepted:18 August 2022)

Abstract:

The aim of this research is to determine the role of social responsibility with its dimensions (economic, legal, moral, charitable, environmental) in achieving sustainable development, in the following industrial companies under study: Food Industries Development Company (KATAKIT) in Damascus, Sabbagh & Partners Company for Food Industries in Damascus, and Al-Rabie Company for Food Industries in Damascus. The researcher distributed (100) questionnaires to an accessible sample of individuals working in the companies under study and from all administrative levels (highest, middle, and lowest), (90) questionnaires were retrieved, and (8) questionnaires were excluded from them for not completing their data, thus the number of questionnaires That was uploaded (82) questionnaire. The researcher analyzed the data using the statistical analysis program (SPSS 25).

At the end of this research, the two researchers reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a significant impact of the dimensions of social responsibility (economic, legal, moral, charitable, environmental) in achieving sustainable development in the industrial companies under study. The researchers also made a number of recommendations, including: Taking into account industrial companies in their orientation to perform social responsibility to focus on areas of sustainable development that achieve added value and are beneficial to all segments of society and stakeholders.

Keywords: Social Responsibility, Sustainable Development, Food Industries Companies.

****Professor – Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

*****Assistant Professor – Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

***Ph D student- Department of Business Administration- Faculty of Economics – Tishreen University- Lattakia- Syria.**

المُقدِّمة:

ظهر اتجاه فكري في أوائل الخمسينات من القرن الماضي فرض نفسه بقوة خاصة في المجتمعات الرأسمالية، حيث يدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة من خلال تعظيم الربحية، ولكن أيضاً بما يجب أن تؤديه المؤسسة تجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة على أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية (الأداء الاجتماعي) إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية (الأداء الاقتصادي)، الشيء الذي حتّم على هذه المؤسسات تبني هذا النوع من المسؤوليات باعتباره بعداً جديداً من أبعاد التنافسية بين المؤسسات، من شأنه دعم وتقوية صورة المؤسسة وبالتالي مصدراً لتحقيق الميزة التنافسية لها.

توجهت المؤسسات الكبرى الملوثة في مؤتمر جوهانسبورغ 2002 حول التنمية المستدامة نحو تبني نشاطات لحماية البيئة، حيث تم الإعلان عن أكثر من 300 اتفاقية شراكة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص كآليات للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مكملة للجهود الحكومية، كما تم التفاوض على العديد من العقود الهادفة إلى تخفيض التلوث في أوروبا بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية حيث هذه الأخيرة قامت بمجموعة من المبادرات الخاصة لفائدة البيئة إضافة إلى تطوير أنظمة المراجعة الذاتية والمواثيق البيئية (ISO 14001) مثلاً، في مجمل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كما دأبت مجموعة كبيرة من الشركات الكبرى إلى النشر الطوعي للمعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي في تقارير النشاط وهو ما يفسر الإدماج المتزايد للبعد البيئي في استراتيجية هذه المؤسسات.

جاءت فكرة هذا البحث في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية من خلال تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في عينة من شركات صناعة الأغذية العاملة في سوريَّة.

مشكلة البحث:

بعد إطلاع الباحث على العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وبعد قيامه بدراسة استطلاعية على الشركات الآتية لصناعة الأغذية: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، وشركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق: يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التَّساؤل الرَّئيس الآتي:

ما مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية؟

ومنه تتفرَّع التَّساؤلات الفرعيَّة الآتية:

- ما مدى تأثير **البعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟

أهمِّيَّة البحث:

تتمثل **الأهمِّيَّة النَّظريَّة** للبحث في مساهمته في تقديم إطار نظري توضيحي ومبسَّط لمتغيِّرات البحث (المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة) والذي قد يؤهله ليكون مرجعاً نظريّاً يمكن الاستفادة منه في إنجاز الدِّراسات في هذا المجال. أمَّا **الأهمية**

العمليَّة للبحث فتنبثق من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي يدعم التوجه المستقبلي للشركات الصناعية محل الدراسة في بذل المزيد إزاء مسؤولياتها الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تتمثل أهمية البحث بالآتي:

- الاهتمام العالمي الواسع بالمسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمنافع التي تقدمها لمنظمات الأعمال.
- يستمد هذا البحث أهميته كونه يشير نظرياً وتطبيقياً للربط المنطقي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- توضيح مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية السورية إلى إدراك المفاهيم النظرية والممارسات العلمية للمسؤولية الاجتماعية والمنافع المترتبة عليها للدولة والمجتمع والشركة.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف المراد الوصول إليها من هذا البحث في:

- تحديد مدى تأثير **البعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها إعطاء بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في الشركات محل الدراسة على تطوير عملها وتعزيز دورها ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه بيئتها المحيطة.

فرضيَّات البحث:

تتمثَّل الفرضيَّة الرَّئيسة للبحث بالآتي:

لا يوجد تأثير معنوي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية.

ومن هذه الفرضيَّة الرَّئيسة تنبثق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية، وتمَّ تناوله من خلال الأبعاد الآتية (التي تمثل المتغيرات المستقلة الفرعية): البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري، البعد البيئي.

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

منهجيَّة البحث:

بغية الإلمام بجوانب الموضـــوع تمَّ الاعتماد على المنهج الوصـــفي التحليلي عند عرض الجانب النظري ومختلف المفاهيم، وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته، حيث تمَّ الاستعانة في ذلك بمجموع الدراسات والبحوث المتوفرة، سواءً في شكل كتب، مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه، ومقالات منشورة في المجلات أو عبر مواقع الإنترنت، كما

تمَّ الاعتماد في الدراسة العملية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق القيام بتجميع ودراسة المعطيات الإحصائية الخاصة بـــدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، أما أداة الدراسة فتمثلت باستبانة قام الباحث بتطويرها وإعدادها وتوزيعها على الكوادر الإدارية في الشركات الصناعية محل الدراسة.

كما تمَّ استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية الإحصائية وذلك لوصف عينة البحث، ولاختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) في التحليل، وتمثلت الأساليب الإحصائية بالآتي:

- تحليل ألفا كرونباخ: للتحقق من مقدار التجانس والاتساق الداخلي لأداة القياس لبيان مدى ثباتها.
- التحليل الوصفي: التكرارات والنسب المئوية لتحديد عينة البحث وفق المتغيرات الديموغرافية للمشاركين.
- التحليل الوصفي: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، لوصف اتجاهات عينة البحث حول متغيراتها، وتحديد أهمية عباراتها.
- تحليل معامل الارتباط: للكشف عن الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد متغيرات البحث، إضافة لتحديد العلاقة بين هذه الأبعاد.
- تحليل الانحدار المتعدد: لتحليل أثر مجموعة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار البسيط: لاختبار أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع..

مجتمع البحث وعيّنته:

تمثَّل مجتمع البحث بجميع المديرين والعاملين وأفراد الكوادر البشريَّة العاملة في جميع الشركات الصناعية العاملة في سوريَّة. أمَّا عيّنة البحث فتمثَّلت بعيّنة قصدية من المديرين والعاملين والكوادر البشريَّة ومن جميع المستويات الإدارية (العليا، الوسطى، الدنيا) في الشركات الآتية لصناعة الأغذية: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، وشركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق.

الدِّراسات السَّابقة:

1- دراسة (الطاهر، خامرة، 2017) بعنوان: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الميزة التنافسية**: تمثلت أهداف الدراسة في النقاط التالية: تسليط الضوء على موضوع يهم المؤسسات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية وهذا من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الأخرى المعروفة بالسياسات البيئية الضبطية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تطبق الميزة التنافسية إلى حد معين، يعتبر التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئة بديل عن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، هناك أدوات محاسبية تمكننا من تقييم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة اتجاه تحقيق الميزة التنافسية.

2- دراسة (Alrubaiee, Khater, 2017) بعنوان: **العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التسويقي: تأثير الوساطة لقيمة العميل وصورة الشركة**: هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الوساطة لقيمة العميل وصورة الشركة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التسويقي. تم اختبار النموذج المقترح على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المسح الذي أجري على المديرين والأطباء الاستشاريين في المستشفيات الأردنية الخاصة في عمان، كما تم إجراء تحليل لنموذج المعادلة الهيكلية للتحقق من موثوقية وصحة المقاييس متعددة العناصر واختبار العلاقات المفترضة. أشارت النتائج إلى وجود تأثير مباشر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة العميل، صورة الشركة وأداء التسويق، كما أشارت أيضاً إلى تأثير إيجابي لقيمة العميل على صورة الشركة بالإضافة إلى الأداء التسويقي، كما أن صورة الشركة لها تأثيرات مباشرة إيجابية على أداء التسويق، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات

قد عززت أداء المستشفى، ولكن هذا التأثير كان مباشراً وغير مباشر، وبالتالي فإن النتيجة تضع قيمة العميل وصورة الشركة كآلية رئيسة يتم من خلالها تحقيق الآثار المفيدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3- دراسة (هاني، 2018) بعنوان: **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وما يتعلق بها، كذلك التعرف على مفهوم وأهمية التنمية المستدامة وما تقوم عليه من مبادئ، الاطلاع على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، محاولة اكتشاف مدى التزام مؤسسة لافارج هولسيم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. تم إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر الآتية: تم استعمال المسح المكتبي في الجانب النظري من أجل الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية بخصوص موضوع الدراسة وكذلك المقالات والمجلات العلمية، وفي الجانب التطبيقي تم استعمال أسلوب المقابلة مع عدد من الخبراء إضافة إلى أسلوب الاستبيان وتم الاعتماد في تحليل النتائج على برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لدى مؤسسة لافارج هولسيم قبول تام لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ولكن بمستويات متقاربة، فالبعد الأكثر تركيزاً من قبل المؤسسة محل الدراية هو العد البيئي لذلك فهي تسعى دائماً إلى حماية البيئة وتعويض كل ما تم استغلاله بشكل غير عقلاني، كذلك فالمؤسسة محل الدراسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاث (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وهو ما يساهم إيجاباً في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

4- دراسة (Ferreira, 2020) بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك، كما هدفت إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية. تم تطبيق هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية سوناطراك، حيث تم توضيح الجهود المبذولة في مجال الفكر المحاسبي والممارسة العملية بهدف إيجاد نموذج محاسبي موحد يتم من خلاله قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية وعرضها، وأخيراً تم اعتماد تقسيم **Esteo** لمجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية كأساس لقياسها وعرضها في المؤسسة الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه يتنافى مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية كون السوق فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة وجود هذه الآثار أو ما يعرف بهفوات السوق. التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

القسم النَّظري:

أولاً: مفهوم المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

هناك تعريفات كثيرة ومتنوعة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث يشير **Drucker** الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (الغالبي والعامري، 2015، 48-49)، وهناك تعريف آخر للباحث **Robbins** الذي ميَّز فيه بين المسؤولية الاجتماعية، والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن المسؤولية الاجتماعية ترتكز على اعتبارات أخلاقية، حيث تركز على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، أما الاستجابة الاجتماعية فيه عبارة عن الرد العلمي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث اجتماعية على المدى

المتوسط والمدى القريب (الصيرفي، 2007، 16). أما وبحسب المنظمة الدولية للمعايير ISO 2012 تُعرَّف المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن: يتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة، يضع في اعتباره القوانين المتعلقة بالمجتمع ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك، وأن يكون متكامل مع المنظمة نفسها.

وبناءً عليه **يرى الباحث** أنَّ الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة، بل إنها معقدة جداً، ويرجع هذا في الأساس إلى أمرين: **الأول** يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتناقض أحياناً، **والثاني** وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المؤسسات من جهة ومدى إمكانياتها حول ما تستطيع تقديمه فعلياً للمجتمع من جهة ثانية.

ثانياً: أهميَّة المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية من حيث أنَّ قيام المنظمات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حدٍ كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهداف ورسالة المنظمة، مما دعا بعض المفكرين والباحثين إلى تسمية المسؤولية الاجتماعية بعدة مسميات منها (ضمير المنظمات، مواطنة المنظمات، الأعمال المسؤولة)، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة، والتي يمكن إيجازها على الشكل الآتي: (الغالبي والعامري، 2005، 52) (ناصر، الخضر، 2013، 23–24) (أبو هربيد، 2017، 5):

1- بالنسبة للمنظمة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوافر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ثالثاً: أبعاد المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

من بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد **Caroll** الذي قدم نموذجاً من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أبعاد أساسية هي:

1- **البعد الاقتصادي**: ينصبُّ في جوهره على تحقيق الأرباح وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة الراعية لأموالهم والمسؤولة عن تنميتها بعمل مربح، ومسؤوليتها في توفير أجواء عمل مناسبة تجعل العاملين أقدر على إنجاز عملهم بشكل صحيح وبكفاءة. حيث تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها، كما أن Drucker عبر عن ذلك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل أولاً بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية، لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لن تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى، لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي واجتماعي، ويرى الباحثون أن كلا البعدين مهم ولا يمكن التركيز على واحد وإهمال الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة ووظائف بأجور عادلة للعاملين، كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة واللوائح النافذة (ناصر، الخضر، 2013، 21). ومن أهم متغيرات البعد الاقتصادي هي (سعيد والباوي، 2010، 214):

- **القدرات الداخلية:** ويقصد بها الأنشطة والبرامج والسياسات التي تعزز من القدرات الداخلية للمنظمة ذات الإطار الاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك تعزيز هيكل العلاقات الخارجية، وضع منظومة التشريعات والقوانين، نشر الثقافة التنظيمية، تأسيس وحدة للمسؤولية الاجتماعية.
- **الموارد البشرية:** ويقصد بها صياغة استراتيجية الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وانعكاس هذه الصياغة في إجراءات التعيين، والتطوير، والاحتفاظ، والقواعد القانونية.
- **بيئة العمل:** ويقصد بها توفير الظروف الداخلية الملائمة لأداء العاملين وتحفيزهم نحو الأداء الأفضل من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة، ومتطلبات السلامة، والروح المعنوية.
- **الهيكل الساند:** ويقصد به صياغة النشاطات الاجتماعية الساندة لعمليات المنظمة، وبالإمكان العمل به من خلال فرص المشاركة في اتخاذ القرار، وحقوق أصحاب المصالح، والنشاطات النقابية، والحياة المهنية والاجتماعية.
- **الزبون:** ويقصد به تحديد النشاطات والبرامج الملائمة التي تستجيب لمتطلبات الزبون وحاجاته، والتي قد تكون على شكل صيانة المتطلبات التشريعية والقانونية، وسرية معلومات الزبون، وأسعار مخفضة للفقراء والمحتاجين والمنتجات غير المطابقة.

2- **البعد الأخلاقي**: يمثل السلوك المقبول الذي يتبع قراره من قبل المساهمين، المستثمرين، وعامة المجتمع، والشركات الصناعية ذاتها العاملة في نفس المجال، ومعظم القواعد التي تحكم هذا السلوك هي بمثابة أعراف وتقاليد وقيم. تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته. (البكري، 2001، 51)

3- **البعد الاجتماعي**: هو احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة وتعزيز القيم الأخلاقية، والتكافل الاجتماعي ومواجهة الكوارث والأزمات ودعم الأنشطة الرياضية والصحية. والمبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع، وذلك من خلال

إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدهارها وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع (البكري، 2001، 52). ومن أهم متغيرات هذا البعد ما يأتي (Bhattacharyya, 2008, 54):

- **الأعمال الخيرية:** ويقصد بها الأنشطة والخدمات الإنسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع، وبالإمكان القيام بها من خلال الهبات والمساعدات، والمشاريع الخيرية والمشاركة في الأعمال الخيرية ورعاية أسر العاملين.
- **مساندة منظمات المجتمع المدني:** ويقصد بها تقديم حزمة من أنواع المساندة المالية والمادية والمعنوية التي تقدمها المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تكون على أشكال متعددة من المساندة مثل الرعاية، وقنوات الاتصال، والمشاركة، والمشاريع.
- **خدمة المجتمع:** ويقصد بها الخدمات الاجتماعية والمعنوية الضرورية التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكن تقديمها من خلال الظروف والمناسبات المعينة، وقد تكون على شكل احترام المجتمع، والرعاية الاجتماعية والصحية، والوسائل الترفيهية، والخدمات الثقافية والتعليمية.
- **الشفافية:** ويقصد به الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة إلى معلوماتها، والتي يمكن التعامل بها من خلال، الإفصاح العام، مكافحة الاستغلال الوظيفي، ومكافحة الرشوة، وسهولة الوصول للمعلومات.
- **متطلبات البيئة:** ويقصد بها الأنشطة والوسائل والبرامج التي تقوم بها المنظمة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة، والتي يمكن القيام بها من خلال إجراءات عديدة مثل: حماية الموارد الطبيعية، التخلص من النفايات والعوادم بطريقة علمية، مكافحة مسببات التلوث، وموازنة المسؤولية الاجتماعية.

4- **البعد القانوني:** يعني البعد القانوني الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، ومراعاة القوانين العالمية، والتزام الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين الدولية، بحيث يتسنى لجميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى الاطلاع عليها. وهناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني، أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية (البكري، 2001، 76).

5- **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي في الالتزام بالممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية وتطوير بيئة العمل، والالتزام بحماية البيئة على المستوى المحلي والعالمي، كحيازة شهادة الآيزو 14000.

رابعاً: مفهوم التَّنمية المستدامة:

عرَّفت اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التنمية المستدامة في عام 1987 بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (Todaro, 2006, 166)، ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدَّى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة (المستدامة).

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها: تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضاً، حيث يتضح من التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الإنسان في العيش الكريم آنياً ومستقبلاً، إذ تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة جوهر التنمية الاقتصادي، نظراً

لكون الموارد الطبيعية هي أساس النشاط الصناعي والزراعي، فالأجيال الحاضرة تستغل هذه الموارد محققة نجاحاً في النمو أو المنافسة، متجاهلة حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية، وهذا لا شك أنه يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالنجاح الحقيقي هو إن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية والمحددات البيئية، واستطعنا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود (الحربي، 2019، 23).

خامساً: أهداف التَّنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي: (الطاهر ،2010، 72)

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

النَّتائج والمناقشة:

1- أداة الدراسة:

بعد اطِّلاع الباحث على مجموعة من الدراسات والأبحاث العربيَّة والأجنبيَّة التي تناولت دور البيئة المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة، وبناءً على نتائج الدِّراسة الاستطلاعيَّة التي قام بها للشَّركات الصِّناعية محلِّ الدِّراسة، قام الباحث بتصميم استبانة تضمَّنت مجموعة من الأسئلة المتعلِّقة بموضوع البحث.

قام الباحث بتوزيع (100) استبانة على عينة ميسرة من الأفراد العاملين في فروع الشركات الصناعية الآتية محل الدراسة: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، شركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق، وفي كافة المستويات الإدارية (الأعلى، الأوسط، والأدنى)، تم استرداد (90) استبانة، واستبعاد

(8) استبانات منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفريغها (82) استبانة. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25).

2- اختبار صدق وثبات الاستبانة:

تمَّ التأكُّد من صدق الاستبانة بأن قام الباحث بعرضها على (4) من المحكِّمين المتخصِّصين في التسويق والإدارة والإحصاء. وفي ضوء الملاحظات والتَّوجيهات التي قدَّمها المحكِّمون قام الباحث بإجراء التَّعديلات التي تركَّزت معظمها في تحسين صياغة بعض العبارات وحذف بعض العبارات غير الملائمة.

تمَّ التأكُّد من "ثبات الاستبانة" بأن قام الباحث بحساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة من جهة، ولجميع فقرات الاستبانة من جهةٍ ثانية. يتمُّ حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج (SPSS)، وعادةً ما تكون قيمته مقبولة إذا زادت عن (0.60)، وكانت النَّتائج كما هي مبيَّنة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	0.765
2	البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	0.831
3	البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	0.842
4	البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	0.869
5	البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	0.784
6	التنمية المستدامة	0.737
	جميع المحاور السابقة معاً	0.816

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، فهي تتراوح بين (0.737) و (0.869)، أما قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة مجتمعة فقد بلغت (0.816). وبذلك يمكن القول أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة جداً من الصدق والثبات، مما يعني أنها قابلة للتوزيع على أفراد العينة وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة..

3- اختبار فرضيَّات البحث:

قام الباحث باختبار فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي **(SPSS 25)**، حيث تمت المقارنة بين القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** مع مستوى الدلالة **(α = 0.05)**، وتم تقرير النتيجة كما يلي: يتم قبول الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** أكبر من مستوى الدلالة **(α = 0.05)**، بينما يتم رفض الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** تساوي أو أصغر من مستوى الدلالة **(α = 0.05)**.

1/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **<u>للبعد الاقتصادي</u>** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (2): اختبار العلاقة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.768[a]	.589	.687	13.463	.853	.001[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.768)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.589)، مِما يعني أن البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (59%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول أن قيمة (F) قد بلغت (13.463)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.001)، مما يعني (Sig. = 0.001 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (3): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.259	.743		5.732	.000
	البعد الاقتصادي	.300	.082	.768	3.669	.001

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (3) أن أثر البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيّ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (3.669)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.001)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.259 + 0.3\,x$$

أي أن زيادة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.3)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

2/3– اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (4): اختبار العلاقة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.749[a]	.561	.594	7.214	.727	.010[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.749)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.561)، مِما يعني أن البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (56%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (4) أن قيمة (F) قد بلغت (7.214)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.010)، مما يعني (Sig. = 0.010 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.646	.858		5.417	.000
	البعد القانوني	.220	.082	.749	2.686	.010

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (5) أن أثر البعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (2.686)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.010)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير

معنوي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.646 + 0.22\ x$$

أي أن زيادة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.22)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

3/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّالثة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (6): اختبار العلاقة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.817[a]	.667	.725	15.753	.956	.000[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.817)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومتينة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.667)، مِما يعني أن البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (67%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يتضح من الجدول أن قيمة **(F)** قد بلغت (15.753)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.000)، مما يعني (Sig. = 0.05 > 0.000)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.588	.701		7.971	.000
	البعد الأخلاقي	.262	.135	.817	1.937	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (7) أن أثر البعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيّ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (1.937)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 5.588 + 0.262\ x$$

أي أن زيادة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.262)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

4/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الرَّابعة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (8): اختبار العلاقة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.752[a]	.566	.581	6.991	.665	.003[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.752)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.566)، مِما يعني أن البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (57%) من قيم

التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (8) أن قيمة (F) قد بلغت (6.991)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.003)، مما يعني (Sig. = 0.003 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.123	.938		5.463	.000
	البعد الخيري	.223	.116	.752	1.920	.003

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (9) أن أثر البعد الخيري في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (1.920)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.003)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 5.123 + 0.223\,x$$

أي أن زيادة البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.223)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

5/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الخامسة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة..

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (10): اختبار العلاقة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.727[a]	.529	.463	10.357	.529	.015[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.727)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.529)، مِما يعني أن البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (53%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (10) أن قيمة **(F)** قد بلغت (10.357)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.015)، مما يعني (Sig. 0.05 > 0.015 =)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.635	.805		5.760	.000
	البعد البيئي	.260	.090	.727	2.891	.015

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (11) أن أثر البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (2.891)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.015)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.635 + 0.260\,x$$

أي أن زيادة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.260)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

6/3– اختبار الفرضيَّة الرَّئيسة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للمسؤولية الاجتماعية** في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

Sig.	T	β		DF	F	R Square	R	Model
.000[b]	11.697	2.727		1	44.509	0.621	0.788[a]	1
.002	3.287	0.338	البعد الاقتصادي					
.002	3.231	0.296	البعد القانوني	80				
.007	2.827	0.282	البعد الأخلاقي					
.001	3.440	0.304	البعد الخيري	81				
.000	4.740	0.426	البعد البيئي					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يوضح الجدول (12) تأثير جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعةً في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط **(R)** بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة (0.788) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني أن الارتباط طردي ومقبول. أما معامل التحديد **(R Square)** فقد بلغت قيمته (0.621)، أي أن ما نسبته (62%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، أو بعبارة أخرى، إن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تفسر (62%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة، أما باقي النسبة فتعود إلى تأثير متغيرات أخرى. أما معامل التأثير **(β)** فقد بلغت قيمته (0.338) للبعد الاقتصادي، و(0.296) للبعد القانوني، و(0.282) للبعد الأخلاقي، و(0.304) للبعد الخيري، و(0.426) للبعد البيئي. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في تحقيق التنمية المستدامة بقيمة (0.338) للبعد الاقتصادي، و(0.296) للبعد القانوني، و(0.282) للبعد الأخلاقي، و(0.304) للبعد الخيري، و(0.426) للبعد البيئي. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (44.509)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: **وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.** وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 2.727 + 0.338\ X1 + 0.296\ X2 + 0.282\ X3 + 0.304\ X4 + 0.426\ X5$$

النَّتائج والتَّوصيات:

أسفر البحث عن التوصُّل إلى النتائج الآتية:

1- يوجد تأثير معنوي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

2- يوجد تأثير معنوي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

3- يوجد تأثير معنوي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

4- يوجد تأثير معنوي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

5- يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

6- يوجد تأثير معنوي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية "مجتمعة" في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

كما اقترح الباحث التوصيات الآتية:

1- زيادة المعرفة حول التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأعمال التجارية والشركات في البلدان النامية.

2- أهمية بذل الدولة لجهود حثيثة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

3- الالتزام بالمواثيق والمبادرات الدولية التي تصب في خانة تحسين الأداء الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

4- تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات محل الدراسة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية الشاملة والتي تحقق رضا وولاء أصحاب المصالح سواء أكان من داخل الشركة أم خارجها، وألا تقتصر تلك النشاطات على نشاط معين دون غيره.

5- الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسسات الاقتصادية وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئة والاجتماعية، واستصدار قرارات وبنود تتعهد المؤسسات بتنفيذها وتطبيقها عملياً وتشجيع الجامعات السورية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي لما لهذه المجالات من أهمية في التنمية المستدامة.

6- مراعاة الشركات الصناعية في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على مجالات التنمية المستدامة والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة لكافة فئات المجتمع وأصحاب المصلحة.

7- ضرورة اهتمام الشركات الصناعية محل الدراسة بالبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

8- إنشاء قسم متخصص بإدارة المسؤولية الاجتماعية يتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة، وتابعة بشكل مباشر للإدارة العليا.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو هربيد، ياسر سعيد (2017). **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى.

2- البكري، ثامر ياسر (2001). **التسويق والمسؤولية الاجتماعية.** الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، عمان.

3- الحربي، عبد العزيز سليم (2019). **المدخل الاقتصادي في دراسات حول مداخل التنمية المستدامة.** الرياض.

4- سعيد، سناء عبد الرحيم و الباوي، عبد الرضا ناصر (2010). **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة "دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية".** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد /83/، 203- 244.

5- الصيرفي، محمد (2007). **المسؤولية الاجتماعية للإدارة.** الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية.

6- الطاهر، خامرة (2017). **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك".** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

7- الطاهر، محمد قادري (2010). **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق.** دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

8- الغالبي، طاهر والعامري، صالح (2015). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.** الطبعة الرابعة، دار وائل لانشر والتوزيع، الأردن.

9- ناصر، محمد جودت والخضر، علي (2013). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل.** منشورات جامعة دمشق، سورية.

10- هاني، العمر (2018). **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة".** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Alrubaiee, Laith, Khater, Saja (2017). **Relationship between Corporate Social Responsibility and Marketing Performance: The Mediating Effect of Customer Value and Corporate Image.** International Business Research, Vo (10), 1166-1338.

2- Bhattacharyya (2008). **Some Sekjour Development of a CCR. Strategy Framework.** Doctoral thesis, Queen's university Belfast.

3- Ferreira, Gilcine (2020). **Social and Environmental Responsibility is an introduction to the Contribution of the Economic Institution to Achieving Sustainable Development.** Social Responsibility Journal, Vol 12, 535-544.

4- Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). **Economic Development.** Addison-Wesley New York.

استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية ومساهمتها في الحد من تهرب المكلفين

" دراسة ميدانية في مديرية مالية حماه "

طه حيان الحاج زين* د.ماهر الأمين**

(الإيداع:26 نيسان 2022،القبول:18 آب 2022)

الملخص:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم وأستخدام إجراءات التدقيق الضريبي التحليلية، وتحديد اتجاهات مراقبي الدخل حول مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي، إضافة إلى دراسة الفروق بين إجابات مراقبي الدخل حول مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي (المسح الشامل)، وتم توجيه استبانه إلى العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم التابعة لوزارة المالية (مديرية مالية حماه) يهدف إلى قياس مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد أثر للبيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية سواء من ناحية توفر أرشيف مكتمل عن المكلف والالتزام التام بالقوانين المصدرة ودراسة بيانات المكلف يساهم في الحد من التهرب الضريبي وهناك اثر للمعوقات التي تواجه مراقبي أثناء قيامهم بعملية التدقيق لدى المكلف، وأن هناك أثر للإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي سواء من ناحية مقارنة المنشآت المتشابهة أو المختلفة والمقارنات مع الفترات الزمنية السابقة يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وأن استخدام إجراءات التحليل في عدة مراحل (التخطيط، التدقيق، إعداد البيان) قد يلعب دوراً سلبياً في الحد من التهرب الضريبي، وأن هناك فوارق جوهرية بين إجابات مراقبي الدخل حول مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي حسب عدد سنوات الخبرة والمركز الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: إجراءات التدقيق الضريبي، التهرب الضريبي، التكليف الضريبي.

*طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.

**أستاذ– قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية

The income controller's use of analytical audit procedures and their contribution to reducing taxpayer evasion

Taha Hayan Alhaj Zain * **Maher Al Ameen** **

(Received:26 April 2022,Accepted:18 August)

Abstract:

The research aims to clarify the concept and use of the analytical tax audit procedures, and to determine the trends of income auditors about the contribution of the analytical audit procedures to reducing tax evasion, in addition to studying the differences between the income auditors' answers about the contribution of the analytical audit procedures to reducing tax evasion.

The research depends on the descriptive approach (comprehensive survey), and a questionnaire was directed to the employees of the General Authority for Taxes and Fees of the Ministry of Finance (Hama Finance Directorate), which aims to measure the contribution of the analytical audit procedures in reducing tax evasion.

The study reached several results, the most important of which are: that there is an impact of the data and information available to the tax administration, both in terms of the availability of a complete archive on the taxpayer, full compliance with the issued laws, and studying the taxpayer's data contributes to reducing tax evasion, and there is an effect of the obstacles facing the observers during their audit process with the taxpayer, And that there is an effect of analytical procedures in reducing tax evasion, whether in terms of comparing similar or different establishments and comparisons with previous time periods contributes to reducing tax evasion, and that the use of analytical procedures in several stages (planning, auditing, preparing the statement) may play a negative role in Reducing tax evasion, and that there are fundamental differences between the income auditors' answers about the contribution of analytical audit procedures to reducing tax evasion according to the number of years of experience and job position.

Keywords: tax audit procedures, tax evasion, tax assignment.

*Postgraduate Student (Master) – Accounting Department – Faculty of Economics – Tishreen University – Syria

**Professor – Department of Accounting – Faculty of Economics – Tishreen University – Syria

- **المقدمة**

تقوم الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية، والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى، وتعتبر الإدارة الضريبية ركناً هاماً من أركان النظام الضريبي فعليها يتوقف نجاح النظام الضريبي، إذ لا تنفع التشريعات الضريبية وأحدثها وأكفأها إذا طبقت من قبل إدارة ضريبية ضعيفة تفتقد الكفاءة، ومن هذا لا تقوم الإدارة بوضع مجموعة من إجراءات التدقيق التحليلية للتمكن من تحديد مستوى عادل من الضريبة وذلك بهدف تحقيق العدالة الضريبية ومنه إلى الحد من التهرب الضريبي، وقد وضعت الإدارة الضريبية في سورية مجموعة من إجراءات التدقيق التحليلية، وعملت على تطبيقها بشكل دقيق من قبل مراقبي الدخل، وذلك من اجل رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين كون مراقبي الدخل هم على تواصل مباشر مع المكلفين، والتهرب من الضريبة يؤدي إلى الإخلال بالمساواة والعدالة بين المكلفين، فبينما يدفع المكلفون الأمناء الضريبة نظراً لقناعتهم بواجبهم الضريبي، فإن البعض الآخر يتهرب منها. ومما يزيد الأمر خطورة على الدولة نتيجة احتياجها للمال العام قد تقوم بفرض ضرائب جديدة أو ترفع مقدار الضريبة القائمة، الأمر الذي يزيد الأعباء الضريبية الملقاة على عاتق المكلفين الأمناء، وقد يلجئهم إلى التهرب من دفع الضريبة.

ومن هنا تبرز أهمية تطوير آليات التدقيق الضريبي واستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق في تحسين كفاءة وفاعلية التدقيق، وفي تعزيز الثقة لدى المكلفين، ومن هذا المنطلق اتجه البحث إلى قياس مدى مساهمة استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين وذلك عن طريق دراسة ميدانية تهدف لذلك.

- **الدراسات السابقة**

- **دراسة(داؤد، 2015) بعنوان:" تقييم دور الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية "**

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الرقابة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية وأثر ذلك على التهرب الضريبي. من هذا المنطلق تم تحديد مفهوم الرقابة الضريبية وإجراءاتها، ثم تقييم تلك الإجراءات في الدوائر الضريبية للحد من التهرب الضريبي، باستخدام بعض مؤشرات فيتو تانزي لقياس فعالية نظام الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي.

وأظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل واقع الرقابة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية ودور إجراءاتها في الحد من التهرب الضريبي باستخدام الأساليب الإحصائية وبرنامج تحليل البيانات SPSS ما يلي:

1. إجراءات الرقابة الضريبية غير مكتملة التطبيق، كما أن المطبق منها غير فعال، إذ إن قلة كفاءة الإدارة الضريبية وقلة عدد عناصرها وضعف تجهيزاتها يساهم في ضعف إجراءات الرقابة الضريبية، والتي بدورها تؤثر في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، فإجراءات الرقابة الضريبية تتميز بنقص الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي، نظراً لعدم تطابقها مع مؤشرات الجودة والفعالية لفيتو تانزي.
2. قصور في خطة تدقيق ضريبة الدخل في جميع جوانب نشاط المكلف، إذ توجد علاقة ارتباط طردية بين تخطيط التدقيق الضريبي وإمكانية اكتشاف التهرب الضريبي.
3. عدم تركيز بعض مراقبي الدخل على القيام بإجراءات التحقق من الدفاتر والسجلات المحاسبية وجمع أدلة الإثبات بشكل كاف، إذ توجد علاقة ارتباط طردية بين إجراءات التحقق من الدفاتر والسجلات المحاسبية وجمع أدلة الإثبات وإمكانية اكتشاف التهرب الضريبي.
4. إعداد مراقب الدخل للتقرير النهائي بشكل ينسجم مع مواد القانون الضريبي والمبادئ والقواعد المحاسبية، يساعد في اكتشاف التهرب الضريبي

- **دراسة (قبلان،2014) بعنوان: " أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان آثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي(المسح الشامل) في عرض البيانات وتحليل نتائج الدراسة، وكان مجتمع الدراسة من مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في مديريات متوسطي دافعي الضرائب عددهم(250) مدقق وقد تم توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة البالغ عددها (110) مفردة وتم استرداد (100) استبانة واستبعد منها (7) استبانات حيث أصبحت نسبة العينة الفعلية (37,2%). وبعد قيام الباحث بتحليل إجابات عينة الدراسة بواسطة برنامج تحليل البيانات الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أثر للسياسات المحاسبية في قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 على الحد من التهرب الضريبي.
2. لا يوجد أثر للإجراءات المطبقة والمتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي، ووجد أن أبرز الطرق التي يلجأ إليها المكلفون في عملية التهرب الضريبي تمثلت في
3. (الاستيراد على اسم الغير، عدم تصريح عن كامل المبيعات).
4. أن المكلفين يلتزمون في تطبيق استهلاك الأصل بطريقة القسط الثابت وكذلك عدم استهلاك قيمة الأرض وأي أصول أخرى لا تفقد قيمتها مع مرور الزمن، وأنهم أقل التزاماً بتطبيق احتساب مصروف الفائدة حسب النسب المئوية الواردة في المادة (5) من القانون عام 2010.

- **دراسة (Zakariya, 2015): بعنوان: " Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria" (محددات التهرب الضريبي: أدلة من نيجيريا)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي من وجهة نظر دافعي الضرائب النيجريين، ولكي يتحقق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج المسح، حيث كان نطاق واختيار المشاركين في هذه الدراسة من إجمالي عدد المكلفين ضريبياً، والذي يبلغ عددهم (26313)، ومنها قد تم اختيار (379) عشوائياً كحجم للعينة، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات التي تم جمعها لتحديد العلاقة بين المتغيرات، ونتائج الدراسة تشير إلى أن النظام الضريبي، ومستوى الدخل ومستوى التعليم لديها علاقة إيجابية هامة مع التهرب من دفع الضرائب، ومن ناحية أخرى معدل الضريبة والفساد يشير إلى علاقة إيجابية ولكنها ليست مرتبطة بشكل كبير مع التهرب من دفع الضرائب.

أوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة أن تقوم بتحسين النظام الضريبي من خلال تعديل القوانين والسياسات التي من شأنها تشجع الناس على دفع الضرائب، وأشارت الدراسة إلى أن الاختيار السليم والتوازن وطريقة الإصلاح الضريبي الفعال يؤدي نحو مزيداً من الالتزام على مستوى مختلف.

- **دراســـة (جرارعه، 2021) بعنوان: " العوامل المؤثرة على التهرب الضـــريبي من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية ".**

هدفت الدراسة الى التعرف بمفهوم التهرب الضريبي والعوامل التي تساعد على التهرب الضريبي، والتعرف إلى أشكال وصور التهرب الضريبي، ودوافع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي والأثار المترتبة على التهرب الضريبي، كما هدفت إلى التعرف على الوسائل المتبعة لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي والتحديات التي تواجه الدوائر الضريبية في متابعة قضايا التهرب الضريبي.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة لتوزع على الموظفين في الدوائر الضريبية الفلسطينية في الضفة الغربية، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج، هي:

شعور المكلفين بسوء الإنفاق العام وهدر الأموال في أوجه لا تعود بالنفع العام من قبل الحكومة وعدم شعور بالخدمات المقدمة من الحكومة يؤدي الى التهرب الضريبي.

العقوبات المعمول بها غير رادعة لذلك ينبغي تقرير العقوبات الكافية و الرادعة على المتهربين من دفع الضريبة.

التنسيق بين الدوائر الضريبية والمؤسسات العامة والخاصة التي يمكن أن تساعد في مكافحة التهرب الضريبي ليست كما يجب ويوجد تقصير في عملية التنسيق بين هذه المؤسسات والإدارة الضريبية.

سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية يضفي الشعور بعدم الأمان لدى المكلفين، وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة المتهربين من دفع الضرائب المستحقة عليهم.

و أوصت الدراسة العمل على زيادة التنسيق بين الدوائر الضريبية والمؤسسات العامة والخاصة، ويجب على الدولة تحقيق النفع العام لجميع المواطنين، والعمل على تطوير نظام العقوبات بما يتوافق مع حالات التهرب والعمل بهذه العقوبات بشكل أوسع لردع المتهربين ضريبياً.

لكن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت موضوعاً جديداً مختلفاً عن الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة من حيث محاولة الربط بين أهمية التدقيق الضريبي باستخدام إجراءات التدقيق التحليلية وأثره على تهرب المكلفين وذلك في بيئة العمل السورية.

- **مشكلة البحث:**

يعد تهرب المكلفين ضريبياً من أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول جميعها، ولا سيما النامية منها، لما ينطوي عليه من آثار سيئة على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدولة، مما يستوجب البحث عن وسائل تحد من هذه الظاهرة، ولتبرز أهمية الإجراءات التحليلية أسلوباً مقترحاً لمعالجة هذه المشكلة، **ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات التالية:**

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر للبيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر للإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي .

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر للمعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام الإجراءات التحليلية للحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب الخصائص الديموغرافية للعينة ويتفرع عنها خمس فرضيات فرعية وهي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المؤهل العلمي.
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابات أفراد عينة حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب عدد سنوات الخبرة.
3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابات أفراد عينة حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المركز الوظيفي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال استخدام إجراءات التدقيق التحليلية التي تعتبر من أهم الوسائل والطرق الفعالة في الحد من التهرب الضريبي، وأهمية الحد من التهرب الضريبي ولما له من آثر سلبي على الاقتصاد الوطني، وبيان أثر الإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية ومساهمتها في الحد من تهرب المكلفين، ومن ذلك تتحدد أهداف البحث بالنقاط التالية:

1) توضيح مفهوم وأساليب إجراءات التدقيق الضريبي التحليلية.
2) تحديد اتجاهات مراقبي الدخل حول مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.
3) دراسة الفروق بين إجابات مراقبي الدخل حول مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.

- **منهجية البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي (المسح الشامل) حيث يقوم هذا المنهج على دراسة وتحليل ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة ومن ثم تفسيرها، وهذا المنهج قائم على دراسة وتحليل البيانات المستخرجة من مصادر البيانات الأولية والثانوية وتم الاعتماد في هذا البحث على توجيه استبانه إلى العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم التابعة لوزارة المالية (مديرية مالية حماه)، يهدف إلى قياس مساهمة إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي.

- **مجتمع وعينة البحث:**

يتكون مجتمع البحث من العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم التابعة لوزارة المالية والذي يتوقف عليهم القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الكفاءة في أداء عملهم، وتم التوجه إلى كافة مراقبي الدخل العاملين بالدوائر الضريبية (ضريبة دخل الأرباح الحقيقية) في مديرية مالية حماه كعينة للبحث.

- **متغيرات الدراسة**

المتغيرات المستقلة:

1- البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية.
2- إجراءات التدقيق التحليلية.
3- المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية.

المتغير التابع: الحد من التهرب لدى المكلفين.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم وأساليب إجراءات التدقيق الضريبي التحليلية:

قبل الدخول في تعريف إجراءات التدقيق سنقوم بتعريف التدقيق الضريبي : جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح عنها بموجب البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد فيما إذا قام تسديد مبلغ الضريبة الصحيح (مدين، 2006).

ويرى الباحث بأن التدقيق الضريبي هو: جمع المعلومات والبيانات المالية من واقع المستندات التي يقدمها المكلف، أي هو تأكيد معقول عن صحة البيانات والمعلومات وذلك من خلال جمع الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء رأي فني محايد مستقل من قبل المدقق الضريبي حول مدى الالتزام بالقوانين الضريبية المعمول بها.

أما بالنسبة لتعريف المراجعة التحليلية فقد عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين: بأنها نوع من اختبارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أداؤها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات التي سيتم الاعتماد عليها في التدقيق .

أما المعايير الدولية للمراجعة عرفتها بأنها عبارة عن تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقا يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير(المعايير الدولية للمراجعة، 2009، ص 446).

ويرى الباحث بأن المراجعة التحليلية هي مجموعة من الأساليب الكمية البسيطة والأساليب المعقدة وقيام المراقب أو المدقق بتقييم المعلومات والبيانات المالية وغير المالية وذلك لمعرفة التغيرات غير العادية واستخدام تحليل النسب المالية والمؤشرات الهامة لدراسة العلاقات بين المعلومات لمعرفة الانحرافات واستخدام المقارنات لتحديد منطقية الحسابات وأرصدتها ومقارنة أداء المنشأة مع مثيلاتها أو مقارنة أداؤها مع السنوات السابقة .

- **توقيت استخدام إجراءات التدقيق التحليلية**

أشارت معايير التدقيق الدولية إلى مراحل الإجراءات التدقيق التحليلية وما هدف كل مرحلة وهذه المراحل هي(لطفي، 1998):

1. مرحلة التخطيط

إن أداء الإجراءات التدقيق التحليلية في مرحلة التخطيط هام جداً، لأنها تساعد المدقق في تحديد طبيعة ونطاق إجراءات المراجعة، وبالتالي الغرض الأساسي منها هي إلقاء الضوء على مجالات المخاطر لجعل تركيز مرحلة التخطيط تنصب على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق أي يتم تركيز على أرصدة حسابات الأستاذ العام والعلاقات فيما بينها(الصحن، ودرويش، 1998).

وتشمل أهداف إجراءات التدقيق التحليلية في هذه المرحلة ما يلي (لطفي، 2007):

- التعرف على مواطن التحريف المحتملة وذلك ببحث التقلبات غير العادية في أرصدة الحسابات والعلاقات فيما بينها.
- معرفة ما إذا كانت النسب الأولية متقاربة مع توقعات المدقق لطبيعة النشاط وكذلك مع المنشآت المتشابهة.
- التعرف على المشروع من واقع الإحداث المختلفة وتقسيم العمل والرقابة الداخلية.

2. مرحلة الفحص الشامل

إن هدف إجراءات التدقيق التحليلية يتمثل في تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وتزويد المدقق بمستوى جيد من الثقة وقد تستخدم لاكتشاف التحريفات الجوهرية، وأخذ نظرة موضوعية نهائية على القوائم المالي التي تم مراجعتها .

وأشارت المعايير الدولية إنه على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي(موسى، 2013، ص 331):

- تقييم مدى معقولية أرصدة القوائم المالية ككل وذلك من خلال تحديد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة والتي لم يسبق للمدقق تحديدها.
- بحث مدة كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المدقق بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عند مرحلة التخطيط لعملية المراجعة .
- مصدر المعلومات المتوفرة، هل هي داخلية ام خارجية (ذنيبات، 2006،ص 212).
- مقارنة درجة المخاطرة الفعلية مع درجة المخاطرة المحددة مسبقاً.

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المنشأة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية محل التدقيق وحقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة.

3. مرحلة إجراء اختبارات التحقق الأساسية

في هذه المرحلة يتم تحديد التحريفات في أرصدة الحسابات، وتركز الإجراءات التدقيق التحليلية أيضاً على العوامل المؤثرة على أرصدة الحسابات من خلال توقع قيمتها، ويجب على المدقق مراعاة مجموعة من العوامل عند استخدام الإجراءات التدقيق التحليلية كإجراءات جوهرية والتي تتعلق بموثوقية البيانات وهي كالتالي:

- مصدر المعلومات المتوفرة.
- إمكانية مقارنة المعلومات المتوفرة.
- طبيعة وملائمة المعلومات المتوفرة.
- الضوابط المفروضة على إعداد البيانات، التي تم تصميمها لضمان اكتمال ودقة وصحة المعلومات.

- **أساليب إجراءات التدقيق التحليلية**

اختلف الباحثون في تصنيفهم لإجراءات التدقيق التحليلية، وحسب (الكبيسي، 2008) تم تصنيفها إلى ثلاث مستويات وهي إجراءات تدقيق تحليلية وصفية، وإجراءات تدقيق تحليلية كمية بسيطة، وإجراءات تدقيق تحليلية متطورة وهذا التصنيف يعتبر الأكثر شيوعاً.

1) أساليب إجراءات التدقيق التحليلية الوصفية (غير الكمية)

"وفقاً لهذه الأساليب يستخدم المدقق نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها" (الكبيسي، 2008، ص8). وتشمل هذه الأساليب:

1-1 الاستفسار: عندما توجد اختلافات بين التوقعات والقيم المسجلة فإن الخطوة الأولى عادة ما تتمثل في الاستفسار من الإدارة، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة لشخص له دراية بطبيعة عمل المنشاة، حيث يتطلب من المراجع عدم تقبل الإجابات المعطاة له (سواء شفهية أو مكتوبة) على أنها تمثل الحقيقة، بل عليه التأكد من صحتها بكافة الوسائل المتاحة له.

1-2 التوقعات من نتائج المراجعة السابقة: إن تكوين التوقعات يعتمد على خبرة المدقق ويعد المرحلة الأكثر أهمية لعملية الإجراءات التدقيق التحليلية، كالأخطاء التي اكتشفت في عملية التدقيق السابقة ومقابلة المدقق السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات لعملية المراجعة التحليلية، وكلما اقترب توقع المدقق من الرصيد الصحيح كلما زادت فعالية الإجراءات التدقيق التحليلية عند تحديد التحريفات المحتملة، ومن المصادر التي توفر للمدقق معلومات عن نتائج المراجع السابق ما يلي (الباز، 1995):

- مراجعة أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة.
- مراجعة أية ملخصات لنتائج المراجعة السابقة.
- مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المدقق لإدارة المنشاة.

1-3 مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية): كالاطلاع على الكتب العلمية وأدلة المحاسبة والتدقيق الدولية، وعلى القوانين والتشريعات الحكومية، وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشاة والتقارير السنوية، وما صدر من السوق المالي عن المنشأة موضوع التدقيق والمنشئات المماثلة لها (الكبيسي، 2008). ويصدر المدقق رأيه الفني المحايد في تقرير

المراجعة الذي يعد بمثابة دليل على قيامه بالعمل وتدقيق القوائم المالية ويجب أن يكون مقتنعاً بأدلة الإثبات من ناحية الثقة بالبيانات التي حصل عليها أثناء التدقيق وعلى أساسها أعدت القوائم المالية .

1-4 مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية): قيام المدقق بمراجعة جميع المعلومات التي تتعلق بالمنشاة محل التدقيق كمراجعة النظام الداخلي للمنشأة، وعقد التأسيس، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة والاطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلة بالإضافة إلى سجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها وعلى العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية التدقيق مثل اتفاقيات القروض(الكبيسي، 2008).

2) أساليب إجراءات التدقيق التحليلية الكمية البسيطة

يقوم استخدام هذا النوع من أساليب إجراءات التدقيق التحليلية على افتراض وجود علاقات بين بنود القوائم المالية، وأن هذه العلاقات ثابتة من سنة لأخرى ما لم تحدث تغيرات في الظروف المحيطة، ويمتاز هذا النوع من الإجراءات التحليلية باعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية التدقيق، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي (الكبيسي، 2008) :

2-1 تحليل النسب المالية: يستخدم التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ الإجراءات التحليلية على القوائم المالية والختامية للمنشاة، " والنسبة المالية عبارة عن علاقة رياضية بين قيمة وأخرى وتظهر عادة في شكل نسبة مئوية أو عدد مرات أو عدد أيام أو تناسب بين قيمة بندين" (الحصادي، 2005، ص 107). ويمكن تصنيف النسب المالية إلى خمس مجموعات وهي: نسب السيولة، ونسب تحليل النشاط، ونسب الاقتراض، ونسب تحليل الربحية، ونسب تحليل التغطية.

2-2 التحليل الأفقي: تعرف مقارنة البيانات المالية لسنتين أو أكثر باسم التحليل الأفقي، ويكون هذا التحليل أكثر فائدة في بيان التغيرات بين السنوات إذا ما استخدم في شكل نسبي، حيث يساعد إظهار التغيرات بين السنوات في شكل نسب مئوية على الإحساس بأهمية هذه التغيرات، وإذا اكتشف المدقق أي انحرافات في بعض النسب المئوية، أدرك أن بعض الأرصدة يمكن أن تحتوي على تحريفات، بالتالي يجب عليه زيادة الاهتمام بها لمعرفة أسباب هذه الانحرافات.

2- 3 التحليل الرأسي: يمكن إلقاء الضوء على التغيرات الرئيسية باستخدام القوائم المالية وفقاً لأساس أو حجم مشترك وهي إظهار البنود بنسب مئوية، ويظهر كل بند كنسبة مئوية من مجموع ما يكون هذا البند جزءاً منه، وهذا ما يعرف باسم التحليل الرأسي، أي هو التحليلي الذي يبحث العلاقة القائمة بين بنود قائمة مالية معينة ولفترة مالية معينة.

2- 4 الاختبار التنبؤي: وهو توقع معلومات مالية معينة من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية مثل التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومدى تكاليف الوحدة الواحدة.

2- 5 تحليل انحراف الموازنة: وهو القيام بالمقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية ولمعرفة الانحرافات إن وجدت الاستفسارات عن أسبابها وعلى المدقق الاهتمام بالانحرافات الجوهرية منها لأنها قد تشير إلى وجود أخطاء أو مخالفات معينة في المعلومات المالية.

ثانيا- المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا البحث على الدراسة التحليلية باتباع مقاييس الإحصاء الوصفي أو مقاييس الإحصاء القائمة على دراسة الفروق، وقد قام الباحث بإعداد استبيان موجه إلى العاملين في الهيئة العامة للضرائب في محافظة حماه (مراقبي الدخل في مديرية مالية حماه)، ويهدف إلى قياس أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين، وقد تم إجراء مسح شامل لكافة العاملين في الهيئة حيث بلغ عدد

العـاملين فـي الهيئـة 61 عـاملا وتـم الحصـول علـى 56 اسـتبيان مكتمـل الإجابـة وقابـل للتحليـل وذلـك بنسـبة استجابة بلغت 91.8%، وسيتم الاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج نتائج الاستبيان.

قبل البدء بالاختبارات التحليلية نقوم باختبار جودة الاستبيان عن طريق اختبار الثبات التالي:

- **اختبار الثبات:** لاختبار الثبات لأسئلة الاستبيان نستخدم معامل الفا كرونباخ لكل من الاستبيان بشكل كامل ولكل محور على حدا، ومعامل الثبات بأخذ قيمة تتراوح بين الصـــفر والواحد الصـــحيح، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد كان الثبات مرتفعا.

الجدول رقم:(1) نتيجة اختبار الفا كرونباخ

البيان	Cronbach's Alpha	N of Items
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	.776	6
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	.753	8
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	.725	13
عبارات الاستبيان	.877	27

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاختبار مرتفعة البالغة 0.877 وهذا دليل على ثبات الاستبيان وجودة نتائجه، ونلاحظ أيضا ان هناك ثبات في جميع محاور الاستبيان إذ ان قيمة الفا كرونباخ لجميع المحاور من المستوى الجيد وما فوق، ومن ذلك نستنتج جودة الاستبيان بشكل كامل وجودته في كل محور على حدا.

1) دراسة المقاييس الإحصائية لمحاور للاستبيان :

سنقوم باحتساب معدل المتوسط العام لإجابات لكل محور على حدا والانحراف المعياري لكل منهم، وحسب نموذج ليكارت الخماسي الذي يمكننا تحديد موقع الإجابات عن طريقه، وهو:

1-1 محور أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي:

الجدول رقم (2): قياس أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي

العبارة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	c.v	مجال المقياس	sig–T Test
يؤدي الرجوع إلى قرارات التدقيق للسنوات السابقة والأرشفة المتعلقة بالمكلف في الحد من التهرب الضريبي .	56	3	5	4.14	.645	15.58%	موافق	.000
يحد توفير الدائرة لآخر التعديلات للمعايير الدولية في التدقيق والمحاسبة من التهرب الضريبي .	56	3	4	3.43	.499	14.55%	موافق	.000
تؤدي المقابلة الشخصية مع المكلف في الحد من التهرب الضريبي .	56	3	5	4.07	.657	16.14%	موافق	.000
يؤدي الكشف المفاجئ على موقع نشاط المكلف في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	5	3.71	1.004	27.06%	موافق	.000

يؤدي الرجوع إلى التعاميم والمعلومات المتوفرة في الإدارة الضريبة في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	5	3.54	.830	23.45%	موافق	.000
تؤدي القوائم المالية المقدمة من المكلف لدائرة الضريبة إلى الحد من التهرب الضريبي .	56	2	5	3.54	1.095	30.93%	موافق	.000
تؤثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	56	2.83	4.33	3.7381	.56035	14.99%	موافق	.000

- يجد الباحث من الجدول السابق بأن قيمة متوسط المحور هي 3.7381 أي أنه هناك موافقة على أن هناك أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي سواء من ناحية توفر أرشيف مكتمل عن المكلف والالتزام التام بالقوانين المصدرة ودراسة بيانات المكلف يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وتظهر لنا القيم الصغرى والكبرى بأنه هناك اختلافات بالرأي حيث أن البعض يعتبر أن البيانات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية هي ناقصة وغير مكتملة مما تسبب تضليل الإدارة الضريبية وعدم اتخاذ قرارات منصفة بناء عليها وهذا ما يساهم في رفع مستوى التهرب الضريبي، بينما يرى آخرون أن هذه المعلومات هي كافية وذلك بسبب تقديم المكلف لها إضافة إلى التأكد منها من قبل الإدارة من خلال الجولات الميدانية وتدقيق البيانات المقدمة ومقارنتها مع الواقع وهذا من شانه أن يكون مبلغ البيان الضريبي عادلاً ومنصفا للفعالية وهذا ما يحد من التهرب الضريبي، ومع مقارنة قيمةَ مُتوسط المحور هي 3.7381 مع قيمة الحياد نلاحظ أن هناك ميل نحو الموافقة أو الإيجابية في الإجابات، وهذا ما يشير إليه اختبار One sample T test حيث نجد أن احتمال الدلالة sig اصغر من مستوى الدلالة 0.05 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة المتوسط الحسابي للمحور وقيمة الحياد 3 وانطلاقا من هذه النتيجة يمكن القول بان هناك اثر إيجابي للبيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، وبالتالي تقييم المحور أعلى من قيمة المحايد وتتصف بالتقييم الإيجابي، ونلاحظ أن جميع العبارات اتصفت بالإيجابية وهذا ما يوحي بان إجراءات الإدارة الضريبية من ناحية كيفية حصولها على البيانات والمعلومات جميعها تساهم بشكل إيجابي من الحد من التهرب الضريبي.

1-2 محور أثر إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي: تم التعبير عن هذا المحور بثمان عبارات، وهي:

الجدول رقم (3): قياس أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي

العبارة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	c.v	مجال المقياس	sig–T Test
يؤثر استخدام المقارنات للفترات السابقة في الحد من التهرب الضريبي .	56	3	5	3.86	.749	19.40%	موافق	.000
يؤثر ربط العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	4	3.71	.530	14.29%	موافق	.000
يؤثر مقارنة النتائج المتوقعة مع النتائج الفعلية في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	3	2.75	.437	15.89%	حيادي	.000

يؤثر استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في مرحلة التخطيط في الحد من التهرب الضريبي .	56	1	4	2.21	.909	41.13%	حيادي	.000
يؤثر استخدام إجراءات التدقيق التحليلية أثناء التدقيق في الحد من التهرب الضريبي .	56	1	4	2.21	.909	41.13%	حيادي	.000
يؤثر استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في مرحلة إعداد التقرير في الحد من التهرب الضريبي .	56	1	5	3.00	1.477	49.23%	حيادي	1.000
تؤثر مقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع المعلومات المتشابهة في القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة (في المجال نفسه) في الحد من التهرب الضريبي	56	2	5	3.96	.738	18.64%	موافق	.000
يؤثر استخدام التحليل الرأسي في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	5	3.50	1.027	29.34%	موافق	.000
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	56	2.50	3.75	3.1518	.45397	14.40%	حيادي	.015

- يجد الباحث من الجدول السابق بأن قيمة متوسط المحور هي 3.1518 أي أنه هناك حيادية على أن هناك أثر للإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي سواء من ناحية مقارنة المنشآت المتشابهة أو المختلفة والمقارنات مع الفترات الزمنية السابقة يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وتظهر لنا القيم الصغرى والكبرى بأنه هناك اختلافات بالرأي حيث أن البعض يعتبر أن الإجراءات التحليلية هي من الصعب تطبيقها في الواقع مما تسبب بعدم عدالة التكليف الضريبي وهذا ما يساهم في رفع مستوى التهرب الضريبي، بينما يرى آخرون إن هذه الإجراءات هي قائمة على ما يقدمه المكلفين وإضافة إلى تطبيقها في الواقع على كل مكلف وهذا من شانه أن يكون البيان الضريبي المقدم عادلا ومنصفا للفعالية وهذا ما يحد من التهرب الضريبي، ومع مقارنة قيمةَ مُتوسط المحور هي 3.1518 مع قيمة الحياد نلاحظ أن هناك ميل نحو الموافقة أو الإيجابية ولكن بشكل بسيط، وهذا ما يشير إليه اختبار One sample T test حيث نجد أن احتمال الدلالة sig اصغر من مستوى الدلالة 0.05 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة المتوسط الحسابي للمحور وقيمة الحياد 3 وانطلاقا من هذه النتيجة يمكن القول بان هناك اثر إيجابي ضعيف للإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي، وبالتالي تقييم المحور أعلى من قيمة المحايد وتتصف بالتقييم الإيجابي، ونلاحظ أن معظم العبارات اتصفت بالإيجابية وهذا ما يوحي بان الإجراءات التحليلية من ناحية إجراء التحليل الرأسي وإجراء المقارنات التاريخية والمقارنات بين المنشآت جميعها تساهم بشكل إيجابي من الحد من التهرب الضريبي، بينما استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في مرحلة التخطيط و أثناء التدقيق إضافة إلى المقارنة مع التوقعات جميعها تساهم بشكل سلبي بسبب أنها انخفضت عن قيمة الحياد.

1-3 محور أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين

: تم التعبير عن هذا المحور بثمان عبارات أيضاً، هي:

الجدول رقم (4): قياس أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين

	N	min	max	Mean	Std.D	c.v	المقياس	sig–T
تؤدي الضغوطات الاجتماعية (الواسطة) على المدقق في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي .	56	1	5	3.50	1.440	41.14%	موافق	.012
يؤدي عدم الإلمام من قبل المدقق بأنواع إجراءات التدقيق التحليلية المختلفة إلى التهرب الضريبي .	56	1	5	4.21	1.022	24.28%	موافق	.000
عدم إلمام المدقق في مؤشرات التحليل المالي يؤدي إلى التهرب الضريبي	56	2	5	3.93	.759	19.31%	موافق	.000
عدم كفاية الدورات التدريبية حول إجراءات التدقيق التحليلية يؤثر في الحد من التهرب الضريبي .	56	2	4	2.93	.892	30.44%	حيادي	.551
يؤدي عدم إلمام المدقق في استخدام برامج الحاسوب في إجراءات التدقيق التحليلية إلى التهرب الضريبي	56	2	4	3.68	.543	14.76%	موافق	.000
كثرة الواجبات والمسؤوليات التي على عاتق المدقق تحد من استخدامه إجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي .	56	3	5	3.89	.731	18.79%	موافق	1.000
عدم الاستقرار الوظيفي لمدققي الضريبة يؤثر على استخدام إجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي .	56	2	4	3.50	.572	16.34%	موافق	.000
يؤدي نقص الكفاءات البشرية المؤهلة لدى الدائرة الضريبية في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي .	56	1	5	3.68	1.574	42.77%	موافق	.002
يؤدي عدم تحديث نسب الأرباح الموجودة في تعليمات قانون ضريبة الدخل إلى التهرب الضريبي (ضريبة دخل الأرباح الحقيقية).	56	3	5	3.89	.731	18.79%	موافق	.015
يؤدي قلة المعلومات عن نشاط المكلف إلى التهرب الضريبي .	56	2	5	4.00	.809	20.23%	موافق	.000
يؤدي عدم تعاون الأطراف المعنية مع المدقق حول تسهيل حصوله على البيانات التي يحتاجها يؤدي إلى التهرب الضريبي .	56	3	5	3.71	.530	14.29%	موافق	.000
يؤدي عدم توفر المعلومات التخطيطية في المنشاة للمقارنة مع المعلومات الفعلية إلى التهرب الضريبي .	56	2	5	3.14	1.103	35.13%	حيادي	.336
يؤدي وعي المكلف بالحس الوطني إلى الحد من التهرب الضريبي .	56	1	5	3.13	1.123	35.11%	حيادي	.338
أثر المعوقات التي تواجه مدققي الضريبة في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	56	2.69	4.23	3.6319	.46357	12.76%	موافق	.000

- يجد الباحث من الجدول السابق بأن قيمة متوسط المحور هي 3.6319 أي أنه هناك موافقة على أن هناك أثر للمعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب

الضريبي سواء من ناحية المهارات العلمية للمدقق وسعة الوقت لديه وحجم المعلومات عن المكلف يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وتظهر لنا القيم الصغرى والكبرى بأنه هناك اختلافات بالرأي حيث أن البعض يعتبر أن المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية هي ذات مستوى عال وخاصة في مرحلة الحرب على سورية وقد حدث فقد كبير بحجم البيانات على وجه الخصوص وتعثر عدد كبير نسبيا من الفعاليات مما تسبب بانخفاض الحصيلة الضريبية إضافة إلى انخفاض قدرة مراقبي الدخل على تحديد الوعاء المناسب في ظل الظروف الراهنة وهذا ما يساهم في رفع مستوى التهرب الضريبي، بينما يرى آخرون إن هذه المعوقات يمكن تفاديها بالتدريب ووضوح القوانين وبالتالي رفع حجم الالتزام بدفع الضريبة وهذا ما يحد من التهرب الضريبي، ومع مقارنة قيمةَ مُتوسط المحور هي 3.6319 مع قيمة الحياد نلاحظ أن هناك ميل نحو الموافقة أو الإيجابية، وهذا ما يشير إليه اختبار One sample T test حيث نجد أن احتمال الدلالة sig اصغر من مستوى الدلالة 0.05 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة المتوسط الحسابي للمحور وقيمة الحياد 3 وانطلاقا من هذه النتيجة يمكن القول بان هناك اثر إيجابي لانخفاض مستوى المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي، وبالتالي تقييم المحور أعلى من قيمة المحايد وتتصف بالتقييم الإيجابي، ونلاحظ أن جميع العبارات اتصفت بالإيجابية وهذا ما يوحي بان انخفاض مستوى المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية من ناحية حجم المعلومات وقدرة مراقبي الدخل جميعها تساهم بشكل إيجابي من الحد من التهرب الضريبي.

2) دراسة الفروق الفردية حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق قياس الفروق الإحصائية بين متغيرات الدراسة حسب المؤشرات الشخصية للمبحوثين، ويمكننا وضع الفرضيات الإحصائية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المؤهل العلمي.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب عدد سنوات الخبرة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المركز الوظيفي.

2-1 اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المؤهل العلمي.

تم اختيار اختبار Anova One Way الذي يستخدم لمقارنة متوسط بين أكثر من مجموعتين مثل (المؤهل العلمي) التي تحتوي على أكثر من مجموعة (1,2,3)، ويكون الاختبار عن طريق تحليل التباين.

الجدول رقم(5): اختبار Anova One Way الفرضية الأولى

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	.343	1	.343	1.095	.300
	Within Groups	16.927	54	.313		
	Total	17.270	55			
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	.627	1	.627	3.163	.081
	Within Groups	10.708	54	.198		
	Total	11.335	55			
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	.197	1	.197	.913	.344
	Within Groups	11.623	54	.215		
	Total	11.819	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يجد الباحث من الجدول السابق أن احتمال الدلالة sig اكبر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك يمكن القول بأنه لا يوجد فروق جوهرية معنوية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية اســـتخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حســـب المؤهل العلمي، وان جميع الفئات العلمية قد تقاربت بآرائها حول أهمية اســـتخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي.

2-2 اختبار الفرضـية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية اسـتخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب عدد سنوات الخبرة.

تم اختيار اختبار Anova One Way الذي يستخدم لمقارنة متوسطات بين عدة فئات.

الجدول رقم (6): اختبار Anova One Way لتقييم مؤشرات الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	8.685	2	4.343	26.810	.000
	Within Groups	8.585	53	.162		
	Total	17.270	55			
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	4.130	2	2.065	15.189	.000
	Within Groups	7.205	53	.136		
	Total	11.335	55			
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	1.686	2	.843	4.408	.017
	Within Groups	10.133	53	.191		
	Total	11.819	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS

يجد الباحث من الجدول السابق أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك يمكن القول بأنه يوجد فروق جوهرية معنوية بين إجابات أفراد عينة البحث حول تقييم كل مؤشر من مؤشرات الدراسة حسب المؤهل العلمي، وبما أنه قد ظهرت الفروقٌ لذا يجب القيام باختبار LSD لتحديد الفئة المختلفة.

الجدول رقم (7): اختبار LSD لتقييم أداء العاملين حسب عدد سنوات الخبرة

Dependent Variable	(I)عدد سنوات الخبرة	(J)عدد سنوات الخبرة	Mean Difference (I–J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	أقل من خمس سنوات	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	.77991*	.14046	.000	.4982	1.0616
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-.30342-*	.12340	.017	-.5509-	-.0559-
	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	أقل من خمس سنوات	-.77991-*	.14046	.000	-1.0616-	-.4982-
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-1.08333-*	.14999	.000	-1.3842-	-.7825-
	من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	أقل من خمس سنوات	.30342*	.12340	.017	.0559	.5509
		من ست سنوات لغاية عشر سنوات	1.08333*	.14999	.000	.7825	1.3842
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	أقل من خمس سنوات	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	.52564*	.12868	.000	.2675	.7837
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-.22436-	.11305	.052	-.4511-	.0024
	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	أقل من خمس سنوات	-.52564-*	.12868	.000	-.7837-	-.2675-
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-.75000-*	.13741	.000	-1.0256-	-.4744-
	من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	أقل من خمس سنوات	.22436	.11305	.052	-.0024-	.4511
		من ست سنوات لغاية عشر سنوات	.75000*	.13741	.000	.4744	1.0256
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	أقل من خمس سنوات	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	.13905	.15260	.366	-.1670-	.4451
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-.30966-*	.13407	.025	-.5786-	-.0407-
	من ست سنوات لغاية عشر سنوات	أقل من خمس سنوات	-.13905-	.15260	.366	-.4451-	.1670
		من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	-.44872-*	.16296	.008	-.7756-	-.1219-
	من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة	أقل من خمس سنوات	.30966*	.13407	.025	.0407	.5786
		من ست سنوات لغاية عشر سنوات	.44872*	.16296	.008	.1219	.7756

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS

يلاحظ الباحث من الجدل السابق بان:

- أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في كافة الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي

الخبرة من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة هم الأعلى تقييماً لمستوى اثر البيانات والمعلومات، وذلك قد يعود إلى خبرتهم الطويلة في العمل وتقديرهم الواقعي لأثر تحليل البيانات على المكلفين على المدى القصير والطويل، وتلها في ذلك المدققين ذوي الخبرة اقل من خمس سنوات مع وجود فرق جوهري أيضا ولكن بدرجة موافقة اقل وذلك بسبب اعتقادهم بان هناك حاجة كبيرة لكم كاف من المعلومات واستخدامها في تحليل واقع النشاط، بينما المتوسطة قد أعطت مستوى أدنى، وذلك بسبب أنهم يرون إن الإدارة تحتاج لحجم معلومات اكثر وبأسلوب أكثر دقة وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئة ذات الخبرة العالية حيث أن الفئة الأعلى قادرة على التحليل الصحيح في ظل المعلومات المتوفرة وهذا ما يثبت اثر المعلومات في الحد من التهرب الضريبي من خلال تقدير واقعي لقدرة المكلف الضريبية.

- أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في كافة الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي الخبرة من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة هم الأعلى تقييماً لمستوى اثر الإجراءات التحليلية، وذلك قد يعود إلى خبرتهم الطويلة في العمل وتقديرهم الواقعي لأثر إجراءات التحليل على المكلفين وخاصة على صعيد المقارنة بين المنشآت وعلى درايتهم الشخصية بتطور المنشاة وما هي أسبابهم للتهرب الضريبي عندما تختلف الظروف المحيطة بهم، وتلها في ذلك المدققين ذوي الخبرة اقل من خمس سنوات مع عدم وجود فرق جوهري ولكن بدرجة موافقة اقل وذلك بسبب اعتقادهم بان هناك حاجة لتحليل الفوارق بين المنشآت المكلفة، بينما المتوسطة قد أعطت مستوى أدنى، وذلك بسبب أنهم يرون أن الإدارة تحتاج لتدقيق الفوارق بين الإدارة ودراسة مدى اثر استخدام أسلوب إجراءات التحليل في الفترة المناسبة لكل من الإدارة والمكلف وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئة ذات الخبرة العالية حيث أن الفئة العالية تعتبر أن فترة الإجراءات من الصعب تغييرها وهذا ما يثبت اثر الإجراءات التحليلية الضعيف نسبيا في الحد من التهرب الضريبي.
- أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في معظم الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي الخبرة من إحدى عشرة سنة ولغاية خمس عشرة سنة هم الأعلى تقييماً لمستوى اثر الإجراءات التحليلية، وذلك قد يعود إلى خبرتهم الطويلة في العمل ومعرفتهم الدقيقة بكافة المعوقات أمام المراقبين وما هي المعوقات التي تواجههم بشكل فعلي وقد اثبت ذلك في الدراسة الوصفية للمؤشر، وتماثلت الفئات الأخرى مع وجود فرق جوهري عن الفئة العليا ولكن بدرجة موافقة اقل وذلك بسبب اعتقادهم بان المعوقات من الصعب حلها وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئة ذات الخبرة العالية حيث أن الفئة الخيرة تعتبر أن المعوقات من الممكن ان تتلافى من خلال خبرة المراقبين بالعمل وهذا ما يثبت اثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي حيث أن خبرة المراقب مهمة في صياغة البيان الضريبي بدقة.

2-3 اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية استخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين حسب المركز الوظيفي.

تم اختيار اختبار Anova One Way الذي يستخدم لمقارنة متوسطات بين عدة فئات مثل (المركز الوظيفي).

الجدول رقم (8) : اختبار Anova One Way لتقييم مؤشرات الدراسة حسب المركز الوظيفي

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	12.463	3	4.154	44.937	.000
	Within Groups	4.807	52	.092		
	Total	17.270	55			
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	8.447	3	2.816	50.708	.000
	Within Groups	2.888	52	.056		
	Total	11.335	55			
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	Between Groups	6.904	3	2.301	24.351	.000
	Within Groups	4.915	52	.095		
	Total	11.819	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS

يجد الباحث من الجدول السابق أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك يمكن القول بأنه يوجد فروق جوهرية معنوية بين إجابات أفراد عينة البحث حول أهمية اســـتخدام مراقب الدخل لإجراءات التدقيق التحليلية في الحد من تهرب المكلفين وذلك لكل مؤشـر من مؤشـرات الدراســة حسـب المؤهل العلمي، وبما أنه قد ظهرت الفروقٌ لذا يجب القيام باختبار LSD لتحديد الفئة المختلفة.

الجدول رقم (9) : اختبار LSD لتقييم أداء العاملين حسب المركز الوظيفي

Dependent Variable	(I)المركز الوظيفي	(J)المركز الوظيفي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	مدقق	مشرف	-.91667-*	.13019	.000	-1.1779-	-.6554-
		رئيس قسم	-1.45238-*	.12589	.000	-1.7050-	-1.1998-
		أخرى	-.96667-*	.11776	.000	-1.2030-	-.7304-
	مشرف	مدقق	.91667*	.13019	.000	.6554	1.1779
		رئيس قسم	-.53571-*	.11961	.000	-.7757-	-.2957-
		أخرى	-.05000-	.11102	.654	-.2728-	.1728
	رئيس قسم	مدقق	1.45238*	.12589	.000	1.1998	1.7050
		مشرف	.53571*	.11961	.000	.2957	.7757
		أخرى	.48571*	.10595	.000	.2731	.6983
	أخرى	مدقق	.96667*	.11776	.000	.7304	1.2030
		مشرف	.05000	.11102	.654	-.1728-	.2728
		رئيس قسم	-.48571-*	.10595	.000	-.6983-	-.2731-
أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	مدقق	مشرف	-.12500-	.10090	.221	-.3275-	.0775
		رئيس قسم	-1.00000-*	.09757	.000	-1.1958-	-.8042-
		أخرى	-.70000-*	.09127	.000	-.8831-	-.5169-
	مشرف	مدقق	.12500	.10090	.221	-.0775-	.3275

		رئيس قسم	-.87500-*	.09270	.000	-1.0610-	-.6890-
		أخرى	-.57500-*	.08605	.000	-.7477-	-.4023-
	رئيس قسم	مدقق	1.00000*	.09757	.000	.8042	1.1958
		مشرف	.87500*	.09270	.000	.6890	1.0610
		أخرى	.30000*	.08211	.001	.1352	.4648
	أخرى	مدقق	.70000*	.09127	.000	.5169	.8831
		مشرف	.57500*	.08605	.000	.4023	.7477
		رئيس قسم	-.30000-*	.08211	.001	-.4648-	-.1352-
أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي	مدقق	مشرف	.21795	.13163	.104	-.0462-	.4821
		رئيس قسم	-.75824-*	.12729	.000	-1.0137-	-.5028-
		أخرى	-.29231-*	.11907	.017	-.5312-	-.0534-
	مشرف	مدقق	-.21795-	.13163	.104	-.4821-	.0462
		رئيس قسم	-.97619-*	.12094	.000	-1.2189-	-.7335-
		أخرى	-.51026-*	.11226	.000	-.7355-	-.2850-
	رئيس قسم	مدقق	.75824*	.12729	.000	.5028	1.0137
		مشرف	.97619*	.12094	.000	.7335	1.2189
		أخرى	.46593*	.10713	.000	.2510	.6809
	أخرى	مدقق	.29231*	.11907	.017	.0534	.5312
		مشرف	.51026*	.11226	.000	.2850	.7355
		رئيس قسم	-.46593-*	.10713	.000	-.6809-	-.2510-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS

يلاحظ الباحث من الجدول السابق بان:

- أثر البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في معظم الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي المركز الوظيفي رئيس قسم هم الأعلى تقييماً لمستوى اثر البيانات والمعلومات، وذلك قد يعود إلى حصولهم على المعلومات من عدة مصادر نتيجة موقعهم الوظيفي وبالتالي تظهر أهمية كل معلومة من المعلومات في تحديد التكليف الضريبي وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية وهذا من شانه أن يحد من حالات التهرب الضريبي، وتلاها في ذلك المراقبين ذو المركز الوظيفي المشرف والمراكز الأخرى مع وجود فرق جوهري أيضا ولكن بدرجة موافقة اقل وذلك بسبب اعتقادهم بان هناك حاجة كبيرة لكم كاف من المعلومات واستخدامها في تحليل واقع الفعالية، بينما الذين في رتبة المدقق فقط قد أعط أدنى مستوى، وذلك بسبب أنهم يرون أن الإدارة تحتاج لحجم معلومات أكثر وبأسلوب أكثر دقة بسبب تعاملهم المباشر مع المكلفين وبالتالي شعورهم أن هناك معلومات مهمة يجب الحصول عليها على سبيل المثال الحالة الاجتماعية للمكلف وليس الاقتصار فقط على المعلومات المالية للفعالية وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئات من المراتب الوظيفية المختلفة وهذا ما يثبت اثر المعلومات في الحد من التهرب الضريبي من خلال تقدير واقعي لقدرة المكلف الضريبية بناء على معلومات أكثر تفصيلا.
- أثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في معظم الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي المركز الوظيفي رئيس قسم هم

الأعلى تقييماً، وذلك قد يعود إلى قيامهم بأنفسهم بعمليات المقارنة التاريخية لنفس المنشاة وما بين المنشآت وبالتالي هم على اطلاع كامل على أسلوب التحليل المستخدم في الإجراءات التحليلية نتيجة موقعهم الوظيفي وبالتالي تظهر أهمية الأسلوب التحليلي في تحديد التكليف الضريبي وهذا من شانه أن يحد من حالات التهرب الضريبي، وتلاها في ذلك المراقبين ذو المركز الوظيفي الأخرى مع وجود فرق جوهري أيضا ولكن بدرجة موافقة اقل، بينما توافق الذين في رتبة المدقق فقط ورتبة المشرف قد أعطوا أدنى مستوى تقييم، وذلك بسبب أنهم يرون أن الإدارة تحتاج لأسلوب تحليلي يأخذ بعين الاعتبار وقت استخدام الإجراءات التحليلية وبأي مرحلة يجب تطبيقه لضمان ردود أفعال إيجابية من قبل المكلفين وعدم تهربهم الضريبي وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئات من المراتب الوظيفية المختلفة إذ يخلق فجوة بين الإدارة والمكلف ويشعر المكلفين أن المراقبين لا يراعون ملاحظاته على أسلوب تطبيق الإجراءات التحليلية وهذا ما يثبت اثر الإجراءات التحليلية في الحد من التهرب الضريبي من خلال تقدير واقعي لقدرة المكلف الضريبية بناء على تحليل علمي يراعي كافة العوامل المؤثرة على المكلف.

- أثر المعوقات التي تواجه مراقبي الدخل في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الحد من التهرب الضريبي: أن الفرقَ المعنويَّ موجودٌ في معظم الفئات وذلك وفقا لقيمة sig، ومن خلال قيمة الفروقات نستنتج بأن المراقبين من ذوي المركز الوظيفي رئيس قسم هم الأعلى تقييماً، وذلك قد يعود إلى درايتهم بكافة المعوقات التي تواجه المكلفين نتيجة موقعهم الوظيفي وورود كافة الإشكاليات لهم وبالتالي تظهر أهمية إزالة المعوقات من عمل المراقبين في تحديد التكليف الضريبي وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية وهذا من شانه أن يحد من حالات التهرب الضريبي، وتلاها في ذلك المراقبين ذو المركز الوظيفي الأخرى مع وجود فرق جوهري أيضا ولكن بدرجة موافقة اقل، بينما توافق الذين في رتبة المدقق فقط ورتبة المشرف قد أعطوا أدنى مستوى تقييم، وذلك بسبب أنهم يرون أن الإدارة تحتاج لأسلوب تحليلي أكثر سهولة وفهم من قبل المراقبين والمكلفين على حد سواء وهذا هو سبب اختلافهم عن الفئات من المراتب الوظيفية المختلفة إذ يخلق فجوة بين المدقق والمكلف ويشعر المكلفين أن المراقبين قد قاموا بتقدير الضريبة على أسس غير مفهومة التفاصيل من قبلهم وهذا ما يثبت اثر المعوقات في الحد من التهرب الضريبي من خلال تقدير واقعي لقدرة المكلف الضريبية بناء على تحليل المعلومات بشكل مفهوم وقادرين على شرحها للمكلفين.

❖ **النتائج:**

1) توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للبيانات والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية وهناك اثر للمعوقات التي تواجه مدققي الضريبة في استخدام إجراءات التدقيق التحليلية للحد من التهرب الضريبي.
2) توصلت الدراسة إلى أن المقارنات التاريخية والمقارنة مع المنشآت الأخرى وعمليات التحليل الراسي ودراسة العلاقة بين المعلومات تلعب دورا أساسيا في الحد من مستوى التهرب الضريبي، و أن استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في عدة مراحل (التخطيط، التدقيق، إعداد البيان) قد يلعب دوراً سلبياً في الحد من التهرب الضريبي.
3) توصلت الدراسة إلى أن هناك فوارق بين مراقبي الدخل حسب عدد سنوات الخبرة والمركز الوظيفي.

❖ **الاقتراحات:**

1) يجب ان يكون لدى الإدارة الضريبية قاعدة بيانات محدثة حول نشاط المكلف مع وجود لنظام الأرشفة للملفات بما فيها للسنوات السابقة ليتمكن مراقبي الدخل الرجوع إليها عند الحاجة.

2) اهتمام الإدارة الضريبية بتنظيم دورات تدريبية وبأساليب حديثة لمراقبي الدخل الذين يتولون مهمة التدقيق، مع الاستمرار بمتابعة مدى تحقيق هذه الدورات لأهدافها.
3) توفير الإدارة الضريبية بيئة عمل مناسبة وكذلك الاهتمام في الاستقرار الوظيفي للمراقبين.
4) تشـــجيع المكلفين على الالتزام الطوعي بتقديم البيان الضـــريبي بما يعكس نشـــاط عملهم وتنمية الحس الوطني لدى المكلفين للحد من التهرب الضريبي.

❖ **المراجع:**

المراجع العربية

1- داؤد، رواد.(2015). **تقييم دور الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

2- قبلان، خالد علي.(2014). **أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي**. رسالة ماجستير ، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن .

3- الضابط، مدين. (2006). **مدى تبني معايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية**. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

4- المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009 .

5- ذنيبات، علي. (2006). **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية نظرية وتطبيق**. بدون دار نشر.

6- موسى، علي محمد. (2013). **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، مجلة الجامعة، المجلد 15، العدد 2 .

7- الكبيسي، عبد الجبار عبد الستار.(2008). **تقييم فاعلية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة**. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19 ، العدد 2 .

8- الباز، عماد محمد. (1995). **إجراءات المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات في ليبيا**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي .

9- الحصادي، سالم اسماعيل. (2005). **تحليل القوائم المالية**. طرابس، المكتب الوطني للبحث والتطوير .

10- جرارعه، بهاء. (2021). **العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .

11- الصحن، عبد الفتاح محمد; ودرويش، محمود ناجي. (1998). **المراجعة بين النظرية والتطبيق**. الأسكندرية: الدار الجامعية .

12- لطفي، أمين السيد. (2007). **المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار**. القاهرة: دار النهضة العربية

المراجع الأجنبية:

1. Zakariya, A. (2015), Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria, University Utara Malaysia.

2. Arens, A. A. Elder, R, J, & Beasley, M. S.(2006), Auditing and Assurance Services, Prentice Hall, USA.

Journal of Hama University

Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal

Managing Director: Prof. Dr. Abdul Razzaq Salem

Chairman of the Editorial Board: Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom

Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel

Members of the Editorial Board:

- **Prof. Dr. Hassan Al Halabiah**
- **Prof. Dr. Muhammad Zuher Al Ahmad**
- **Asst. Prof. Rawad Khabbaz**
- **Dr. Nasser Al Kassem**
- **Dr. Othman Nakkar**
- **Dr.Eihab Al Damman**
- **Dr.Mahmoud Alfattama.**
- **Dr. Abdel Hamid Al Molki**
- **Dr. Noura Hakmi**

Advisory Body:

- **Prof. Dr. Hazza Moufleh**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Al Sabbagh**
- **Prof. Dr. Abdul Fattah mohammad**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Jamil Hazzouri**
- **Dr. Mauri Gadanfar**
- **Dr. Beshr Sultan**
- **Dr. Mohammad Merza**

Language Supervision:

- **Prof. Dr. Waleed Al Sarakibi**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**

Journal of Hama University

Objectives of the Journal

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

1- publishing the original scientific research in Arabic or English which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
2- publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
3- publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

Purpose of the Journal:

• Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.

• It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.

• The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.

• Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.

• Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.

• It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.

• popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

Publishing Rules in Hama University Journal:

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy

2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.

3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.

4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

Deposit of scientific research for publication:

Firstly, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources , saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

Secondly, The publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

Thirdly, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

Fourthly, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

Fifthly, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

Sixthly. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges researches:

First, The submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- **Title**:

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- **Abstract or Summary:**

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- **Introduction** :

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions**:

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

Second- Tables:

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols *, ** and *** are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3 .....) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

Third- Figures, illustration and maps:

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

- **Fourth- References:**

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15:(3) 33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction In: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In : Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• The following points are noted:

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، جـ) or (A, B, C).

- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)[a] or (1998)[b]… etc.

- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.

- Reliance, to a minimum extent, on references which are not well-known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.

- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:

• The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.

• It should not be published, or accepted for publication in other publication media.

• The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.

• The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.

• Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.

• Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

• Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

• Avoid shorthand unless indicated.

• Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.

• The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

• The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.

• The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

Number of pages of the manuscript Search:

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

Review and Amendment of researches:

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be disregarded and not accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

Important Notes:

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.

- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.

- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.

- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.

- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.

- The researches received from graduation projects, master's and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.

- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

Subscription to the Journal:

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

Journal Address:

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: hama.journal@gmail.com

magazine@hama-univ.edu.sy

website: : www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/

Tel: 00963 33 2245135

contents

Title	Resarcher Name	Page number
The Role of E-Marketing in Developing Small Projects (Crafts as a Model)	Dr. Sanaa Hashem Alshowa	1
Measuring Competitiveness in Syrian Banking Sector Using Structure and Unstructured Approaches	Mostafa murtaza D. Mona Betar	17
The role of modifying cost standards based on target costing in reducing costs Case Study in Dimas Pharmaceutical Industries (Factory)	Rana alaydi Prof.Dr. Nawaf fakher	42
The Effect of Organizational Structure on Organizational Commitment in Tishreen University	Afraa Adnan Ajen Dr. Kinda Ali Deeb Dr. lina Fayad	60
The impact of capital adequacy, operational efficiency and liquidity on the profitability of private banks (A comparative study between Islamic and traditional banks working in Syria)	Abdulqader al-shaar Zeinab Mhanna Heifa Ghadeer	76
The Impact Of The Work Environment On The Intention To Leave Work (A field study at Tishreen University)	Elia Alabbas Dr. Soma Sleeteen	91
The possibility of predicting the performance of the stocks of private commercial Banks listed on Damascus stock exchange using logistic regression	Walaa Lutfi Dr.Kanjo Kanjo Dr. Osman Nakkar	106
The Economic Burden of external debt in Syria Analytical study for the period (2011-2020)	Zolfekar Khadour Dr. Reem Mahmoud	120
The Role of Social Responsibility in Achieving Sustainable Development A Field Study in the Food Industry Companies Operating in Syria	Yamen Debes Dr. Samer Kasem Dr. Ahmad Al-Sokkary	141
The income controller's use of analytical audit procedures and their contribution to reducing taxpayer evasion	Taha Hayan Alhaj Zain Maher Al Ameen	161

Volum :5
Number :10

Journal Of Hama University

ISSN Online (2706-9214)